حرمـــاتٌ
منتهكـــة
نساء اليمن..
بين سوط الجلاد وصوت الضحايا
منظمة
إنسان
للحقوق والحريات

حرمات منتهكة

نساء اليمن بين سوط الجلاد وصوت الضحايا

تقرير يوثق الانتهاكات التي ارتكبت بحق الضحايا من النساء في المناطق التي يسيطر عليها المجلس الرئاسي المشكل من قبل التحالف

صادر عن منظمة إنسان للحقوق والحريات

2024م

Insan إنسان
منظمة إنسان للحقوق والحريات
Insan Rights and Freedoms Organization

جدول المحتويات

منظمة إنسان للحقوق والحريات 6

مقدمة 7

أهداف ومنهجية التقرير 8

الملخص التنفيذي 11

القسم الأول: الإطار القانوني 24

القسم الثاني: السياق العام 33

القسم الثالث: أنماط الانتهاكات ضد النساء 42

أولاً: العنف المجتمعي 44

- جرائم القتل 46

- جرائم الاختطاف 50

- جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي 52

تحليل الظروف والدوافع 54

ثانياً: انتهاكات الأطراف المسلحة التابعة للحكومة المعترف بها دولياً 57

- الاعتقالات التعسفية 58

- السجن بمعزل عن العالم الخارجي والإخفاء القسري 64

- الاحتجاز بدون محاكمة والحرمان من المشورة القانونية 67

- التعذيب وسوء المعاملة 68

- الاغتصاب والعنف الجنسي 73

تابع لجدول المحتويات

- ظروف سجن غير إنسانية 76
- الابتزاز وسرقة أموال الضحايا 76
- ثالثاً: تحليل الانتهاكات بحسب الطرف المُنتهك 78
- **1-** القوات الموالية لحزب الإصلاح في محافظة مأرب: 79
- أبرز انتهاكات القوات التابعة لحزب الإصلاح في محافظة مأرب 79
- الظروف و الدوافع 83
- **2-** المجلس الانتقالي (عدن، حضرموت) 87
- أبرز انتهاكات المجلس الانتقالي 87
- سمات وفئات الضحايا 90
- الدوافع 91
- **3-** الأطراف المسلحة في تعز والحديدة 92
- أبرز انتهاكات الأطراف المسلحة في تعز والحديدة 93
- سمات وفئات الضحايا 95
- الدوافع العنصرية تجاه المهمشين 96
- **القسم الرابع: أصوات الضحايا** 97
- **القسم الخامس: الاستنتاجات** 117
- **القسم السادس: التوصيات** 125

منظمة إنسان للحقوق والحريات:

منظمة مستقلة غير ربحية تـــم تأسيسهـا استجابة لحاجة ضرورية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومنـاهضـــة الانتهاكات التي قد تمارس بحق أي فـرد أو مجمـوعـة، وتسعى منظمة إنسان إلى تحسين وضع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم ومعالجة قضاياهم وإيجاد بيئة مواتية تدعم تحقيق العدالة
وخفض معدلات انتهاك حقوق الإنسان بصورة مستدامة.

الرسالة:

نسعى لخفض معدلات انتهاك حقو ق الإنسان وتحسين البيئة المجتمعية لتعزيز صون كرامة الإنسان من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات والجرائم ودعم وتأهيل الأشخاص المنتهكة حقوقهم وذويهم وتنفيذ أعمال توعية ومناصرة للحقوق الفردية والمجتمعية ملتزمين بقيم الخصوصية لمعلومات المستهدفين ومبادئ الحيادية والاستقلالية والعدالة والمساوة والمشاركة والمسئولية الجماعية.

المبادئ والقيم:

• الحيادية والاستقلالية: جميع أنشطتنا تنفذ بكل حيادية ودون تحيز لأي طرف لضمان الموثوقية والنزاهة.
• العدالة والمساواة: ضمان حصول كل فرد في المجتمع على حقوقه الإنسانية كاملة غير منقوصة.
• المشاركة والمسئولية: نعمل مع الآخرين وبصورة تشاركية في صنع القرارات المؤثرة في المجتمع ونتحمل مسؤولية أعمالنا وقراراتنا.
• الخصوصية: نضمن الحفاظ على خصوصية البيانات والمعلومات الشخصية في القضايا التي نعمل فيها.

مقدمة:

العنف ضد المرأة يعد من أكثر الظواهر انتشاراً وتأثيراً على حياة النساء في اليمن ومختلف أنحاء العالم.
وتشمل هذه الظاهرة جميع أنواع العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، الذي يمارس ضد المرأة نتيجة تمييز مجتمعي أو ثقافي أو أي سبب آخر.
إن التحديات المرتبطة بمكافحة العنف ضد المرأة تتطلب جهوداً مشتركة من المجتمع، والحكومات، والمجتمع الدولي لا سيما أن هذه الظاهرة تأتي في إطار الانتهاكات التي لا يتم الإبلاغ عنها باستمرار.
وبدافع المسؤولية أطلقت منظمة "إنسان" للحقوق والحريات هذا التقرير بهدف حماية الحقوق الإنسانية للمرأة من العنف ورفع مستوى الوعي ومساءلة الأطراف المتورطة بالحرب في اليمن عن التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني ومنع جميع أفعال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها، سواءً في أوقات السلم أو أثناء الحروب وضمان اتخاذ إجراءات فعالة لوقف هذه الأفعال.
ما وثقه التقرير يعتبر عينة لنمط الانتهاكات القائمة والمتكررة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

أهداف ومنهجية التقرير:

تهدف منظمة «**إنسان**» من خلال هذا التقرير إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لاسيما حقوق النساء، ونشر الوعي بها، كما يهدف إلى كشف الحقائق تمهيداً لمساءلة ومحاسبة المنتهكين وإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة، كذلك يهدف التقرير إلى إثبات وقوع أنماط من الانتهاكات في عدة أماكن وبصورة متكررة، وتحليل ودراسة الظروف ودوافع الأطراف خلف تلك الانتهاكات.
وبطبيعة الحال فإن بناء أرشيف حول حالة حقوق الإنسان من أهم أهداف عملية الرصد والتوثيق التي قامت بها المنظمة، بحيث يتم استخدام هذا الأرشيف فيما بعد لإعداد دراسات، مداخلات، وأبحاث، ناهيك عن كون ملفات الجرائم التي تم إعدادها من خلال عملية توثيق مهنية قد يتم اللجوء لها ولو بعد مرور سنوات طويلة على حدوث الانتهاك.
وعلى الرغم من أنه في كثير من الأحيان يصعب تصور إمكانية محاسبة مرتكبي الجرائم بُعيد وقوعها، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت إمكانية ملاحقة ومحاكمة بعض مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة ولو بعد حين.
وتقوم منهجية التقرير على تحليل العناصر التي يمكن النظر فيها لتحديد ما إذا كان فعل العنف قائما على النوع الاجتماعي وتشمل: السبب أو الدافع، الظروف أو السياق، الفعل نفسه، والشكل الذي يتخذه الانتهاك، العواقب المترتبة على العنف، وتوافر سبل التظلم أمام النساء.

كل ذلك من خلال تحليل الانتهاكات التي رصدتها منظمة إنسان وجمع وتحليل التقارير المحلية والدولية حول واقع حقوق الإنسان في اليمن، وعبر هذا التحليل تم تحديد المشاكل وتحديد الفجوات بين المعايير الدولية والواقع على الأرض، وكذا تحديد مواطن الضعف القانوني والمؤسسي والسياسي، بالإضافة إلى تحليل مدى اتساع وتكرار الانتهاكات، وتحديد الأنماط، ومراقبة مدى استيفاء الأطراف المحلية والدولية لالتزاماتها في ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها على أرض الواقع.

ومن خلال عملية الرصد التي قامت بها المنظمة، تم التأكد من طبيعة الانتهاك بالنسبة لكل حالة تم رصدها، وتم جمع معلومات حول الضحية والشهود والجناة، وذلك من أجل تحديد طبيعة الانتهاك والجريمة المرتكبة ومن ثم الطريقة المناسبة التي يجب اتباعها في عملية التحقيق والتوثيق، على اعتبار أن لكل موضوع طريقته في التوثيق، ويتطلب وثائق محددة يتوجب الحصول عليها.

وتم ذلك في بعض الحالات من خلال معاينة الضحية ومقابلة الشهود، وجمع الأدلة المادية التي تساعد في تحديد العناصر القانونية للانتهاك، وكذلك تتبع التصريحات الإعلامية للجهات الرسمية أو غير الرسمية التي يشتبه بوقوفها خلف الانتهاك.

كما تم مقارنة أقوال الشهود ببعضها البعض، ومن ثم تحليل نتيجة تلك المقارنة في سياق تحليل كافة المعلومات التي تم جمعها، مثل مكان الحدث وزمن وقوعه والوثائق الداعمة الأخرى كالتقارير الطبية وشهادات الوفاة.

إن وسائل الحصول على المعلومات التي انتهجتها المنظمة، وفق إمكاناتها والظروف والسياق المحلي، كانت إما مباشرة من خلال: الضحايا، الشهود، الشكاوى، الوثائق والتي تشمل تقارير طبية، والمراسلات القضائية، صور، تسجيلات فيديو، تصريحات وأقوال رسمية صادرة عن جهة الانتهاك، شهادة وفاة كما في بعض الحالات.

أو غير مباشرة من خلال: الصحافة والإعلام والصحافة الإلكترونية.

بناءً على ذلك قام فريق المنظمة بتقييم المعلومات وإعداد ملف معلومات حول أنماط تلك الانتهاكات، يمكن الاعتماد عليه بغض النظر عن تنوع الاستخدامات التي يمكن أن يُستغل فيها هذا الملف، أو الفترة الزمنية التي يمكن الرجوع إليها، واجتهد الفريق قدر الإمكان لأن يراعي بدقة المعايير العالمية في عملية الرصد والتوثيق، وأن تكون معلومات الملف موثقة، نوعية، ودقيقة، وتتصف بالمصداقية والوضوح والتكامل إلى أقصى حد ممكن.

كما تضمن تحليل المعلومات تحديد مدى دلالتها على نمط معين، من خلال تتبع الحصول على معلومات عديدة تشير إلى تكرار انتهاك بعينه، مما يزيد من افتراض صحة المعلومات، وبالتالي حدوث الانتهاك، ما يقود إلى إثبات وقوف سياسة خلف تلك الانتهاكات وأنها لم تحدث بسبب تصرف فردي معزول هنا أو هناك، لذا حرص فريق المنظمة على تحليل المعلومات التي بحوزته وهل تشير إلى وقوع انتهاك وحيد ومعزول؟ أم أنها تدل على وقوع انتهاكات متشابهة ومتكررة في المنطقة نفسها.

الملخص التنفيذي:

أثّرت الحرب وتبعاتها في اليمن على النساء والفتيات بأشكال مختلفة. فعلى مدى ما يقرب من ١٠ أعوام أدت ظروف الحرب في اليمن إلى حرمان المواطنين من الحصول على حقوقهم بما فيهم النساء والفتيات، لا سيما على أولئك اللواتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز ومواطن الضعف. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، والبقاء، والتنمية، والحماية من العنف والإصابة والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي، والأمن الشخصي، والحق في الصحة والغذاء والتعليم وغيرها..

علاوة على ذلك، من المرجح أن تخلّف انتهاكات الحقوق هذه إرثاً طويل الأجل من ترسيخ لعدم المساواة والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي ظل استمرار الانتهاكات جنباً إلى جنب مع الوصول المحدود إلى آليات العدالة المحلية أو سبل الانتصاف الفعالة الأخرى ستستمر في حرمان الناس من الحصول على حقوقهم.

أطلقت منظمة إنسان للحقوق والحريات هذا التقرير بهدف التشجيع على إجراء حوار عام بشأن الحقوق الإنسانية للمرأة والعنف ضد المرأة ورفع مستوى الوعي بالتمييز والعنف القائمين على أساس النوع الاجتماعي بما في ذلك الوصول إلى مساءلة الجهات المتورطة بالحرب على اليمن عن التزاماتها بموجب القانون الدولي بمنع جميع أفعال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها، سواءً في أوقات السلم أو أثناء الحرب، وضمان اتخاذ إجراءات فعالة لوقف العنف ضد المرأة .

ومن خلال عملية الرصد التي قامت بها منظمة «إنسان»، تمكنت من جمع معلومات قيّمة وموثّقة بإجراء مقابلات مع ضحايا لانتهاكات قامت بها أطراف مسلحة تابعة للحكومة المعترف بها دولياً.
وشكل ذلك توجهاً ودافعاً لمتابعة جمع ورصد المزيد من المعلومات حول هذه الحالات، بما في ذلك التوسع في التقصي عن ضحايا وناجيات أخريات عبر مختلف الوسائل والأساليب.
ورغم أن التقرير يركز على الانتهاكات التي رصدتها المنظمة والتي تشمل تلك الانتهاكات ضد حقوق الإنسان القائمة على النوع الاجتماعي التي حدثت في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، فإنه يمكن اعتبار أن الانتهاكات التي وثقتها المنظمة عينة لنمط من الانتهاكات قائم ومتكرر في مناطق سيطرتها.

ينقسم التقرير إلى ستة أقسام رئيسية، يتناول **القسم الأول** الإطار القانوني، الذي يوضح بعض المفاهيم والأطر والمرجعيات المعيارية لمفهوم العنف ضد المرأة المرتبط بحقوق المرأة المعترف بها دولياً، ويتناول أيضاً المفهوم القانوني للدأب الواجب على مسؤولية سلطة الأمر الواقع عن ترجمة الحقوق إلى واقع ملموس حتى في الحالات التي لا يكون الجاني ولا الضحية من موظفي السلطة، وهذا يشمل العنف العائلي و العنف على أيدي الجماعات المسلحة أو الأفراد في النزاعات المسلحة.

وفي **القسم الثاني** من التقرير تم إيراد بعض المعلومات والمؤشرات الخاصة بالسياق المحلي من ثلاثة اتجاهات رئيسية: -
الاتجاه الأول: العوامل السياسية التي تبرز شكل مجلس القيادة الرئاسي المشكل من قبل التحالف، واللاعبين الفاعلين فيه، حيث يمر المجلس بمرحلة من النزاعات الداخلية الشديدة، وغياب لوزرائه وغيرهم من كبار المسؤولين عن البلد، وهو غير مسيطر فعلياً على هذه الكيانات المسلحة المسيطرة على الأرض والتي تمارس دور السلطة فعلياً، مما يجعله مجرد كيان رمزي لحكومة لا تمارس أي سلطة فعلية على الأرض.
- الاتجاه الثاني: تم تناول أثر الصراع على المرأة، فوفقاً لمؤشر السلام العالمي ٢٠٢٢ م، احتلت اليمن المرتبة الثانية بين الدول الأقل تمتعاً بالسلام في العالم، بعد أفغانستان، في حين لا تزال الحرب على اليمن أحد أكثر الانتهاكات دمويةً بالنسبة للمدنيين حسب المقاييس العالمية.
النساء لا يزلن يتحملن وطأة الحرب والحصار، حيث يعانين من المستويات العالية للنزوح، ومن تحديات في الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، ومن العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما احتلت اليمن المرتبة الثالثة من بين (١٧٠) دولة في مؤشر المرأة والسلام والأمن (٢٠٢١م – ٢٠٢٢م) تتقدمها سوريا وأفغانستان . كما احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعدة سنوات متتالية. وفي عام ٢٠٢١ م، احتلت المرتبة الأولى بين الدول الخمس الأدنى مرتبة من حيث المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي والتحصيل العلمي للمرأة.

- والاتجاه الثالث من السياق: تضمن نظرة للاحتياجات الإنسانية التي تفاقمت بسبب طول أمد الحرب، حيث يحتاج أكثر من (٢٠) مليون يمني إلى المساعدة ويعانون من نقص الغذاء والرعاية الصحية والبنية التحتية.

يأتي إصدار التقرير بعد قيام برنامج الغذاء العالمي بوقف الدعم ووقف مساعداته في ديسمبر ٢٠٢٣م. و تتحمل النساء وطأة هذه الأزمة فلا تزال معدلات وفيات الأمهات في اليمن مرتفعة للغاية، حيث تعاني (٥) ملايين امرأة يمنية وفتاة في سن الإنجاب من غياب خدمات الصحة الإنجابية بشكل كبير.

في **القسم الثالث** من التقرير تم إيراد نتائج ومؤشرات عملية الرصد والتحليل التي قامت بها المنظمة تحت عنوان "أنماط العنف ضد النساء"، حيث تم تناول أنماط الانتهاكات وأعمال العنف ضد النساء من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية:

- **الجزء الأول** تم التطرق فيه لما رصدته منظمة «إنسان» لأنماط العنف المجتمعي بحق النساء التي ارتُكبت على يد أفراد من المجتمع سواءً كانوا أقارب الضحايا أو أفراد عاديين من المجتمع. واستعرض التقرير قراءة لأهم ما رصدته المنظمة من حالات لأنماط العنف ضد النساء، بالإضافة إلى ما ورد في تقارير المنظمات، وتناول بالتحليل حجم ظاهرة العنف المجتمعي وأسبابه وآثاره، بما في ذلك تقييم أداء الجهات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً لمنع الجرائم والاستجابة لها وتأهيل وإنصاف الضحايا وغيره.

ورصـدت منظمـة «إنسـان» للحقـوق والحريـات عـدداً مـن جرائـم العنـف المجتمعـي تجـاه النسـاء، وشـملت الأنمـاط الآتيـة (القتـل، الاختطـاف، الاغتصـاب).

- جرائـم القتـل: تـم رصـد (٦) جرائـم قتـل ضد نسـاء أسـفرت عـن (١٠) قتيـلات بينهـن طفلتـان، جميعهـا حدثـت فـي (عـدن، تعـز، شـبوة، الضالـع، لحـج)، وفـي حالتيـن كان الجانـي زوج أو قريـب لأحـد الضحايا، وفـي بقيـة الحـالات كان الجنـاة مجهوليـن، عـدا حالـة واحـدة تـم تحديد الجانـي، ويبـدو أن السـلطات لـم تتعقـب الجنـاة، إلا فـي حالـة واحـدة فقـط، حيـث تـم ضبـط القاتـل.

- جرائـم الاختطـاف: تـم رصـد (٦) جرائـم اختطـاف وإخفـاء بحـق (٦) نسـاء، منهـن (٤) فتيـات ممـن تقـل أعمارهـن عـن ١٨ سـنة.
كل حـوادث الاختطـاف تمـت فـي محافظـات عـدن (٤ حـالات اختطاف)، وأبيـن (حالـة واحـدة) .و الحديـدة (حالـة واحـدة)، فـي جميـع الحـالات كان الجنـاة مجهوليـن، عـدا فـي حالـة واحـدة كان الجنـاة يتبعـون اللواء الأول تهامـي، واللـواء التاسـع عمالقـة، وفـي حالـة أخـرى يعتقـد أن الجنـاة يتبعـون المجلـس الانتقالـي. وفـي جميـع الحـالات أيضـاً لـم يتـم الكشـف عـن ملابسـات جرائـم الاختطـاف أو الكشـف عـن مصيـر النسـاء المختطفـات.
ترتبـط جميـع حـالات الاختطـاف بحالـة الانفـلات الأمنـي وضعـف أداء الأجهـزة الأمنيـة .

- جرائـم الاغتصـاب والعنـف الجنسـي: تـم رصـد (٦) حـالات اغتصـاب أو تهديـد بالاغتصـاب بينهـا (٣) حـالات اغتصـاب، وفـي حالتيـن كانـت الضحيتـان طفلتيـن، وذلـك فـي محافظـات تعـز و عـدن والحديـدة، وفـي تعـز تـم رصـد محاولـة اغتصـاب واحـدة، بينمـا تـم رصـد حالتـي تهديـد بالاغتصـاب فـي محافظـة عـدن.

مـن بيـن الــ(٦) حـالات كانـت هنـاك حالتـان فقـط كان الجانـي فيهمـا مـن أفـراد المجتمـع، بينمـا (٤) حـالات كان الجنـاة فيهـا يتبعـون أحـد الأطـراف المسـلحة التابعـة للحكومـة المعتـرف بهـا دوليـاً، وفـي جميـع الحـالات لـم يتـم التحقيـق أو تقديـم أحـد للمسـائلة،ولم يتـم تقديـم مسـاعدة نفسـية للضحايـا أو إعـادة تأهيلهـن.

ومـن المحتمـل أن يكـون العـدد الحقيقـي لضحايـا العنـف الجنسـي أعلـى مـن ذلـك بكثيـر، بسـبب تشـكيل الخـوف مـن وصمـة العـار حاجـزاً يحُـوْل دون الإبـلاغ عـن الوقائـع.

ويواجـه ضحايـا العنـف الجنسـي النبـذ مـن الأسـر والمجتمـع المحلي بعـد التعـرض للعنـف الجنسـي، وغالبًـا مـا يقـع عليهـم اللـوم لمـا يعتبـر فقدانـاً للشـرف. وفـي أحيـان كثيـرة، لا يبلِّـغ الناجـون وذووهم عـن جرائـم العنـف الجنسـي بسـبب تخوفهـم مـن الأجهـزة الأمنيـة والقـوات المسـيطرة التـي ينتمـي لهـا المنتهِكـون.

- **الجـزء الثانـي:** مـن أجـل تقديـم صـورة شـاملة لظـروف الانتهـاكات، والسـياق الـذي تمـت فيـه، واستكشـاف الأنمـاط والدوافـع وتحديـد الأنمـاط والسـمات، تـم تتبـع رحلـة معانـاة الضحايـا مـع الانتهـاكات التـي رصدتهـا المنظمـة انطلاقـا مـن ظـروف الاعتقـالات التعسـفية كالقبـض، والإخفـاء القسـري، وممارسـات وظـروف التحقيـق، وحـالات التعذيـب، وصـولاً إلـى ظـروف السـجن وحالـة الضحايـا ومعاناتهـن، مؤيـدةً بأقـوال الشـهود والضحايـا كالأمثلـة ووقائـع هـذه الممارسـات، وقـدم التقريـر أيضـاً عـدداً مـن الحـالات المشـابهة التـي رصدتهـا منظمـات محليـة ودوليـة.

- الاعتقـالات التعسـفية: مـن خـلال التحقيـق الـذي قامـت بـه المنظمـة ومـن شـهادات الضحايـا وأقاربهـن، تحققـت مـن (٤٧) حالـة اعتقـال تعسـفي تشـمل حـالات اعتقـال لنسـاء تبلـغ (٣٢)حالـة اعتقـال تعسـفي للنسـاء، و(١٥) حالـة اعتقـال عـدد مـن أقـارب بعـض الضحايـا منهـم عشـرة أطفـال (٤ فتيـات) و (٦ أطفـال ذكـور)، منهـا (٣٠) حالـة اعتقـال تعسـفي فـي محافظـة مـأرب، و(١٢) فـي محافظـة عـدن، و(٤) فـي محافظـة تعـز، وحالـة واحـدة فـي حضرمـوت.

- السـجن بمعـزل عـن العالـم الخارجـي والإخفـاء القسـري: تعرضـت جميـع المعتقـلات – اللاتـي قُبـض عليهـن لصـورة مـن صـور الإخفـاء القسـري والسـجن بمعـزل عـن العالـم الخارجـي لمـدد سـجن طويلة فـي الأغلـب، كمـا تـم حرمانهـن مـن الحـق فـي الاسـتعانة بمحـام.

وقالت معظم المعتقلات المفرج عنهن اللواتي تحدثن إلى منظمة إنسان: «أن الجماعات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً أخضعتهن للإخفاء القسري وقامت بحبسهن في مواقع سرية في بادئ الأمر، ثم رفضت إخطار ذويهن بأماكنهن، ورفضت إعطاءهن أي معلومات عن الأسباب أو الأساس القانوني لسجنهن، ناهيك عن حرمان المعتقلات من الاستعانة بالمحامين أو تلقي الزيارات الأسرية».

- الاحتجاز بدون محاكمة والحرمان من المشورة القانونية:
معظم الحالات المرصودة استمر احتجاز الضحايا لمددة طويلة تتراوح بين أيام وأشهر وسنوات، وفي حالات أخرى في محافظة مأرب رصدت المنظمة أكثر من (٢٢) ضحية ما زلن في السجن، ومعظم الحالات التي تم رصدها، لم يتسن للضحايا الحصول على المشورة القانونية، ويبدو أن هناك نمطاً سائداً بين الأجهزة الحكومية بمأرب في إهدار حق المتهم في الدفاع عن نفسه بواسطة محامٍ.

- التعذيب وسوء المعاملة: تعرضت جميع المعتقلات السابقات اللآتي التقت بهم منظمة « إنسان» للتعذيب أو لشكلٍ من أشكال المعاملة السيئة من قبل الأطراف التابعة للحكومة المعترف بها دولياً خلال التحقيق وطيلة فترة وجودهن في المعتقلات، ففي مأرب كان يمارس التعذيب بالأسلاك الكهربائية و بعض السجينات الحوامل تعرضن للإجهاض بسبب التعذيب.

وكان يتم التهديد بالاغتصاب.. حيث كانت قوات الأمن تستخدم رجالاً ملثمين ونساءً في عمليات التعذيب،
وكانت المعتقلات يُضربن ضرباً مبرحاً باللكم وباستخدام ماسورة حديدية وكابل كهربائي في كل أنحاء الجسم، وعادة ما يرافق ذلك سب وشتم، والتهديد بالتصفية الجسدية والقتل.
وفي حالات يتم تهديد السجينة بالاغتصاب، والحبس الانفرادي لمدة طويلة، لإجبارها على الاعتراف بالتهم المنسوبة إليها والتي عادة ما تتصل بكونها متعاونة مع أنصار الله (الحوثيين).
وفي حالات أخرى كان يتم استخدام الكلاب لإخافة المعتقلات، وكثيراً ما أدى ذلك لرعب وخوف شديدين في نفوس الضحايا، ينتهي بوقوعهن في حالة إغماء.
وفي المناطق الخاضعة لسيطرة ما يسمى بالمجلس الانتقالي، وثقت المنظمة شهادات لناجيات توضح فيها أن قوات الأمن مارست التعذيب و الضرب والشتم والصعق بالكهرباء، وكذا التهديد بالقتل، والتهديد بالاغتصاب.
وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، وثقت المنظمة شهادات للناجيات توضح فيها أن قوات الأمن مارست التعذيب والتهديد بالاغتصاب بحق الضحايا،
كما أنه في بعض الحالات تم التهديد بالاغتصاب ضد زوجات المعتقلين من أبناء الشمال لإجبارهم على الاعتراف بالانتماء لأنصار الله (الحوثيين).

- ظروف سجن غير إنسانية: تعاني المعتقلات من ظروف سجن غير إنسانية منها الاكتظاظ، وعدم كفاية الوجبات الغذائية، والإهمال الصحي، وغياب النظافة.

أفادت أحد المعتقلات السابقات في أحد سجون مأرب «أنه يوجد داخل السجن (٧٠) معتقلة في الإصلاح والتأهيل، موزعات على (٣) غرف لا يتجاوز طولها ٣ أمتار وعرضها ٣ أمتار، وكان يتم إعطائهن وجبة الصبوح عبارة عن (٣) علب فول، للكل، أما في الجانب الصحي فلم يوفروا أدوية، وكان ويتم بيع المخصص لهن للصيدليات وما يعطى للسجينات كانت أدوية منتهية الصلاحية، فتفشت عدد من الأمراض -الجلدية خاصة-، ووجود الفئران والصراصير داخل مطبخ السجينات، وغياب أدوات النظافة حيث كانت النساء يقمن بتمزيق قطع من ملابسهن لاستخدامها كحفاظات نسائية ولا يوجد أي معقم أو صابون».

- الابتزاز وسرقة أموال الضحايا: نمط يتكرر كثيراً في حالات الاعتقال التعسفي وعلى ما يبدو من جميع الأطراف التابعة للحكومة المعترف بها بمختلف انتماءاتها،
حيث يتم الاستيلاء على أموال المعتقلات، والذهب الذي بحوزتهن أثناء عملية الاعتقال، ومصادرة جوازاتهن وأوراقهن الثبوتية وجميع متعلقاتهن الشخصية كحقائب السفر واللابتوبات وغيرها.

- **الجزء الثالث:** تم استعراض أبرز الانتهاكات التي تم رصدها و التي ارتكبت بحق النساء على يد أفراد أو جماعات تابعة لما يسمى بالمجلس الرئاسي (الحكومة المعرف بها دولياً), أو ممن ينتمون للجماعات المسلحة التابعة لها أو التي تعترف بهم، وتشمل القوات الموالية لحزب الإصلاح في محافظة مأرب، و المجلس الانتقالي، والأطراف المسلحة في محافظتي تعز والحديدة،

وفيه أيضاً تم استبيان السياق الذي تمت فيه هذه الانتهاكات، والدوافع، والظروف التي أدت إلى هذه الانتهاكات، واستخلاص النتائج بشأنها .

تم تحديد سمات الضحايا، حيث كانت النساء ضحايا إما بحسب الأصل أو الانتماء، وتشمل : المسافرات، النازحات، أطفال، عاملة إنسانية، المسجونات وأقاربهن، وجميعهن كن إما نساء منتميات أو تربطهن علاقة قرابة بأحد أبناء المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء مثل: (صنعاء، حجة، الحديدة، ريمة، الجوف، البيضاء، صعدة ، المحويت، ذمار،عمران)، أو نساء ينتمين للأسر الهاشمية.

وفئة ثانية هن ضحايا من النساء اللوات ينتمين لمناطق سيطرة الأطراف المسلحة وتشمل: مخطوفات، مقتولات، مغتصبات، مسجونات، صحفية، مهمشات، مهاجرات، فتيات.

كما تم تحديد عدد من الدوافع والأسباب لهذه الانتهاكات والتي كانت في الإجمال دوافع عنصرية وسياسية وانتقامية ،واستغلالية لوضع المرأة وابتزاز للأهالي، وتهدف إلى بث الرعب في نفوس المجتمع والنفور والكراهية تجاه الفئات الضعيفة لا سيما النازحين والمهمشين.

وفي **القسم الرابع:** أفرد التقرير قسماً خاصاً بأصوات الضحايا يتضمن قصصاً واقعية بلسان الضحايا أو أقاربهن وفيها تم تلخيص معاناة الضحايا وظروفهن وآثار الانتهاكات عليهن وعلى أسرهن، وحقهن في الانتصاف والتعويض وإعادة التأهيل.

وفـي **القسـم الخامـس** (الاسـتنتاجات): تـم إيـراد أبـرز النتائـج والاسـتنتاجات التـي توصـل إليهـا التقريـر مـن خـلال تحليـل الانتهاكات التـي رصدتهـا منظمـة إنسـان، وجمـع وتحليـل التقاريـر المحليـة والدوليـة حـول واقـع حقـوق الإنسـان فـي اليمـن.
وعبـر هـذا التحليـل تـم تحديـد المشـاكل وتحديـد الفجـوات بيـن المعاييـر الدوليـة والواقـع علـى الأرض، بالإضافـة إلـى تحليـل مـدى تكـرار الانتهـاكات، وتحديـد الأنمـاط، ومراقبـة مـدى اسـتيفاء الأطـراف المتورطـة فـي الحـرب علـى اليمـن لالتزاماتهـا فـي ضمـان احتـرام حقـوق الإنسـان وحمايتهـا وتعزيزهـا علـى أرض الواقـع. حيـث أن العديـد مـن النسـاء يتعرضـن لأشـكال معينـة مـن العنـف لعـدة أسـباب منهـا: المواقـف المجتمعيـة التمييزيـة، وبسـبب الحـرب والحصـار المسـتمر علـى اليمـن منـذ ٩ أعـوام والـذي أثـر بصـورة كبيـرة علـى النسـاء.

كمـا ترتبـط زيـادة العنـف بأسـباب تتعلـق بـأداء الجهـات التـي فاقمت مـن المشـكلة وتخلـت عـن التزاماتهـا فـي منـع جرائـم العنـف وقصـرت فـي الاسـتجابة لهـا أو التخفيـف مـن المواقـف التمييزيـة تجـاه المـرأة (بـل تمـارس التمييـز بنفسـها)، مـن خـلال القيـود التـي فرضتهـا، وأدت ممارسـاتها إلـى مضاعفـة اثـر الحـرب علـى المـرأة وزيـادة المخاطـر عليهـا، مـن خـلال تقييـد الوصـول لبرامـج الحمايـة والتأهيـل، ولـم تولـي الضحايـا الاهتمـام الملائـم لهـا كإعـادة التأهيـل والإنصـاف والتعويـض، كمـا فشـلت فـي الكشـف عـن الجرائـم ومحاسـبة ومعاقبـة المتسـببين فيهـا.

القسم الأول:
الإطار القانوني

العنف ضد المرأة بوصفه تمييزاً:

يشكل مبدأ عدم التمييز والمساواة أمام القانون حكماً أساسياً في كل معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان، وتشدد العديد من المعاهدات صراحة -إضافة إلى هذه- على وجوب التمسك بحقوق المرأة، بيد أن هذه المعاهدات لا تشير مباشرةً إلى العنف ضد المرأة.

وقد أقرت لجنة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بأن العنف ضد المرأة يشكل ضرباً من التمييز، وفي توصيتها العامة (١٩) تشير اللجنة إلى أن «العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي يمس أو يلغي تمتع النساء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العام أو بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان يشكل تمييزاً ضمن معنى المادة الأولى من الاتفاقية، وتشمل هذه الحقوق :

أ) الحق في الحياة

ب) الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ج) الحق في حماية متساوية وفقاً للمعايير الإنسانية في النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية.

د) الحق في حرية الشخص وأمنه.

هـ) الحق في الحماية المتساوية بموجب القانون.

و) الحق في المساواة داخل العائلة.

ز) الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية التي يمكن بلوغها.

ح) الحق في أوضاع عمل عادلة ومواتية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي:

العنف ضد المرأة هو شكل من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو عنف موجه ضد المرأة لكونها امرأة أو يؤثر على النساء بصورة غير متناسبة. ويشمل أفعالاً تلحق الأذى أو الألم الجسدي أو العقلي أو الجنسي، تنص المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على العنف ضد المرأة أنه "عبارة العنف ضد المرأة تعني أي عمل من أعمال العنف الذي يقوم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى أو يحتمل أن يؤدي إلى أذى أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي للنساء، بما في ذلك التهديد بارتكاب هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواءً حدث في الحياة العامة أو الخاصة". وتنص المادة الثانية منه على أن "العنف ضد النساء يُفهم بأنه يشمل على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في العائلة، بما فيه الضرب والأذى الجنسي للأطفال الإناث في الأسرة، والعنف المتعلق بالمهور، والاغتصاب الزوجي، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف بين غير الزوجين والعنف المتعلق بالاستغلال.

(ب) العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في المجتمع العام، بما فيه الاغتصاب والأذى الجنسي والتحرش والتخويف الجنسي في العمل، وفي المؤسسات التعليمية وسواها، والإتجار غير المشروع بالنساء والدعارة القسرية.

(ج) العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي ترتكبه أو تسمح به السلطات أينما يحدث.

وينص التعليق العام (١٩) للجنة القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة على أن "العنف القائم على النوع الاجتماعي ضرب من التمييز الذي يعيق بشكل خطير قدرة النساء على التمتع بالحقوق والحريات".

إن جوانب الحق في عدم التعرض للتمييز تدخل ضمن مجموعة الحقوق المعروفة بعبارة "الحقوق غير القابلة للانتقاص" وهي حقوق لا يمكن تقييدها أو وقف العمل بها تحت أي ظرف من الظروف، وتشمل الحقوق الأخرى غير القابلة للانتقاص: (حق الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، والحق في عدم الاسترقاق، والحق في الاعتراف بالمرء كشخص أمام القانون).

- التزامات ومسؤوليات الدول لحماية واحترام وتعزيز حقوق المرأة: بموجب القانون الدولي تقع على عاتق الدول مجموعة واسعة من المسؤوليات ومن بينها: (الالتزام باحترام حقوق المرأة، تقديم موظفي السلطات الذين ينتهكون الحقوق الإنسانية للمرأة إلى العدالة، حماية حقوق المرأة بضمان ألا يؤدي التمييز على أيدي أفراد ومجموعات تابعة لها إلى تآكل هذه الحقوق، الوفاء بحقوق المرأة وتعزيزها بضمان استفادة النساء من حقوقهن في الممارسة العملية من خلال الحصول على معلومات حول حقوقهن وعلى المساعدة القانونية، وغير ذلك).

كما أنه للدولة أن تتدخل حتى عندما يقوم فاعلون غير تابعين للدولة أو الأفراد العاديون في حياتهم اليومية والمجموعات داخل المجتمع – بانتهاك حقوق الإنسان، وبموجب القانون الدولي تقع على الدولة مسؤولية واضحة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها فاعلون غير تابعين للدولة إذا عجزت عن منع تلك الانتهاكات أو وقفها أو المعاقبة عليها.

تنص التوصية رقم (١٩) للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (الفقرة ٩) على أنه: "بموجب القانون الدولي العام، والعهدين الخاصين بحقوق الإنسان، يمكن أن تكون الدولة مسؤولة كذلك عن الأفعال الخاصة، إذا عجزت هذه الدول عن توخي الحرص والمثابرة الواجبة لمنع انتهاكات الحقوق أو التحقيق في أفعال العنف والمعاقبة عليها، وعن دفع التعويضات". إن السلطات مسؤولة عن اتخاذ إجراءات لمنع انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة –بما فيه العنف ضد المرأة– فضلاً عن تقديم الجناة إلى العدالة بعد وقوع الانتهاكات. وهذا يعني أن الحكومات مسؤولة عن اتخاذ التدابير التربوية والقانونية والعملية لتقليص حوادث العنف .

ويعتبر التفسير القائل على أن مسؤولية الدولة تنحصر في التأكد من أن الأشخاص الذين يعملون باسمها (أي الفاعلون التابعون للدولة) ملتزمون بقانون حقوق الإنسان، تفسيراً خاطئاً حيث أن المطلوب منها -في الحقيقة- هو منع الانتهاكات التي يرتكبها الفاعلون التابعون للدولة وغير التابعين لها على حدٍ سواء، والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

حقوق الضحايا:

نعني بالضحايا "الأشخاص الذين تعرضوا بصورة فردية أو جماعية لضرر ما، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة المادية، أو تم المس بشكل خطير بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو للقانون الإنساني الدولي.

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان مبادئ أساسية وتوجيهية بشأن الحق في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (المشار إليها بـ: مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بجبر الضرر) في دورتها الحادية والستين في أبريل ٢٠٠٥م. وفي دورتها الستين، تبنت الجمعية العامة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بجبر الضرر(توصية ٦٠ / ١٤٧ بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥م).

ويمكن تلخيص المبادئ القانونية الدولية بشأن الحق في الإنصاف والجبر على النحو التالي:

١. لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحق في معرفة الحقيقة، وفي العدالة، و في جبر الضرر، و هو ما يفرض على الدولة في المقابل واجب ضمان إنصاف فعال، و التحقيق في الانتهاكات، و كشف الحقيقة، ومتابعة و معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات، ومكافحة الإفلات من العقاب، ووقف الانتهاك وضمان عدم تكراره، و جبر الضرر الناتج عنه بالكامل.
٢. الأشخاص الذين يحق لهم جبر الضرر ليسوا الضحايا المباشرين فقط، بل أيضا غيرهم من الأشخاص الذين لحق بهم ضرر نتيجة للانتهاك، سواء كان الضرر بدنيا أو عقليا أو اقتصاديا، مثل أفراد أسرة الضحية. وعندما يعاني عدد كبير من الأشخاص من انتهاكات لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي أن تكون هناك إجراءات جماعية لضمان حقوقهم. وفي بعض الحالات، يكون التعويض الجماعي مبرراً.

٣. لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحق في الحصول على إنصاف فوري وفعال أمام هيئة مستقلة، كما يجب أن يكون لهم الحق في الحصول على المشورة القانونية، وإذا كان ذلك ضرورياً الحصول على مساعدة قضائية مجانية، و يجب أن يؤدي الإنصاف إلى الجبر، خاصة في شكل تعويض، ويجب أن يكون الإنصاف سريعاً وقابلاً للتنفيذ من طرف السلطات المختصة. كما يجب أن يكون قضائياً في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٤. لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم الحق في فتح تحقيق رسمي، وفوري، و شامل، و مستقل، و نزيه، قادر على أن يقود إلى تحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات، وعند الاقتضاء معاقبتهم. كما يجب أن تكون جهة التحقيق مستقلة شخصياً ومؤسسياً، وتتوفر على السلطات والموارد اللازمة لإجراء تحقيق مناسب. ويكون للضحايا وأقاربهم الحق في المشاركة الفعالة في التحقيق. كما يجب أن تعلق مهام المسؤولين الخاضعين للتحقيق أثناء إجرائه.

٥. يتضمن الحق في معرفة الحقيقة حق الضحايا وأقاربهم ليس فقط في معرفة الوقائع والظروف المحيطة بانتهاك حقوق الإنسان، وإنما أيضاً معرفة الأسباب التي أدت إليه والمسؤولين عنه، وأيضاً يجب الكشف عن هذه المعلومات للضحايا ولأقاربهم، ما لم يضر ذلك بهؤلاء للعموم.

٦. كمسئولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، يجب على السلطات أن توقف الانتهاك، إذا كان ما يزال مستمراً، وضمان عدم تكراره، وتتخذ ضمانة عدم التكرار أشكالاً مختلفة، مثل ضمان مراقبة السلطة المدنية على القوات العسكرية وقوات الأمن،

وتعزيز استقلال السلطة القضائية، وحماية أعضاء الوظائف القانونية، والطبية، والإعلامية، و ما شابهها من الوظائف، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، و عزل وكلاء الدولة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مناصبهم.

٧. يشمل مصطلح الجبر إجراءات مختلفة، مثل الإرجاع، والتعويض، وإعادة التأهيل، والإرضاء. و يجب ألا يخضع الحق في جبر الضرر للتقادم، ويعني الإرجاع إعادة الوضع لما كان عليه قبل الانتهاك. و مع ذلك، إذا كان الإرجاع -من حيث المبدأ- هو الشكل الأول للتعويض، فإنه قليلاً ما يرد في الممارسة، لأنه يستحيل في معظم الحالات العودة إلى الوضع قبل الانتهاك، وخاصةً بسبب الأضرار المعنوية التي لحقت بالضحايا وأقاربهم. وعندما تكون إعادة الوضع غير ممكنة أو ممكنة جزئياً، فعلى الدولة أن تقدم تعويضات تغطي الأضرار الناجمة عن فقدان الوضع السابق.

٨. على السلطات أن تقدم تعويضات لجميع الأشخاص الذين يعانون أضراراً مادية أو معنوية ناجمة عن الانتهاك، أي الضحايا وأقاربهم الذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم تعرضوا للأذى.

٩. في ما يخص الأضرار المادية، يتضح من خلال الاجتهاد القضائي أنه لا يمكن -مبدئياً- استثناء أي خسارة اقتصادية قابلة للتقييم من التعويض، طالما أن الشروط اللازمة قد استوفيت، وإذا تم إثبات وجود أضرار مادية، فإن التعويض لا يجب أن يتوقف على ما يمكن أن يقدمه الضحية من أدلة تفصيلية عن المبالغ و على وجه الدقة، لأنه في كثير من الأحيان يستحيل تقديم أرقام دقيقة، وفي حالة عدم وجود

معلومات تفصيلية، يمنح التعويض على أساس مبدأ الإنصاف

١٠. يجب أن تسعى إعادة التأهيل إلى مساعدة الضحايا بدنياً وعقلياً من أجل معالجة الأضرار التي لحقت بهم نتيجة الانتهاك، و إلى استردادهم لوضعهم الاجتماعي والقانوني.

١١. يجب أن يساعد الإرضاء على استعادة كرامة الشخص وسمعته واحترامه لنفسه.

١٢. يجب على سلطات الأمر الواقع أن تتابع وتعاقب مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن أجل الامتثال لالتزاماتها بمكافحة الإفلات من العقاب.

١٣. يتعارض العفو عن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي مع التزام الدولة الدولي بمتابعتهم، ومحاكمتهم، ومعاقبتهم، ويتعارض كذلك مع حق الضحايا في العدالة.

القسم الثاني:
السيـاق العـام

خلال السنوات التسع الماضية شهدت الحرب في اليمن متغيرات كثيرة، شملت أدوات وتحالفات عديدة وانفجار صراعات بينية، فعلى سبيل المثال، وفي جولات متفرقة من النزاع، شهدت عدن اشتباكات بين القوات الموالية للرئيس هادي وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، أفضت في جولتها الأخيرة إلى سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات على عدن وخروج القوات الموالية للرئيس هادي في أغسطس ٢٠١٩.

وفي بداية أغسطس ٢٠٢٢م، اندلعت مواجهات بين قوات حكومية موالية لحزب الإصلاح، وأخرى تنتمي للمجلس الانتقالي الجنوبي ومدعومة إماراتيّا في محافظة شبوة، خلّفت قتلى وجرحى من المدنيين، وانتهت بسيطرة الأخيرة على المحافظة، التي فيها مصفاة كبيرة لتكرير الغاز الطبيعي المسال.

تتعدد الفصائل والأطراف التي تنطوي تحت ما يسمى بالحكومة المعترف بها دولياً أو ما يسمى مجلس القيادة الرئاسي، وتُحدد وفق انتماءاتها السياسية ومناطق سيطرتها العسكرية والأمنية جغرافياً على الأرض، حيث تسيطر الحكومة على مناطق تشمل جنوب تعز، الضالع، وشمال حضرموت. بينما يُسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي – ذو توجه انفصالي ومدعوم من الإمارات- على محافظتي عدن ولحج، وأجزاء واسعة من محافظتي أبين فيما تسيطر قوات محسوبة على حزب الإصلاح الموالي للحكومة المعترف بها دولياً، على مدينة تعز، ومأرب، وشبوة، وأجزاء من محافظة الجوف.

وتُسيطر ما تسمى بقوات حراس الجمهورية، وهي قوات مدعومة من دولة الإمارات، بقيادة طارق صالح على مدينة المخا وأجزاء من مديريات تعز الغربية. وتشهد محافظتا حضرموت والمهرة عدم استقرار تحت سيطرة قوات موالية للمجلس الرئاسي، مع تواجد مستمر لقوات التحالف.

ألقت هذه الصراعات البينية داخل محاور الحرب المختلفة بظلالها على حالة حقوق الإنسان، وضاعفت من ضحايا الانتهاكات لا سيما ممارسات الاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري والتعذيب، مع مواصلة تهميش دور النيابة العامة، والقضاء، وكافة مؤسسات إنفاذ القانون الطبيعية، مع استثناءات استخدمت هذه الأطراف فيها المؤسسات العدلية من نيابة ومحاكم ضمن أدوات الصراع لتعزيز أهدافها، واضطهادها ومضايقتها لمن تعتقد أنهم من المعارضين، في مخالفة لمبادئ العدالة وضوابط القانون.

تمّ تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في منتصف شهر مايو ٢٠١٧م، يضم المجلس عدداً من محافظي بعض المحافظات الجنوبية، مع الزبيدي رئيساً، وبن بريك نائباً، ومع دعم عسكري من قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. تنتشر قوات المجلس الانتقالي في جنوب اليمن، وتضم هذه القوات قوات الحزام الأمني، و قوات تسمى «بالنخبة»، ويسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن ولحج وأبين وشبوة وجنوب حضرموت، ويشرف على محتجزات بعضها غير رسمية، إلى جانب أخرى تشرف عليها قوات من التحالف العربي.

عاشت تعز منذ ٢٠١٥م صراعاً مسلحاً، متعدد الأوجه، ومتغير الأطراف، ومتشابك الأبعاد، غذته جهات وأطراف تسعى لبسط النفوذ وتحقيق مكاسب مادية وسياسية. فقد اندلعت صراعات أخرى تركزت أغلبها وسط مدينة تعز، كالصراع بين ما يسمى بالقوات الحكومية «محور تعز» و «كتائب أبي العباس» وقتال ثالث اندلع بين القوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، وبين عناصر مسلحة تابعة لتنظيمات متطرفة.

هنالك أيضاً صراعات محدودة إما بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة صغيرة، أو بين جماعات وجهات مسلحة بعضها مع بعض.

ورغم أنه منذ أن نقل الرئيس عبد ربه منصور هادي سلطته الرئاسية إلى مجلس قيادة رئاسي مكون من ثمانية أعضاء برئاسة رشاد العليمي في ٧ أبريل٢٠٢٢م، فإن مجلس القيادة الرئاسي الذي يمر بمرحلة من النزاعات الداخلية الشديدة، وغياب لوزراء الحكومة وغيرهم من كبار المسؤولين عن البلد، غير مسيطر فعلياً على هذه الكيانات المسلحة المسيطرة على الأرض التي تمارس سلطة الحكومة فعلياً، مما يجعل المجلس مجرد كيان رمزي لحكومة لا تمارس أي سلطة فعلية على الأرض.

في حين أدت الحرب العسكرية والحصار في اليمن إلى حدوث موجات نزوح حيث ينتشر الكثير من مخيمات النزوح في عدد من المحافظات اليمنية، تحتضن مدينة مأرب أكثر من(٢,٥) مليون شخص، صاحب هذا النزوح أوضاع إنسانية صعبة، فبحسب بعض التقديرات فإن أكثر من (٧٠٪) من النازحين في المحافظة، يعيشون أوضاعاً صعبة،

حيث باتوا في «عشش» وخيام مهترئة لا توفر لهم أبسط الحماية من مؤثرات الطبيعة.
كما أن النازحين مهددون بالطرد، في حين أن (٧٧٢٣٥) أسرة نازحة تسكن في المنازل مهددة بالطرد، منها (٥١٠٠١) أسرة بسبب عدم القدرة على دفع الإيجارات، وعدد (٢٦٢٣٤) أسرة بسبب التوتر مع المجتمع المضيف، نتيجة لعدم استهداف المجتمع المضيف في المساعدات.

مؤشرات وضع المرأة في ظل الصراع في اليمن:

- المؤشرات العالمية:

يُظهر دليل التنمية البشرية (HDI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن اليمن هو أحد أكثر البلدان فقراً في العالم.
وأنّ تأثير الحرب على متوسط العمر المتوقع، والتعليم، ومستوى المعيشة للمرأة هو أضعف بكثير مقارنةً ببقية الدول.
وأظهرت استطلاعات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٤ أن القوى العاملة تضم (٦) بالمئة فقط من النساء مقابل (٦٥) بالمئة من الرجال، ولا سيما في الزراعة، حيث تتقاضى النساء أجوراً أقل بكثير، مع مشاركة العديد من النساء الأخريات في المناطق الريفية في زراعة الكفاف وإعداد الطعام فضلاً عن لعب دور رئيسي في التغذية.
وفقاً لمؤشر السلام العالمي ٢٠٢٢ م، احتلت اليمن المرتبة الثانية بين الدول الأقل تمتعاً بالسلام في العالم، بعد أفغانستان، في حين لا تزال الحرب في اليمن سبباً رئيسياً وراء انعدام السلام حسب المقاييس العالمية.

يذكـــر أن النســـاء لا يزلـــن يتحملـــن وطـــأة الصـــراع، ويعانيـــن مـــن المســتويات العاليــة للنــزوح ومــن تحديــات فــي الوصــول إلــى الســلع والخدمــات الأساســية ومــن العنــف.

كمــا احتلــت اليمــن المرتبــة الثالثــة مــن بيــن (١٧٠) دولــة فــي مؤشــر المــرأة والســلام والأمــن (٢٠٢١م – ٢٠٢٢م)، و فــي عــام ٢٠٢١ م، احتلــت المرتبــة الأولــى بيــن الــدول الخمــس الأدنــى مرتبــة مــن حيث المشــاركة الاقتصاديــة والتمكيــن السياســي والتحصيــل العلمــي للمــرأة.

ومــن المعلــوم أن المواقــف المجتمعيــة التمييزيــة تجــاه النســاء ومشــاركتهن الاقتصاديــة والاجتماعيــة لا تــزال راســخة.

وفقــاً لمؤشــر مخاطــر "أنفــورم" لعــام ٢٠٢٢ م، تُصنــف الأزمــة فــي اليمــن علــى أنهــا الأســوأ عالميــاً، حيــث أدت الأزمــة إلــى تفاقــم الوضع الإنســاني فــي اليمــن وتزايــد مخاطــر العنــف داخــل المجتمعــات.

أفــاد «صنــدوق الأمــم المتحــدة للســكان» فــي ســبتمبر ٢٠٢١م، أنــه تمــوت امــرأة كل ســاعتين أثنــاء الولادة،لأســباب يمكــن الوقايــة منهــا بالكامــل.

تســجل اليمــن حاليــاً واحــداً مــن أعلــى معــدلات وفيــات الأمهــات والمواليــد فــي منطقــة الشــرق الأوســط وشــمال أفريقيــا.

إن وصــول النســاء فــي المناطــق الريفيــة إلــى خدمــات الصحــة الإنجابيــة والرعايــة الســابقة للــولادة والــولادة الآمنــة محــدود إن لــم يكــن معدوماً،حيــث تتــم أقــل مــن نصــف حــالات الــولادة بمســاعدة طاقــم طبــي ماهــر، بينمــا ثلثهــا فقــط تتــم فــي مرفــق صحــي.

أيضـاً، أدى الأثـر التراكمـي للحـرب فـي اليمـن وكذلـك اسـتخدام التحالـف العربـي للأسـلحة المحرمـة في المناطـق المأهولة بالسـكان إلـى إلحـاق أضـرار بالغـة بالصحـة النفسـية لليمنييـن، خاصـة النسـاء والفتيـات.

لا تـزال الرعايـة الصحيـة النفسـية نـادرة، فـي حيـن أن المرضـى النفسـيين عرضـة لتفاقـم الحالـة بشـدة.

تشـير التقديـرات إلـى أن حوالـي (٧) ملاييـن شـخص بحاجـة إلـى العـلاج والدعـم النفسـي، غيـر أن (١٢٠,٠٠٠) شـخص فقـط يمكنهـم الوصـول إلـى هـذه الخدمـات دون انقطـاع.

- الاحتياجات الإنسانية :

بعـد قرابـة (١٠) سـنوات، أدت الحـرب وتبعاتهـا التـي طـال أمدهـا في اليمـن إلـى إحـدى أكبـر الأزمـات الإنسـانية فـي العالـم، حيـث يحتـاج أكثـر مـن (٢٠) مليـون يمنـي إلـى المسـاعدة ويعانـون مـن نقـص الغـذاء والرعايـة الصحيـة والبنيـة التحتيـة. شـملت الحـرب هجمـات غيـر قانونيـة ضـد أعيـان مدنيـة مثـل المنـازل، والمستشـفيات، والمـدارس، والجسـور، والتـي نُفـذت بشـكل متعمـد وعشـوائي مـن قبـل التحالـف. هجّـرت الحـرب أكثـر مـن (٤) ملاييـن شـخص مـن منازلهـم.

عمليـاً، لـم تكـن هنـاك أي مسـاءلة عـن الانتهـاكات التـي ارتكبـت فـي الحرب.

تفاقـم انعـدام الأمـن الغذائـي -المتصاعـد أصـلاً- بسـبب الحـرب الروسـية علـى أوكرانيـا. وفـي أبريـل ٢٠٢٢م، تعهـد المانحـون الدوليـون بتقديـم (١,٦) مليـار دولار للاسـتجابة الإنسـانية للمسـاعدة المنقـذة للحيـاة وخدمـات الحمايـة،

وهـذا أقـل بـ (٢,٧) مليـار دولار مـن الـ (٤,٣) مليـار دولار المطلوبـة للبرامـج الإنسـانية،

فـي حيـن أن برنامـج الغـذاء العالمـي أوقـف دعمـه فـي شـهر ديسـمبر ٢٠٢٣م.

يعانـي أكثـر مـن نصـف سـكان اليمـن مـن انعـدام الأمـن الغذائـي.

كانـت أوكرانيـا وروسـيا مصدّرتيـن رئيسـيتين للمنتجـات الزراعيـة إلـى اليمـن، وتسـببت الاضطرابـات المرتبطـة بالحـرب بارتفاع أسـعار المـواد الغذائيـة -المتصاعـدة أصـلاً- وعمقـت الفقـر، فقبـل الحـرب، كان اليمـن يسـتورد (٣٢٪) علـى الأقـل مـن احتياجاتـه مـن القمـح مـن أوكرانيـا و(٨٪) مـن روسـيا.

وفقـا لـ «لجنـة الإنقـاذ الدوليـة»، تـرك الارتفـاع الحـاد فـي أسـعار المـواد الغذائيـة فـي السـنوات الأخيـرة أكثـر مـن نصـف السـكان بحاجـة إلـى مسـاعدات غذائيـة، في حيـن أن الانخفـاض الحاد فـي قيمة الريـال اليمنـي جعـل الأغذيـة المسـتوردة، والزيـت، والضروريـات الأخـرى أكثـر تكلفـة، وقلّـل بشـكل كبيـر مـن القوة الشـرائية للأُسـر اليمنيّـة.

تـم الاتفـاق علـى هدنـة بوسـاطة الأمـم المتحـدة، والتـي دخلـت حيـز التنفيـذ فـي ٢ أبريـل ٢٠٢٣م. قدمـت فتـرة الهدنـة اللاحقـة التـي دامـت سـتة أشـهر، حتـى انتهائهـا فـي ٢ أكتوبـر، بصيصـاً مـن الأمـل للكثيـر مـن النـاس. مـن بيـن الفوائـد الرئيسـية العديـدة لهـذه الفتـرة كان خفـض حـدة القتـال -وهـي أول فتـرة توقـف للحـرب منـذ عـام ٢٠١٥م- وانخفـاض عـدد الضحايـا مـن المدنييـن وتراجـع أعـداد النازحيـن، نتيجـو توقـف الغـارات الجويـة.

شـهدت الهدنـة أيضـاً دخـول شـحنات الوقـود والتدفـق للمـواد الأساسـية الأخـرى عبـر ميناء الحديـدة، فضـلا عن فتـح مطـار صنعاء الدولـي بعـد سـنوات مـن الإغـلاق ولكـن لوجهـة واحـدة فقـط.

تحـت ضغـط شـديد مـن السـعودية والإمـارات، صـوت "مجلـس حقـوق الإنسـان" التابـع للأمـم المتحـدة بفـارق ضئيـل فـي أكتوبـر ٢٠٢١م لإنهـاء ولايـة فريـق الخبـراء التابـع للأمـم المتحـدة، ممـا أدى إلـى وقـف عمـل الهيئـة الدوليـة المسـتقلة الوحيـدة التـي تحقـق فـي الانتهـاكات فـي اليمـن.

القسم الثالث:
أنماط الانتهاكات ضد النساء

فـي هـذا القسـم سـيتم تنـاول أنمـاط الانتهـاكات وأعمـال العنـف ضـد النسـاء مـن خـلال ثلاثـة أجـزاء رئيسـية: فـي الجـزء الأول سـيتم التطـرق لمـا رصدتـه منظمة "إنسـان" مـن أنمـاط العنـف المجتمعي بحـق النسـاء التـي ارتُكبـت علـى يـد أفـراد مـن المجتمـع سـواءً كانوا أقـارب الضحايـا أو أفـراداً عاديين مـن المجتمـع، حيـث سـنقدم قراءة لأهـم مـا رصدتـه المنظمـة مـن حـالات لأنمـاط العنـف ضـد النسـاء بالإضافـة إلـى مـا ورد فـي تقاريـر لمنظمـات حقوقيـة، وسـنتناول بالتحليـل حجـم ظاهـرة العنـف المجتمعـي وأسـبابها وآثارهـا، بمـا فـي ذلـك تقييـم أداء الجهـات التابعـة للحكومـة المعتـرف بهـا دولياً لمنـع الجرائـم والاسـتجابة لهـا وتأهيـل وإنصـاف الضحايـا.

ومـن أجـل تقديـم صـورة شـاملة لظـروف الانتهـاكات، والسـياق التـي تمـت فيـه، واستكشـاف الأنمـاط والدوافـع وتحديـد الأنمـاط والسـمات، سـيتم فـي الجـزء الثانـي تتبـع رحلـة معانـاة الضحايـا مـع الانتهـاكات التـي رصدتهـا المنظمـة انطلاقـا مـن ظـروف الاعتقـالات التعسـفية كالقبـض، والإخفـاء القسـري، وممارسـات وظـروف التحقيـق وحـالات التعذيـب ، وصـولاً إلـى ظـروف السـجن وحالـة الضحايـا ومعاناتهـن، مؤيـدة بأقـوال الشـهود وضحايـا هـذه الممارسـات، وسـنقدم أيضـاً بعضـاً مـن الحـالات المشـابهة التـي رصدتهـا منظمـات محليـة ودوليـة.

وأخيـراً فـي الجـزء الثالـث سـيتم اسـتعراض أبـرز الانتهـاكات التـي تـم رصدهـا والتـي ارتكبـت بحـق النسـاء علـى يـد أفـراد أو جماعـات تابعـة لمجلـس القيـادة الرئاسـي المشـكل مـن التحالـف، أو ممـن ينتمـون للجماعـات المسـلحة التابعـة لـه أو التـي يعترف بها، وتشـمل القـوات الموالیـة لحـزب الإصـلاح فـي محافظـة مـأرب، و المجلـس الانتقالـي، والأطـراف المسـلحة فـي محافظتـي تعـز والحديـدة، وفيه أيضـاً سـيتم اسـتبيان السـياق الـذي تمـت فيـه هـذه الانتهـاكات، والدوافـع والظـروف التـي أدت إلـى هـذه الانتهـاكات، واسـتخلاص النتائـج بشـأنها.

- أولاً: العنف المجتمعي:

فـي هـذا الجـزء سنسـتعرض العنـف بحـق المـرأة، ونشـير هنـا إلـى الجرائـم التـي ارتكبـت بحـق النسـاء والفئـات الضعيفـة علـى يـد أفـراد مـن المجتمـع سـواء كانـوا أقـارب الضحايـا أو أفـراداً عاديين مـن المجتمـع.

حيـث سـنقدم قـراءة لأهـم مـا رصدتـه منظمـة «إنسـان» مـن حـالات لأنمـاط العنـف ضـد النسـاء، بالإضافـة إلـى مـا ورد فـي تقاريـر لمنظمـات حقوقيـة، وسـنتناول بالتحليـل حجـم ظاهـرة العنـف المجتمعـي وأسـبابها وآثارهـا، بمـا فـي ذلـك تقييـم أداء الجهـات التابعـة للحكومـة المعتـرف بهـا دولياً لمنـع الجرائـم والاسـتجابة لهـا وتأهيـل وإنصـاف الضحايـا وغيـر ذلـك.

أنماط العنف ضد المرأة:

رصدت منظمة «إنسان» للحقوق والحريات عدداً من جرائم العنف المجتمعي تجاه النساء، وشملت الأنماط الآتية:

- القتل (٦ حالات)
- الاختطاف (٥ حالات).
- الاغتصاب (حالتان).

ومن المهم أن نضع في الاعتبار أنّ التمييز والعنف ضد المرأة كانا سائدين منذ ما قبل النزاع الحالي، وُتحدّد العديد من الدراسات التي أجريت في فترة ما قبل النزاع المسلح، أنواعًا متعددة من العنف الأسري، وكذلك العنف الذي يحدث داخل المجتمع الأوسع، بما في ذلك الزواج المبكر أو زواج الأطفال، والتحرش، والممارسات الضارّة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) .

فمنذ اندلاع الحرب، وثّق صندوق الأمم المتحدة للسكان ارتفاعًا مستمرًا في الناجيات اللواتي يصلن إلى خدمات العنف القائم على النوع الجنساني، على الرغم من العوائق المتعددة التي تحول دون الإبلاغ والتحديات المتزايدة التي تواجه هذه الخدمات، مع ارتفاع يصل إلى ٧٠ بالمئة في بعض المحافظات.

في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩م ، قدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ٣ ملايين امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف القائم على النوع الجنساني، وأن (١٢٠ ٠٠٠) امرأة وفتاة معرضات لخطر القتل نتيجة لأشكال مختلفة من العنف.

وفيما يلي عدد من المؤشرات الإحصائية للجرائم التي رصدتها منظمة «إنسان» للحقوق والحريات وتتضمن جرائم العنف المجتمعي تجاه النساء، وشملت الأنماط الآتية:

- جرائم القتل :

تم رصد (٦) جرائم قتل ضد نساء أسفرت عن (٦) قتيلات بينهن طفلتان، جميعها حدثت في (عدن، تعز، شبوة، الضالع، لحج)، وفي حالتين كان الجاني زوجاً أو قريباً لإحدى الضحايا، وفي بقية الحالات كان الجناة مجهولين، عدا حالة واحدة تم فيها تحديد الجاني.

كما أن أسباب الجرائم مرتبطة إما بخلافات عائلية، أو سقوط الضحية بسبب اشتباكات بين مسلحين، وفي حالة واحدة كانت ظروف الجريمة غامضة.

ويبدو أن السلطات المسؤولة لم تتعقب الجناة، إلا في حالة واحدة فقط، حيث تم ضبط القاتل.

ويبين الجدول التالي الوقائع التي جمعتها المنظمة بخصوص هذه الجرائم:

نوع الجريمة	اسم الضحية	العمر	تاريخ الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة		الطرف المنتهك	إجراءات السلطات
				المحافظة	المديرية		
قتل	م.ج	بالغة	11.6.2023	شبوة	شبوة	شخص مقرب من الضحايا	لم يتم ضبط الجاني
قتل	ق.ح.ل	28 سنة	4.1.2023	مخيم ال شوكاني منطقة الرباط مديرية تبن /لحج	لحج - تبن	زوجها	تم ضبط الجاني
قتل	أ.غ	بالغة	11.12.2023	امام محكمة قعطبة في الضالع	الضالع -مريس	مجهول	لم يتم ضبط الجاني
قتل	ب.أ	طفلة	27.12.2023	تعز	م/ المظفر قرية البعرارة	مسلحين مجهولين	لم يتم ضبط الجناة
قتل	ن.ج.س	طفلة ١٦ سنة	19.11.2023	تعز	مديرية المسراخ /قرية الظهرة	مجهول	لم يتم ضبط الجناة
قتل	ن.ب.ب	طفلة ٤ سنوات	09.07.2023	عدن	المنصورة	معروف	لم يتم ضبط الجاني الذي يرتبط المجلس الانتقالي

«جدول يوضح عدد جرائم القتل التي وثقتها منظمة إنسان»

أمثلة على جرائم القتل:

١. «لحج - تبن» في ٤ يناير ٢٠٢٣م بسبب مشاكل عائلية أقدم زوج الضحية (ق.ح.ل - ٢٨ عام) على قتلها ودفنها في إحدى الخيام، وقد تلقت الجهات الأمنية في لحج بلاغاً من والدة الضحية عن إخفاء ابنتها حيث قامت الشرطة بالتحريات وانتشال جثة المجني عليها ونقلها إلى ثلاجة مستشفى ابن خلدون، وتم القبض على الجاني الذي اعترف بأنه قتلها ولف الجثة ببطانية بشكل محكم وحفر لها قبراً داخل الخيمة حيث يسكن وقام بدفنها.

٢. تعز - مديرية المظفر قرية البعراراة: في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأثناء عودة الطفلة «ب.أ» وأخيها من المدرسة كما هي عادتهما، حصلت اشتباكات عنيفة بين مسلحين يتبعون أحد الأطراف المسلحة في تعز بسبب خلاف على قطعة أرض وأسفرت الاشتباكات عن مقتل الطفلة وإصابة شقيقها بجروح بالغة.

٣. تعز - مديرية المسراخ، قرية الظهرة: في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م عثر أهالي قرية الظهرة بمديرية المسراخ جنوب محافظة تعز على جثة الطفلة (ن.ح.س - ١٦ عام) مقتولة في ظروف غامضة، والطفلة من فئة المهمشين، وقد طالب الأهالي الجهات الأمنية بالتحقيق والكشف عن ملابسات الجريمة وتقديم المجرمين إلى المحاكمة.

- جرائم الاختطاف:

تـم رصـد (٦) جرائـم اختطـاف وإخفـاء بحـق (٦) نسـاء، منهـن (٤) فتيـات تقـل أعمارهـن عـن ١٨ عـام، حـوادث الاختطـاف تمـت فـي محافظـات عـدن (٤ حـالات اختطـاف)، وأبيـن (حالـة واحـدة)، والحديدة (حالـة واحـدة)، فـي جميـع الحـالات كان الجنـاة مجهوليـن، عـدا فـي حالـة واحـدة كان الجنـاة يتبعـون اللـواء الأول تهامـي، واللـواء التاسـع عمالقـة، وفـي حالـة أخـرى يُعتقـد أن الجنـاة يتبعـون المجلـس الانتقالـي. وفـي جميـع الحـالات أيضـاً لـم يتـم الكشـف عـن ملابسـات جرائـم الاختطـاف أو الكشـف عـن مصيـر النسـاء المختطفـات.

ترتبـط جميـع حـالات الاختطـاف علـى مـا يبـدو بحالـة الانفـلات الأمنـي وضعـف أداء أجهـزة الشـرطة.

أمثلة على جرائم الاختطاف:

١. الحديـدة - مديريـة الخوخـة: فـي ٢٣ سـبتمبر ٢٠٢٣م قـام طقـم يتبـع اللـواء الأول تهامـي واللـواء التاسـع عمالقـة بخطـف الطفلـة (ن.ب.ق - ١١ عـام)، واغتصابهـا بـكل وحشـية.
٢. عـدن - دار سـعد: فـي ٢٥ أغسـطس ٢٠٢٣م، بعـد أن خرجـت (ي.ل.ع - ١٦ عـام) مـن منزلهـا وأثنـاء مـا كانـت تمشـي فـي أحـد شـوارع مدينـة دار سـعد شـوهد خـروج مجموعـة ملثميـن مـن سـيارة صغيـرة وقامـوا بأخذهـا بالقـوة واقتيادهـا إلـى جهـة مجهولـة، وقـد ناشـدت أسـرة الضحيـة الجهـات الأمنيـة بمتابعـة الجنـاة ومحاسـبتهم وتحريـر الفتـاة.

٣. عـدن - المعـلا: عنـد السـاعة الثامنـة صبـاح يـوم الأربعـاء ٥ مايـو ٢٠٢٣ م قـام ثلاثـة أشـخاص مسـلحين يُعتقـد أنهـم يتبعـون الانتقالـي علـى متـن بـاص دبـاب -لـون ابيـض لوحـة رقـم (٨٢٦٨)- باختطـاف المواطنـة (ن.أ - ٢٠ عـام)، أثنـاء ذهابهـا إلـى جامعـة عـدن للدراسـة ونقلوهـا إلـى مـكان مجهـول.

٤. عـدن - المعـلا : مـع سـاعات المغـرب مـن يـوم السـبت ٢٨ أكتوبـر ٢٠٢٣م، خرجـت المواطنـة (ل.و.ص - ١٧سـنة) مـن منزلهـا الكائـن فـي مدينـة المعـلا ولـم تعـد حتـى الآن، وقـد طالبـت أسـرتها الجهـات الأمنيـة بالكشـف عـن مصيـر ابنتهـم وإيجادهـا.

نوع الجريمة	اسم الضحية	العمر	تاريخ الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة		الطرف المنتهك	تطورات القضية
				المحافظة	المديرية		
اختطاف	ل.ل.س	26	20.12.2023	عدن	القلوعة التواهي	مجهول	لم يتم الكشف عن الجناة أو مصير الفتاة المختطفة
اختطاف	ي.ل.ع	16	25.8.2023	عدن	دار سعد	مسلحون مجهولون	لم يتم الكشف عن الجناة أو مصير الفتاة المختطفة
اختطاف	ل.و.ص	17	28.10.2023	عدن	المعلا	مجهول	لم يتم الكشف عن الجناة أو مصير الفتاة المختطفة
اختطاف + اغتصاب	ت.ب.ق	11	23.09.2023	الحديدة	الخوخة	اللواء الأول تهامي واللواء التاسع عمالقة	لم يتم التحقيق في القضية ولم يتم تقديم أحد للمساءلة
إخفاء	ر.ب.ل	15	21.12.2023	أبين	أبين – جعار	مجهول	لم يتم الكشف عن الجناة أو مصير الفتاة المختطفة
اختطاف	ن.أ	20	5.5.2023	عدن	المعلا	مجهولين	لم يتم الكشف عن الجناة أو مصير الفتاة المختطفة

«جدول يوضح عدد جرائم الاختطاف التي وثقتها منظمة إنسان»

- جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي:

رغم أن الاغتصاب من جانب الأفراد والجهات غير التابعة للدولة لم يعتبر بعد جريمة تعذيب، إلا أن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان اعتبرت الانتهاكات التي يرتكبها الأفراد والجهات غير التابعة للدولة مثل الاغتصاب والعقوبة الجسدية للأطفال، انتهاكاً للمعايير الدولية الخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة يستتبع مسؤولية الدولة عندما لا تضع تشريعات لمنع وقوعه أو تجريمه، كما تكون الحكومة مسؤولة أيضاً عند تقاعسها عن بذل الجهود الوقائية والعقابية الفعالة لمحاربة هذه الممارسة، ويُنظر إليه على أنه تواطؤ من جانب الدولة في ارتكاب انتهاك لحقوق الإنسان.

لذلك فإن هناك صلة وثيقة بين بعض أنواع العنف ضد المرأة وبين التعذيب، الذي يشكل عدم التعرض له حقاً لا يمكن الانتقاص منه، وهذا يبين الأولوية التي يجب أن توليها الدول لمنع العنف ضد النساء والتصدي له بصورة صحيحة وفعالة عندما يحدث.

وفي الإجمال فقد تم رصد (٦) حالات اغتصاب أو تهديد بالاغتصاب منها (٣) حالات اغتصاب -في محافظات تعز و عدن والحديدة- وفي حالتين كانت الضحيتان طفلتين، وفي تعز تم رصد محاولة اغتصاب واحدة ، بينما تم رصد حالتي تهديد بالاغتصاب في محافظة عدن.

من بين ال(٦) حالات كانت هناك حالتان فقط كان الجاني فيهما من أفراد المجتمع، بينما (٤) حالات كان الجناة فيها يتبعون أحد الأطراف المسلحة التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، وفي جميع الحالات لم يتم التحقيق أو تقديم أحد للمسائلة، كما لم يتم تقديم مساعدة نفسية للضحايا أو إعادة تأهيلهن.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي أعلى من ذلك بكثير، حيث يشكّل الخوف من وصمة العار حاجزاً يحُوْل دون الإبلاغ عن الوقائع.

ويتعرض ضحايا العنف الجنسي للنبذ من الأسر والمجتمع المحلي بعد التعرض للعنف الجنسي، وغالباً ما يقع عليهم اللوم لما يعتبره المجتمع فقداناً للشرف.

وفي أحيان كثيرة، لا يبلِّغ الناجون وذووهم عن جرائم العنف الجنسي، بسبب تخوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المسيطرة التي ينتمي لها المنتهِكون.

نوع الجريمة	اسم الضحية	العمر	تاريخ الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة		الطرف المنتهك	تطورات القضية
				المحافظة	المديرية		
اختطاف + اغتصاب	ن.ب.ق	١١ سنة	23.09.2023	الحديدة	الخوخة	اللواء الأول تهامي واللواء التاسع عمالقة	لم يتم تقديم أحد للمساءلة
اغتصاب	ج.س.ع		7.5.2023	عدن	عدن	شخص مقرب من عضو برلماني	لم يتم تقديم أحد للمساءلة
محاولة اغتصاب	ج.هـ		فبراير ٢٠٢٤م	تعز	نقطة الفاقع الوازعية	جنود قوات طارق عفاش	لم يتم تقديم أحد للمساءلة
اغتصاب	ي.ض	١٢ سنة	15.10.2023	تعز	المعافر /قرية السمعية	أحد أبناء القرية	لم يتم تقديم أحد للمساءلة
تهديد بالاغتصاب	ن.ج.م		16.10.2020	عدن	خور مكسر	قوات امن عدن التابعة للمجلس الانتقالي	لم يتم تقديم أحد للمساءلة
	ق.ز.ج						

«جدول يوضح جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي التي وثقتها منظمة إنسان»

أمثلة على جرائم الاغتصاب:

١. تعـز - المعافـر - قريـة السـمعية: فـي ١٥ أكتوبـر ٢٠٢٣م، قـام أحد أبنـاء منطقـة السـمعية التابعـة لمديريـة المعافـر، فـي محافظـة تعـز باغتصـاب الطفلـة (ي.ض - ١٢ عـام)، وتصويرهـا وتوزيـع الصور علـى أهلهـا، وعلـى أهـل القريـة، بسـبب خـلاف مـع أهـل الضحية، بغـرض الانتقـام، ملـف القضيـة منظـور مـن قبـل مديـر أمـن المعافـر ويٌعتقـد أنـه متواطـئ مـع المتهـم.

٢. عـدن - خـور مكسـر: فـي سـاعة متأخـرة مـن ليلـة الجمعـة ١٦ أكتوبـر ٢٠٢٠م، وبأوامـر مـن مديـر قسـم البسـاتين فـي مديريـة دار سـعد اقتحـم طقمـان عسـكريان منـزل المواطـن (ب.ل.ح)، ومنـزل المواطـن (ح.س.ج) مـن أبنـاء محافظـة ذمـار - مديريـة آنـس، وتـم احتجـاز وضـرب زوجتيهمـا، وتهديـد الزوجيـن بأنـه سـيتم اغتصـاب زوجتيهمـا أمامهمـا إذا لـم يعترفـا بالانتمـاء "للحوثـي" ممـا جعلهمـا يقـولان والدمـاء تصـب مـن جسـديهما "سـنعترف بـكل مـا تريدونـه، شـرط أن تتركـوا زوجتينـا تغـادران القسـم".

- تحليل الظروف والدوافع :

مـن خـلال تحليـل الظـروف والسـياقات لأنمـاط العنـف ضـد المـرأة التـي رصدتهـا منظمـة إنسـان، نجـد أن الأنمـاط والجرائـم القائمـة علـى النـوع الاجتماعـي منتشـرة وواسـعة علـى الرغـم مـن شـحة البيانـات المتعلقـة بالعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي وغيـر موثوقـة، بسـبب الخـوف مـن الإبـلاغ والوصـم بالعـار وعـدم وجـود آليـات للانتصـاف القانونـي وهـذا مـا تؤكـده الدراسـات والتقاريـر ذات الصلـة.

ويمكـن تلخيـص الأسـباب والدوافـع وراء هـذه الانتهـاكات فـي ثلاثـة أسـباب رئيسـية مترابطـة ومتداخلـة علـى النحـو الآتـي:

١. التمييز ضد المرأة داخل المجتمع:

العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي مرتبـط بالمواقـف المجتمعيـة وتحـد مـن قـدرة النسـاء علـى ممارسـة الحقـوق والحريـات، وتجعلهـا عرضـة لكثيـر مـن أنمـاط العنـف المرتبـط بهـذا التمييـز، لـذا نجـد بصـورة عامـة أن المجتمـع لا يتفاعـل مـع قضايـا العنـف الأسـري، وبالتالـي يجعـل العنـف ضـد المـرأة مقبـول وغير مسـتنكر اجتماعيـاً علـى أقـل تقديـر.

وهـذا يحسـب أيضـا إلـى المؤسسـات الرسـمية لا سـيما الشـرطة والقضـاء التـي تبـدو أنهـا لا تـرى أنهـا مشـكلة جديـرة بالاهتمـام والمعالجـة وتعتبـر أنّ العنـف الأسـري مسـألة خاصـة يتـم التعامـل معهـا فـي إطـار ضيـق داخـل العائلـة. لـذا نجـد أنهـا لـم تجمـع المعلومـات والبيانـات بشـأن حجمهـا، أو تقـوم بحمـلات توعيـة لتعزيـز حقـوق النسـاء ومنـع جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة فـي المجتمـع ولـم تولـي الضحايـا الاهتمـام الملائـم لهـا كإعـادة التأهيـل والإنصـاف والتعويـض، كمـا فشـلت فـي الكشـف عـن الجرائـم ومحاسـبة ومعاقبـة المتسـببين فيهـا.

٢. أسباب مرتبطة بالحرب :

أثـرت الحـرب وتداعياتهـا المتصاعـدة بشـكل كبيـر علـى الظـروف المعيشـية لشـرائح واسـعة مـن السـكان نتيجـة التدهـور الاقتصادي وانهيـار مؤسسـات الدولـة والخدمـات العامـة فـي البـلاد،

وتزامن هذا الانهيار مع تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ما كان له انعكاسات سلبية على حياة شرائح كبيرة من السكان، وخاصة النساء والفئات المهمشة، وغيرهم ممّن يعانون من ضعف اقتصادي واجتماعي.

ومع اقتراب الحرب من عامها العاشر، تتواصل التقارير حول مستوى تصاعد العنف وتدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن.

ساهمت الحرب الحالية في اليمن في تفاقم وانتشار العنف الذي زاد في فضاء الأسرة الخاص، وتعمل الأخيرة كمرآة تعكس تدهور أوضاع المجتمع نتيجة استمرار الحرب والحصار الطويل.

وقد أشارت عدة تقارير إلى تصاعد مستويات العنف ضد المرأة خلال الحرب، مع انهيار مؤسسات الحماية الرسمية والمجتمعية التي يمكن للمرأة عادة أن تلجأ إليها للحماية، والتي ينبغي أن تحد من تصاعد هذه الظاهرة وعواقبها الوخيمة على المجتمع.

٣. أسباب متعلقة بممارسات أطراف:

أشار تقرير الخبراء الدوليين أنه منذ عام ٢٠١٧م، تنتهج بعض الأطراف نهجاً معارضاً لأنشطة الحماية أو زيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس التي تقوم بها المنظمات المحلية أو الدولية، وقد أدى ذلك إلى تفكيك شبكات الحماية والوقاية، وتعريض النساء والفتيات لمزيد من الخطر والضرر، مع إثنائهن عن متابعة المساءلة، ومنع التدابير طويلة الأجل لمكافحة العنف القائم على النوع الجنساني.

وتشير التقارير الصادرة عن فريق الخبراء إلى انهيار دعم نظام العدالة الجنائية لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس منذ اندلاع الحرب، وأن أجهزة إنفاذ القانون قد رفضت في فترة ٢٠١٨-٢٠١٩م التحقيق في قضايا العنف القائم على نوع الجنس ومحاكمة مرتكبيها.

- ثانياً: انتهاكات الأطراف المسلحة التابعة للحكومة المعترف بها دولياً:

ومن أجل تقديم صورة شاملة لظروف الانتهاكات، والسياق الذي تمت فيه، واستكشاف الأنماط والدوافع وتحديد الأنماط والسمات، سيتم تتبع رحلة معاناة الضحايا مع الانتهاكات التي رصدتها المنظمة انطلاقا من ظروف الاعتقالات التعسفية كالقبض، والإخفاء القسري، وممارسات وظروف التحقيق وحالات التعذيب، وصولاً إلى ظروف السجن وحالة الضحايا ومعاناتهن، مؤيدة بأقوال الشهود والضحايا كأمثلة ووقائع لهذه الممارسات، وسنقدم أيضاً بعض من الحالات المشابهة التي رصدتها منظمات محلية ودولية لإعطاء صورة شاملة لظروف الانتهاكات، هذه الصورة ستقودنا إلى استبيان السياق الذي تمت فيه هذه الاعتقالات التعسفية، الدوافع والظروف التي أدت إلى هذه الانتهاكات، واستخلاص النتائج بشأنها.

في هذا الجزء سيتم استعراض أبرز الانتهاكات التي تم رصدها والتي ارتكبت بحق النساء على يد أفراد أو جماعات تابعة لما يسمى بمجلس القيادة الرئاسي، أو ممن ينتمون للجماعات المسلحة التابعة له أو التي يعترف بها.

وتشمل الانتهاكات الآتية :

- الاعتقالات التعسفية.
- الإخفاء القسري.
- الاحتجاز بدون محاكمة لمدد طويلة.
- إنكار حقوق المحتجزين.
- التعذيب وسوء المعاملة.
- الاغتصاب والعنف الجنسي.
- ظروف سجن غير إنسانية.
- استخدام النساء كرهائن وللابتزاز.
- الاستيلاء على أموال الضحايا.

- الاعتقالات التعسفية:

لجميع المواطنين اليمنيين كغيرهم من المخلوقات البشرية الحق في احترام حريتهم وأمنهم. ومما لا جدال فيه أنه بدون ضمان فعال يؤمن بذلك حرية وأمن الفرد تغدو حماية بقية الحقوق الفردية متزايدة الصعوبة وأمراً وهمياً في أغلب الأحيان. ومع ذلك تشهد أعمال الرصد التي قامت بها المنظمة وتلك الواردة في تقارير أجهزة الرصد المحلية والدولية بأن حالات الاعتقال والاحتجاز دون سبب معقول ودون أن تتوفر للضحايا المعنيين سبل تظلم قانونية فعالة هي من الأمور المألوفة والشائعة في اليمن. وخلال فترات الحرمان من الحرية بشكل تعسفي ولا قانوني غالباً ما يحرم المحتجزون من الوصول إلى محامين ومن الاتصال بأسرهم ويخضعون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

إن القانون الدولي يحظر حالات الاعتقال والاحتجاز التي لا يعترف بها. والدول مسؤولة عن كافة الأشخاص الذين تحتجزهم.
ويجب -بوجه خاص- أن تكون المعلومات المتعلقة بتاريخ وزمان ومكان الاحتجاز جميعها متاحة للأسر وللمحامين وللسلطات القضائية المختصة وغيرها من السلطات في جميع الأوقات ضمن سجلات رسمية لا ينبغي أن يتطرق الشك لدقتها.

تم التحقيق في (١٧) حالة تم رصدها من قبل منظمة «إنسان» ومن خلال التحقيق الذي قامت به المنظمة ومن شهادات الضحايا وأقاربهن، تحققت من (٤٧) حالة اعتقال تعسفي، تشمل حالات اعتقال لنساء تبلغ (٣٢)حالة اعتقال تعسفي للنساء و(١٥) حالة اعتقال عدد من أقارب بعض الضحايا منهم (٥) ذكور و عشرة أطفال (٤ فتيات و ٦ أطفال ذكور)، منها (٣٠) حالة اعتقال تعسفي في محافظة مأرب، و(١٢) في محافظة عدن، و(٤) في محافظة تعز وحالة واحدة في محافظة حضرموت.
وتشمل الفترة التي حدثت فيها هذه الاعتقالات :

م	السنة	عدد الحالات
١	٢٠١٨	٢
٢	٢٠٢٠	١١
٣	٢٠٢١	١٢
٤	٢٠٢٢	٢
٥	٢٠٢٣	٦
٦	٢٠١٦-٢٠١٧	١٤
الإجمالي:		٤٧

تنوعت أساليب اعتقال الضحايا التي تنتهجها الأطراف المنطوية تحت المجلس الرئاسي، ففي حالات كان الاعتقال يتم عبر استخدام القوة المفرطة وقوات كبيرة لاقتحام مساكن الضحايا التي إما بيوت عادية أو مخيمات نازحين.

في (٨) حالات تم استخدام القوة المفرطة وقوات كبيرة لاقتحام البيوت وفي أوقات متأخرة من الليل.

وفي بعض الحالات كان يتم مداهمة منازل للبحث عن مطلوبين، وعادةً ما يرافق عملية الاقتحام ترويع الساكنين خاصة النساء والأطفال، وفي حالات أخرى يتم الاعتداء على الساكنين بالضرب، أو اعتقال الضحايا كرهائن لإجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم، أو استخدامهن والتهديد باغتصابهن أمام أزواجهن لإجبارهم على الاعتراف "بالانتماء للحوثيين".

- أمثلة على عمليات اقتحام البيوت :

١. مأرب: في شهر يوليو ٢٠٢١م، قامت مجموعة بلباس عسكري، على متن باص وطقمان عسكريان بمداهمة منزل المواطنة (غ.ب.ن - ٢٥ عاماً) -من مديرية بعدان بمحافظة إب-، واعتقالها من منزلها الكائن في سوق غانم بمدينة مأرب واقتيادها مع ٣ من أطفالها إلى سجن الأمن المركزي وتهديدها وتعذيبها قبل الإفراج عنها.

٢. تعز: بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٢٣م قامت أطقم من الأمن العام والقوات الخاصة باقتحام منزل أحد المواطنين في جبل صبران التربة - محافظة تعز، والذي كانت تتواجد فيه الضحيتان « م.ح - ٩٢ عام) و (هـ .أ - ١٧ عام)، حيث قامت الشرطة النسائية

بضـرب الضحيـة «هـ . أ» لتدلـي بمعلومـات عـن مـكان تواجـد والدهـا حتـى أغمـي عليهـا، كمـا أصيبـت الضحيـة «م ح» كبيـرة السـن بحالـة مـن الهلـع والخـوف ممـا أثـر عليهـا نفسـياً ومعنويـاً.

فـي معظـم الحـالات كان يتـم القبـض علـى الضحايـا، واتهامهـن بنقـل الأسـلحة والاسـتطلاع وجمـع الإحداثيـات لصالـح الحوثييـن، والتعـاون معهم .

كمـا تمـارس الأطـراف المسـلحة عمليـات الاعتقـال ضـد النسـاء المسـافرات، ففـي أربـع حـالات وثقتهـا المنظمـة تـم اعتقـال الضحايـا مـن المسـافرات بيـن صنعـاء وحضرمـوت فـي النقـاط الأمنيـة، (٣) فـي مـأرب، ومسـافرة واحـدة فـي إحـدى النقـاط الأمنيـة فـي عـدن. ترتبـط هـذه الانتهـاكات تجـاه المسـافرات، بالإجـراءات التـي فرضهـا تحالـف الحـرب علـى اليمـن، والتـي تشـمل إغـلاق مطـار صنعـاء ووقـف الرحـلات الجويـة، ورفـض الاعتـراف بجـوازات السـفر الصـادرة عـن حكومـة صنعـاء، واسـتمرت لأكثـر مـن سـت سـنوات منـذ ٩ أغسـطس ٢٠١٦م، وحتـى تـم اسـتئناف عـدد محـدود مـن الرحـلات الجويـة التجاريـة عقـب الهدنـة فـي ٢٠٢٢م لوجهـة واحـدة فقـط وبمعـدل رحلـة يوميـة.
كل المعتقـلات كُـنّ إمـا نسـاء ممـن ينتميـن للمناطـق التـي تسـيطر عليهـا حكومـة صنعـاء، أو ممـن ينتميـن للأسـر الهاشـمية اللواتـي وجـدن أنفسـهن مجبـرات علـى السـفر عبـر مطار عـدن أو سـيئون، أو مـن المسـافرات إلـى مـأرب وعـدن بغـرض الحصـول علـى جواز سـفر معتـرف بـه دوليـاً.

وفـي جميـع الحـالات المحقـق بهـا فـي هـذا التقريـر تـم اتهـام المعتقـلات بالانتمـاء لأنصـار اللـه «الحوثييـن».
وانتهكـت القـوات التابعـة للإصـلاح والمواليـة للحكومـة السـلامة الإجرائيـة القانونيـة، ولـم تحتـرم الضمانـات الدوليـة المتعلقـة بالقواعـد الإجرائيـة للقبـض.
تـم اعتقـال (٤) حـالات فـي مـأرب، ضمـن الفئـة نفسـها بعـد دخولهـن المدينـة سـواءً فـي الفنـادق أو عنـد تواجـد الضحيـة فـي إحـدى مؤسسـات الدولـة، مثـل مبنـى الجـوازات.

- نماذج لحالات اعتقال نساء وافدات من الشمال من قبل تشكيلات تابعة لمجلس القيادة الرئاسي المشكل من التحالف:

١. عدن - المجلس الانتقالي - نقطة خور مكسر: بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، تم اعتقال (أ.أ.ق - ٤٨ عام) من أبناء المناطق الشمالية، من قبل نقطة أمنية تتبع المجلس الانتقالي بتهمة وجود لاصق «لبيك يا رسول الله» بحقيبتها، حيث تم اعتقالها ونقلها إلى سجن البحث الجنائي - خور مكسر، وتعرضت للتعذيب والتهديد بالقتل، كما تعرضت أسرتها للابتزاز المالي من خلال تواصل القائمين على سجن البحث الجنائي مع أسرتها، وتم إطلاق سراحها بعد ٩ أيام بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢١م.

٢. مأرب - نقطة الفلج: في ١ أغسطس ٢٠٢١م تم اعتقال المواطنة (ع.ح.ش - ٣٧ عام) «أم لـ ٣ أولاد من مواليد مديرية الحالي بمحافظة الحديدة» أثناء سفرها من صنعاء إلى مأرب في نقطه الفلج حيث تم توقيفها ونقلها إلى مكان غير معروف والتحقيق معها حتى العاشرة مساءً، بعد ذلك تم نقلها إلى سجن مجمع النساء، بعد ذلك كان يتم أخذها إلى سجن الأمن السياسي للتحقيق معها، وتم اتهامها بالانتماء لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وأن قدومها إلى مأرب كان بغرض رصد أهداف وتوزيع عبوات ناسفة. تقول الضحية إنها تعرضت للتعذيب الشديد والضرب المبرح والشتم والسب، وعند التحقيق معها تعرضت للتهديد بالتصفية، وأفادت أنها تعرضت للمعاملة السيئة داخل السجن مما أدى إلى إصابتها بحمى الضنك، في ظل غياب كامل للعناية الصحية داخل السجن.

قامت الضحية بعدها بالإضراب لمدة شهر للمطالبة بالإفراج عنها، إلا أنها لم تتلق أي استجابة، بل تم نقلها إلى زنزانة الحبس الانفرادي، حيث كانت تتعرض للضرب بواسطة رجال ملثمين، ويظهر عليها أثر الضرب وتشوهات في الوجه واليدين. بعد ذلك تم الإفراج عنها بعد سنة وشهرين من السجن، في أكتوبر ٢٠٢٢م.

٣. مأرب - مبنى الجوازات: « بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م، بعد أن سافرت (ر.ب.ش - ٤٢ عام) من صنعاء إلى مدينة مأرب بهدف قطع جواز سفر وأثناء تواجدها مبنى الجوازات تم توقيفها من قبل موظفات ومسائلتها «هل أنتِ هاشمية؟»، وتم أخذها معهن فوق سيارة، وأدخلوها مركز الإصلاح والتأهيل، وثم تم نقلها لسجن الأمن السياسي حيث تعرضت للضرب والتعذيب الشديد، وتم الإفراج عنها في ٢٦ يوليو ٢٠٢٢م.

- السجن بمعزل عن العالم الخارجي والإخفاء القسري:

يعاني المختفون قسرياً في اليمن فظائعَ جسيمة داخل أقبية السجون، وفي الغالب يتم إخفاء المدنيين قسرياً بدوافع الاشتباه أو تجريم انتمائهم السياسي أو الفكري. ومن الواضح أنّ أحد الأسباب الأولية لظاهرة تفشي انتهاك الإخفاء القسري، هو شعور الخاطفين أنّهم في مأمن عن المساءلة القانونية وسبل الإنصاف، على الرغم من كون الإخفاء القسري يعدّ انتهاكاً جسيماً قد يرقى إلى جريمة حرب، وتتعدى الأضرار المترتبة على الضحايا لتطال عائلاتهم وأصدقاءهم والمجتمع ككل.

يعتبر الإخفاء القسري جريمة في ظل القانون الدولي. وعندما يرتكب فيما يتعلق بالحرب، فإنه يغدو انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وجريمة من جرائم الحرب. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حالات الإخفاء القسري، لا سيما باعتبارها انتهاكاً لحظر الحرمان التعسفي من الحرية وحظر التعذيب، بالإضافة إلى أنهما يحظران الاعتقال التعسفي، وتعتبر حالات الحرمان من الحرية التي تتعارض مع القانون الدولي تعسفية، وغالباً لا يتم احترام الحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية، أو عندما يكون الاحتجاز قائمًا على ممارسة الحريات الأساسية.

تعرضت جميع المعتقلات – اللاتي قُبض عليهن لصورة من صور الإخفاء القسري والسجن بمعزل عن العالم الخارجي لمدد سجن طويلة في الأغلب. كما تم حرمانهن من الحق في الاستعانة بمحام. وقالت معظم المعتقلات المفرج عنهن اللواتي تحدثن إلى "منظمة إنسان" أن الجماعات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً أخضعتهن للإخفاء القسري وقامت بحبسهن في مواقع سرية في بادئ الأمر، ثم رفضت إخطار ذويهن بأماكنهن، ورفضت إعطاءهن أي معلومات عن الأسباب أو الأساس القانوني لسجنهن ناهيك عن حرمان المعتقلات من الاستعانة بالمحامين أو تلقي الزيارات الأسرية.

وقالت معتقلات سابقات في مأرب إنهن خلال فترة إخفائهن القسري أودعن في سجن النساء وسجن الأمن السياسي في مأرب.

تقول (ر.ب.ش):"طلبت منهم السماح لي بالتواصل مع أهلي إلا أنهم رفضوا لمدة سنة كاملة"، وخلال هذه المدة لم تتلق أسرتها أي معلومات عن مصيرها أوعن مكانها، وقالت لمنظمة إنسان إنها اعتقلت في بادئ الأمر من مبنى الجوازات حيث تم توقيفها من قبل الموظفات ومسائلتها، ثم أخذها معهن فوق سيارة، وأدخلوها مركز الإصلاح والتأهيل، حيث تم الاستيلاء على هاتفها ووثائقها الشخصية، ومبلغ مالي (٥٠٠٠) ريال سعودي، وتم نهب الذهب الذي بحوزتها، ثم جاءت مديرة المركز ومعها بطانية وقالت لها: «وأخيراً حصلنا على صيد ثمين».

في اليوم التالي تم أخذها إلى سجن الأمن السياسي للتحقيق معها وقد تعرضت للتعذيب، وطلب منها الاعتراف بأنها هاشمية، وتحديد أنشطتها في صنعاء و كم لديها إخوة في الجبهة.

وفي معظم الحالات المعروفة فإنه يتم نقلهن إلى سجن الأمن السياسي في محافظة مأرب الذي تديره تشكيلات أمنية محسوبة على حزب "الإصلاح" وتابعة للحكومة المعترف بها دولياً.

نماذج للإخفاء القسري:

١. مأرب: في ٢ ديسمبر ٢٠٢٣م، اقتحمت قوة أمنية في مديرية وادي عبيدة بمحافظة مأرب أحد مخيمات النازحين (منطقة وادي عبيدة) وقامت تلك العناصر باختطاف (ي.أ - ٤٩ عام)أمام أولادها وزوجها واقتيادها إلى جهة مجهولة، تاركين أسرتها تعيش حالة من الخوف والقلق.

- الاحتجاز بدون محاكمة لمدد طويلة والحرمان من المشورة القانونية:

معظم الحالات المرصودة استمر احتجاز الضحايا لمدة طويلة تتراوح بين أيام وأشهر وسنين، وفي إحدى الحالات تم احتجاز مسافرة مصرية لأكثر من (٥) سنوات، أثناء سفرها من مطار سيئون إلى مسقط رأس زوجها بمحافظة إب، في ١٦ ديسمبر ٢٠١٨م، حيث كانت حينها حامل في الشهر السادس، ولم يسمح لها بالتواصل مع أهلها، وأنجبت طفلة في السجن حيث قضت هذه الطفلة الخمسة الأعوام الأولى من عمرها في غياهب السجن، حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٣م حيث تمكنت الأسرة لاحقاً من الهرب إلى العاصمة صنعاء.

رصدت المنظمة أكثر من (٢٢) ضحية ما زلن في السجن، من بينها حالة العاملة الإنسانية (س.ح.أ) من محافظة صنعاء - مديرية همدان، والتي تعمل في المجال الصحي والإنساني، حيث تم الاستعانة بالضحية للنزول إلى مأرب أثناء حملات التحصين التابعة لمنظمة الصحة العالمية (WHO) وأثناء تواجدها في مدينة مأرب ضمن حملة التحصين ضد فيروس (كوفيد ١٩) قامت قوات أمن مأرب باعتقالها في سبتمبر ٢٠٢٢م ونقلها إلى سجن الأمن السياسي في مدينة مأرب دون أي مبرر، حيث لا تزال معتقلة حتى الآن.

وفي معظم الحالات التي تم رصدها، لم يتسن للضحايا الحصول على المشورة القانونية، ويبدو أن هناك نمطاً سائداً بين الأجهزة الحكومية في إهدار حق المتهم في الدفاع عن نفسه بواسطة محامي حتى حينما يتعلق السجن بأحد الرجال.

ففـي إحـدى الحـالات قامـت الضحيـة (م.ح.م - ٣٥ عـام) بالسـفر مـن صنعـاء إلـى مـأرب للبحـث عـن زوجهـا المعتقـل فـي سـجون مـأرب، وبعـد أن أعلمتهـم بأنهـا سـتوكل محامـي للترافـع عـن زوجهـا تـم اعتقالهـا فـي بدايـة شـهر مـارس ٢٠٢٣م وأخذوهـا إلـى سـجن النسـاء، وتـم التحقيـق معهـا ومحاولـة إجبارهـا علـى الاعتـراف بـأن زوجهـا يتبـع "أنصـار اللـه" وهددوهـا بقتـل زوجهـا إذا لـم تعتـرف، أو حاولـت متابعـة القضيـة وأحضـرت محامـي.

- التعذيب وسوء المعاملة:

تعرضـت جميـع المعتقـلات السـابقات اللواتـي التقـت بهـم منظمـة «إنسـان» للتعذيـب أو لشـكل مـا مـن ضـروب المعاملـة السـيئة مـن الأطـراف التابعـة للحكومـة المعتـرف بهـا دوليـاً خـلال التحقيقـات وطيلـة فتـرة وجودهـن فـي المعتقـلات، كان التعذيـب بالأسـلاك الكهربائيـة وبعـض السـجينات الحوامـل تعرضـن للإجهاضنتيجـة التعذيـب، وكان يتـم تهديدهـن بالاغتصاب،حيـث كانـت قـوات الأمـن تسـتخدم رجـالاً ملثميـن ونسـاءً فـي عمليـات التعذيـب، وكان يتـم ضـرب المعتقـلات ضربـاً مبرحـاً باللكـم وباسـتخدام ماسـورة حديديـة وكابـل كهربائـي.

تقـول المعتقلـة السـابقة (ع.ح.ش - ٣٧ عـام)، مـن مواليـد مديريـة الحالـي بمحافظـة الحديـدة: "أنـه بعـد توقيفهـا أثنـاء سـفرها مـن صنعـاء إلـى مـأرب فـي نقطـه الفلـج جـرى نقلهـا إلـى مـكان مجهـول والتحقيـق معهـا حتـى العاشـرة مسـاءً، بعـد ذلـك تـم نقلهـا إلـى سـجن مجمـع النسـاء، وتـم أخذهـا عـدة مـرات إلـى سـجن الأمـن السياسـي للتحقيـق معهـا،

حيث تم اتهامها بالانتماء أنصار الله "الحوثيين"، وأن قدومها إلى مأرب كان بغرض رصد أهداف وتوزيع عبوات ناسفة.
وأكدت الضحية أنها تعرضت للتعذيب الشديد والضرب المبرح،والشتم والسب، وعند التحقيق معها تعرضت للتهديد بالتصفية والاغتصاب، إضافةً للمعاملة السيئة في ظل غياب كامل للعناية الصحية داخل السجن.
قامت الضحية بعدها بالإضراب لمدة شهر للمطالبة بالإفراج عنها، إلا أنها لم تتلق أي استجابة، بل تم نقلها إلى زنزانة الحبس الانفرادي، حيث كانت تتعرض للضرب والتهديد بالاغتصاب من قبل رجال ملثمين.
وقالت الضحية إنه يوجد عدة نساء داخل السجن ويتعرضن للتعذيب و الاغتصاب والمعاملة السيئة.
كما تقول المعتقلة السابقة (م.ح.ش - ٦٥ عام): «بعد أن سافرت من الجوف إلى مأرب لطلب المعيشة، حصلت أخيراً على مخيم للنازحين في الجفينة، وفي إحدى ليالي عام ٢٠٢٢م في تمام الساعة (١٢) بعد منتصف الليل تم اقتحام خيمتي واعتقالي بتهمة التعاون مع أنصار الله"الحوثيين"، وتم اقتيادي إلى سجن النساء في مأرب، بعد ذلك أتى المحققون للتحقيق معي، وأثناء التحقيق تعرضت للتعذيب والضرب بالكابل الكهربائي وذلك لإجباري على الاعتراف -حسب ما يدعون- بتوزيع أموال من قبل أنصار الله "الحوثيين"، ورفع إحداثيات المعسكرات، حتى أن أسناني خلعت بسبب لكمات من أحد المحققين، وخلال فترة سجني التي بلغت سنتين وثلاثة أشهر تعرضت لمعاملة سيئة في سجن الأمن السياسي -في ظل غياب كامل للمنظمات الدولية والمحلية.

وعـادةً مـا كان يرافـق عمليـة التحقيـق مـع المعتقـلات سـب وشـتم وتهديـد بالتصفيـة الجسـدية والقتـل والاغتصـاب والحبـس الانفـرادي لمــدة طويلــة، وذلــك لإجبــار المعتقلــة علــى الاعتــراف بالتهــم المنسـوبة إليهـا والتـي عـادةً مـا تتصـل بكونهـا متعاونـة مـع حكومـة صنعـاء.

تقـول المعتقلـة السـابقة (ر.ح.أ - ١٨ عـام): "إنـه في شـهر مايـو ٢٠٢١م أثنــاء ســفرها مــن محافظــة الجــوف إلــى محافظــة مــأرب لحضــور عــرس أبنــاء خالتهــا تــم اعتراضهــا بنقطــة (ســوق الســلاح الأمنيــة) ونقلهـا إلـى أحـد الأقسـام فـي الشـارع العـام داخـل مدينـة مـأرب للتحقيـق معهـا بتهمـة الانتمـاء للحوثييـن وتهريـب سـلاح وذخائـر، وفـي السـاعة العاشـرة مسـاءً تـم نقلهـا إلـى سـجن النسـاء، وتـم نقلهـا إلـى سـجن الأمـن السياسـي عـدة مـرات للتحقيـق معهـا حيـث اتهموهـا بأنهـا مـن سـاعدت أنصـار اللـه "الحوثييـن" علـى الدخـول إلـى محافظـة الجـوف، وأنهـا أتـت إلـى مـأرب لتنفيـذ عمليـات لصالـح أنصـار اللـه "الحوثييـن"، تقـول الضحيـة أيضـاً إنهـا تعرضـت لمعاملـة سـيئة مـن قبـل المحققيـن، وتعرضـت للضـرب والتهديـد بالاغتصـاب أثنـاء التحقيـق".

وفــي حــالات كان يتــم اســتخدام الــكلاب لإخافــة المعتقــلات، وكثيــراً مـا أدى ذلـك لرعـب وخـوف شـديدين فـي نفـوس الضحايا،ووقـوع بعـض المعتقـلات فـي حالـة إغمـاء.

تقــول الضحيــة (ر.ب.ش): «إنهــا تعرضــت للتعذيــب الجســدي والنفســي وقــد تــم إخضاعهــا للتحقيــق مــن الرابعــة عصــراً حتــى السـابعة صباحـاً لمـدة ١١ يـوم، وإدخـال الـكلاب عليهـا مـا أدى إلـى الإغمـاء عليهـا عـدة مـرات مـن شـدة الخـوف».

وشـهدت إحـدى المعتقـلات بأنهـا شـاهدت واقعـة مـوت إحـدى المعتقـلات فـي سـجن الأمـن السياسـي فـي مـأرب جـراء التعذيـب، حيـث تـم تعذيـب الضحيـة (ج.ح.ش) وضـرب رأسـها بقواريـر ثلـج عدة مرات،الأمـر الـذي أدى إلـى إصابتهـا بنزيـف، ولـم يتـم إسـعافها إلـى المستشـفى حتـى ماتـت فـي نفـس اليـوم».

معتقلـة أخـرى أفـادت أن الضحيـة كانـت مصابـة بمـرض نفسـي واتهموهـا بأنهـا بالتخابـر لصالـح أنصـار اللـه "الحوثييـن"، وعذبوهـا حتـى ماتـت، وتـم نقـل جثتهـا إلـى ثلاجـة المستشـفى العسـكري بمـأرب.

وقـد حصلـت المنظمـة علـى وثيقـة توضـح وفـاة السـجينة (ف.أ.م -٢٤ عـام)، بعـد تسـليمها مـن قبـل الاسـتخبارات العسـكرية جثـة هامـدة إلـى مستشـفى مـأرب العسـكري فـي ٢٥ ينايـر ٢٠٢١م.

وفـي المناطـق الخاضعـة لسـيطرة المجلـس الانتقالـي، وثقـت المنظمـة شـهادات لضحايـا توضـح فيهـا أن قـوات الأمـن مارسـت التعذيـب بالضـرب والشـتم والصعـق بالكهربـاء، وتهديـد الضحايـا بالقتـل والاغتصـاب.

تـروي المعتقلـة السـابقة (فاطمـة القهالـي - ٤٨ عـام) مـن أبنـاء المناطـق الشـمالية، «أنـه جـرى اعتقالهـا بتاريـخ ١٢ أكتوبـر ٢٠٢١م، مـن قبـل نقطـة أمنيـة تتبـع المجلـس الانتقالـي بتهمـة وجـود لاصـق "لبيـك يـا رسـول اللـه" بحقيبتهـا، حيـث تـم احتجازهـا وتعذيبهـا فـي سـجن البحـث الجنائـي -خـور مكسـر- وتـم اسـتخدام (ضغاطـات حديـد) علـى سـاقيها -حسـب وصـف الضحيـة- وأنـه تـم تغطيـة فمهـا بشـريط لاصـق، وتقييـد يديهـا ورجليهـا، وتـم صعقهـا بالكهربـاء، وأن أحـد المحققيـن أخـرج مسـدس ووضعـه علـى رأسـها».

وقد تمكن فريق المنظمة من معاينة آثار التعذيب عليها.

- الاغتصاب والعنف الجنسي:

تـم رصـد (٦) حـالات اغتصـاب أو تهديـد بالاغتصـاب بينهـا (٣) حـالات اغتصـاب فـي محافظـات (تعـز وعـدن والحديـدة)، منهـا حالتـان كانـت الضحيتـان طفلتيـن. وفـي تعـز تـم رصـد محاولـة اغتصـاب واحـدة، بينمـا تـم رصـد حالتـي تهديـد بالاغتصـاب فـي محافظـة عـدن.

مـن بيـن الــ(٦) حـالات كانـت هنـاك حالتـان فقـط كان الجانـي فيهمـا مـن أفـراد المجتمـع، بينمـا (٤) حـالات كان الجنـاة فيهـا يتبعـون أحـد الأطـراف المسـلحة التابعـة للحكومـة المعتـرف بهـا دوليـاً، وفـي جميـع الحـالات لـم يتـم التحقيـق أو تقديـم أحـد للمسـائلة، كمـا لـم يتـم تقديـم مسـاعدة نفسـية للضحايـا أو إعـادة تأهيلهـن.

ويشـير تقريـر فريـق الخبـراء الدوليـين لعـام ٢٠١٩م أن الفريـق تلقـى خـلال الفتـرة (٢٠١٨-٢٠١٩م)، تقاريـر -لـم يتـم التحقـق منهـا- عن عنف جنسـي، بمـا فـي ذلـك الاسـتغلال الجنسـي المرتكـب ضـد النازحيـن داخليـاً مـن قبـل مرتكبيـن مرتبطيـن ببعـض أطـراف النـزاع، وكذلك إدارة المخيمات، والمجتمعات المضيفة، وغيرهم.

أمـا الانتهـاكات التـي تـمّ التحقـق منهـا فـي هـذا التقريـر فهـي مؤشـرات علـى احتمـال وجـود المزيـد مـن العنـف الجنسـاني وانتهـاكات أخـرى ضـد الأشـخاص الأكثـر ضعفـاً مـن جانـب أطـراف النـزاع والـذي يتطلـب المزيـد مـن التحقيـق.

كمـا أشـار فريـق الخبـراء الدوليـين أنـه لديـه أسـباب معقولـة للاعتقـاد بـأن قـوات الحـزام الأمنـي وأفـراد مـن اللـواء ٣٥ المـدرع تسـتهدف الضحايـا علـى أسـاس طائفتهـم أو طبقتهـم أو أوضاعهـم المهمشـة الأخـرى،

وأنه من (٣٧)حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الفترة من ٢٠١٦م إلى ٢٠١٩م ضد أفراد المجتمعات الضعيفة والمهمشة على أيدي الجماعات المسلحة في جنوب اليمن، قد شملت اغتصاب (١٩) امرأة مختلفة، و(٦) أولاد، وفتاة واحدة، ومحاولة اغتصاب فتاتين وامرأة، والاعتداء الجنسي على رجل وصبي، وخطف (٦) نساء كرهائن.
وأشار الفريق إلى أن الجناة مرتكبي هذا العنف الجنسي هم أعضاء في الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وأفراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثين، والذين كانوا سابقاً ضمن تشكيلات ما يسمى المقاومة وتم ضمهم من قبل الحكومة إلى قواتها في الفترة بين ٢٠١٦-٢٠١٩م دون أي تدريب أو تدقيق أو إشراف داخلي، وقامت الحكومة المعترف بها دولياً والإمارات العربية المتحدة بوضع هؤلاء الأشخاص في مناصب السلطة والقوة ضد السكان الأكثر ضعفاً وبشكل متزايد.

في حالات العنف الجنسي التي وثقها فريق الخبراء، والتي ارتكبها المقاتلون، أو حراس المعتقلات أو قوات إنفاذ القانون، لم يُقدّم أي من الجناة إلى العدالة. علاوةً على ذلك، لم يتلق فريق الخبراء أي معلومات تشير إلى أن انتهاكات العنف القائم على نوع الجنس المحددة في تقاريره لعام ٢٠١٨م قد تم التحقيق فيها ومعالجتها من قبل الجهات التي تُعتبر مسؤولة عنها.

وفـي المناطـق الخاضعـة لسـيطرة المجلـس الانتقالـي، وثقـت المنظمـة شـهادات للناجيـات توضـح فيهـا أن قـوات الأمـن مارسـت التعذيـب والتهديـد بالاغتصـاب بحـق الضحايـا، كمـا أنـه فـي بعـض الحـالات تـم التهديـد بالاغتصـاب ضـد زوجـات المعتقليـن مـن أبنـاء الشـمال لإجبارهـم علـى الاعتـراف بالانتمـاء لأنصـار اللـه "الحوثييـن.

فـي محافظـة عـدن: فـي سـاعة متأخـرة مـن ليلـة الجمعـة ١٦ أكتوبـر ٢٠٢٠م، اقتحـم طقمـان عسـكريان منـزل المواطـن (ب .ل.ح)، مـن أبنـاء محافظـة ذمـار مديريـة آنـس - يعمـل بائـع قـات -، الكائـن بمدينـة إنمـاء السـكنية فـي محافظـة عـدن، وتـم اعتقـال كل مـن فـي المنـزل مـن رجـال ونسـاء وأطفـال، وحتـى العامليـن معـه فـي بيـع القـات، حسـب مـا أورد أحـد أقـارب المعتقليـن.
تقـول الضحيـة (ق.ي.ج) زوجـة المعتقـل - والتـي عـادت إلـى قريـة زوجهـا: «لقـد ضربـوا زوجـي وأهانـوه، وعذبـوه، هـو وكل مـن معـه، بتهمـة أنهـم حوثيـون، ثـم ضربونـي بالعصـا وهـددوا زوجـي بأنهـم سـيغتصبونني أمـام عينيـه لإجبـاره علـى الاعتـراف، ممـا جعـل زوجي يقـول والدمـاء تصـب مـن جسـده "سـأعترف بـكل مـا تريدونه، شـرط أن تتركـوا زوجتـي تغـادر القسـم».
أمـا الضحيـة (ن.ح) زوجـة المعتقـل الآخـر (ح.س.ج) فهـي تؤكـد مـا قالتـه الضحيـة الأولـى، وتقـول : «ثـم تركونـا وأوصلنـا أحـد الجنـود بسـيارته السـوداء وقـال لنـا: نصيحـة لكـن غـادرن عـدن فـي أقـرب فرصـة، ارجعـن بلادكـم ذمـار، فرجعنـا ذمـار».
وحتـى الآن لا يزالـون معتقليـن فـي سـجون سـرية تابعـة للانتقالـي ولـم يتـم الإفـراج عنهـم أو حتـى السـماح لأقاربهـم بزيارتهـم.

- ظروف سجن غير إنسانية:

تعاني المعتقلات من ظروف سجن غير إنسانية فهناك الاكتظاظ، وعدم كفاية الوجبات الغذائية، والإهمال الصحي، وغياب النظافة. أفادت إحدى المعتقلات السابقات في أحد سجون مأرب: «أنه يوجد داخل السجن (٧٠) معتقلة، موزعات على (٣) غرف لا يتجاوز طولها ٣ أمتار، وعرضها ٣ أمتار، وكان يتم إعطاؤهن وجبة الصبوح عبارة عن (٣) علب فول للكل. أما الجانب الصحي لم يتم توفير الأدوية، ويتم بيع المخصص لهن للصيدليات وما يعطى للسجينات كانت أدوية منتهية الصلاحية، وتفشت عدد من الأمراض -الجلدية خاصة- ، ووجود الفئران والصراصير داخل مطبخ السجينات. وغياب أدوات النظافة حيث كانت النساء يقمن بتمزيق قطع من ملابسهن لاستخدامها كفوط صحية نسائية، ولا يوجد أي معقم أو صابون».

- الابتزاز وسرقة أموال الضحايا:

الابتزاز وسرقة أموال الضحايا نمط يتكرر كثيراً في حالات الاعتقال التعسفي وعلى ما يبدو من جميع الأطراف التابعة للحكومة المعترف بها، بمختلف انتماءاتها، حيث يتم أثناء عملية الاعتقال الاستيلاء على أموال المعتقلات، والذهب الذي بحوزتهن، ومصادرة جوازاتهن وأوراقهن الثبوتية وجميع متعلقاتهن الشخصية كحقائب السفر واللابتوبات والهواتف وغيرها.

تقول الضحية (ر.ح.أ - ١٨ عام): «أنه في شهر مايو ٢٠٢١م، عند سفرها من محافظة الجوف إلى محافظة مأرب لحضور عرس أبناء خالتها تم اعتراضها بنقطة (سوق السلاح الأمنية) ونقلها إلى أحد الأقسام في الشارع العام داخل مدينة مأرب للتحقيق معها، حتى الساعة العاشرة مساءً حيت تم نقلها إلى سجن النساء، بعدها جاءت (٣) نساء و (٨) رجال وأخذوا ما بحوزتها من ذهب بالقوة، وتقول أن أهلها دفعوا ما يقارب (٥) مليون ريال من أجل الإفراج عنها بعد مضي سنتين من اعتقالها».

وتقول المعتقلة السابقة في سجن الأمن السياسي مأرب (ر.ب.ش): «أنه بعد القبض عليها تم الاستيلاء على ما لديها من وثائق شخصية وهاتفها الشخصي، ومبلغ مالي (٥٠٠٠) ريال سعودي، كما تم الاستيلاء على الذهب الذي بحوزتها».

وفي عدن أيضا، تفيد المعتقلة السابقة (.أ.ق - ٤٨ عام)، والتي سبق الإشارة إليها أعلاه: « أن عناصر من البحث الجنائي تواصلوا مع أسرتها بغرض الابتزاز المالي في مقابل الإفراج عنها».

ثالثاً: تحليل الانتهاكات بحسب الطرف المُنتهك:

تشهد المناطق التي تسيطر عليها ما يسمى بالحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها، حالة من الضعف، يعود سببه الأساسي إلى عدم وجود قيادة موحدة لكافة الأجهزة الأمنية وعدم خضوعها لجهة مركزية واحدة، وتفرّد كل طرف من الأطراف المحسوبة بالسيطرة على عدد من المناطق، مع غياب شبه كامل للتنسيق فيما بين هذه الأطراف، مع مواصلة كافة الأطراف تهميش دور النيابة العامة، والقضاء، وكافة مؤسسات إنفاذ القانون الطبيعية، وأدى ذلك إلى حدوث العديد من التجاوزات التي تمس الحقوق والحريات للمواطنين منها: الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والحد من حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى عدد من حالات الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير، كما استخدمت الأطراف المتحاربة الاحتجازات كوسيلة لمضايقة الخصوم وفرض إرادتهم على السكان في المناطق الواقعة تحت سلطاتهم واحتُجِز المعتقلون في سجون معروفة وسرية.

ومن أجل تقديم صورة شاملة لظروف الانتهاكات، واستكشاف الأنماط والدوافع والسمات، سيتم تتبع رحلة معاناة الضحايا بناءً على الطرف المتسبب في الانتهاك وتشمل انتهاكات القوات الموالية لحزب الإصلاح في محافظة مأرب، وانتهاكات المجلس الانتقالي، والانتهاكات المرتكبة من قبل الأطراف المسلحة في محافظتي تعز والحديدة.

هذه الصورة ستقودنا إلى استبيان السياق الذي تمت فيه هذه الاعتقالات التعسفية، الدوافع والظروف التي أدت إلى هذه الانتهاكات، واستخلاص النتائج بشأنها .

١- القوات الموالية لحزب الإصلاح في محافظة مأرب:

خلفية:

تقع محافظة مأرب على بعد (١٧٠) كيلومتر شمال شرق العاصمة صنعاء، وتسيطر على موارد ضخمة من الغاز والنفط، حيث يمارس حزب التجمع اليمني للإصلاح سلطته على مديريات رحبة وماهلية والجوبة والعبدية وحريب وجبل مراد من محافظة مأرب .

تحتضن مدينة مأرب قرابة(٢,٥)مليون نازح، و بحسب تقارير المنظمات المحلية والدولية أنه منذ يناير ٢٠٢٠م، أُجبر ما يزيد عن (١٥٨,٠٠٠) شخص على الانتقال من المناطق المتضررة من الحرب « في شرقي وجنوبي مأرب بشكل رئيسي إلى مناطق داخل مدنية مأرب وحولها، في حين لاذ العديد بالفرار من المناطق الواقعة على مقربة من الخطوط الأمامية .

أبرز انتهاكات القوات التابعة لحزب الإصلاح في محافظة مأرب :

- الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب:

تم رصد (٣٠) حالة لانتهاكات تتعلق بالاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة ضد (٧) من النساء المسافرات عبر طريق مأرب أو النازحات بالإضافة إلى اعتقال (٦) حالات لأطفال الضحايا، حيث تم الإفراج عن ١٣ فقط، وفي معظم الحالات المعروفة فإنه يتم نقلهم إلى سجن الأمن السياسي في مدينة مأرب الذي تديره تشكيلات أمنية محسوبة

على حزب "الإصلاح" وغالباً ما يتبع عمليات الاعتقال احتجاز للضحايا بدون محاكمة ولمددة طويلة، وإنكار لحقوق المحتجزين وحرمانهم من المشورة القانونية، كما تشير الدلائل أنه عادةً ما يصاحب هذا النوع من الاعتقالات ممارسات للتعذيب وسوء المعاملة وظروف سجن غير إنسانية. وسجلت منظمة «إنسان» (١١) حالة تم فيها إخفاء قسري للمعتقلات، و(٤) حالات تم فيها اقتحام مساكن ومخيمات بقوات أمنية كبيرة، وفي حالتين منها تم استخدام النساء كرهائن ولابتزاز الأهالي، وقد أفادت (٦) من المعتقلات السابقات أنهن تعرضن للسرقة وتم الاستيلاء على أموالهن ووثائقهن أثناء عمليات الاعتقال. كما رصدت المنظمة حالة وفاة واحدة نتيجة التعذيب.

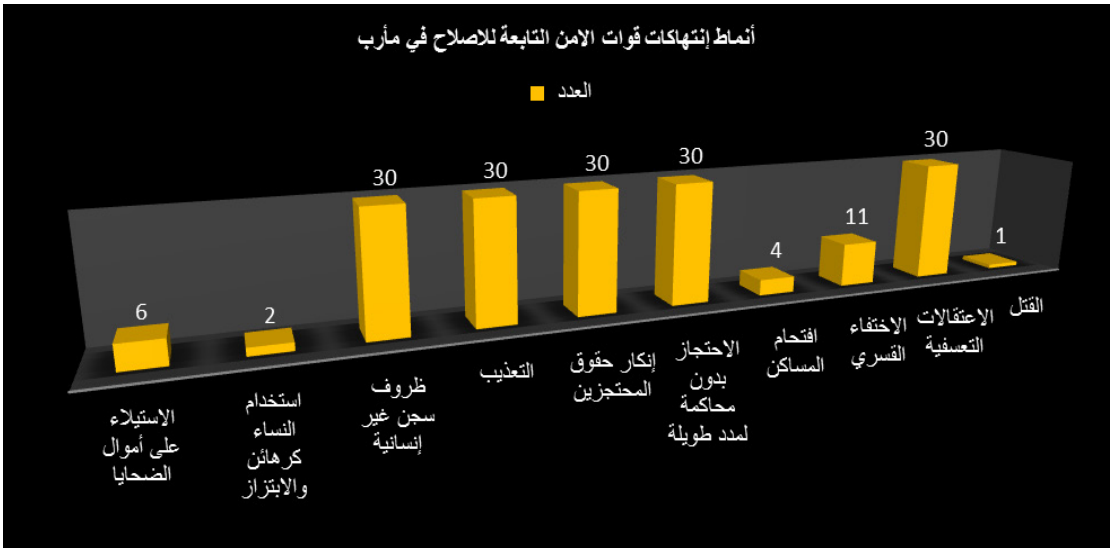

« نمط انتهاكات قوات الأمن التابعة لحزب الإصلاح في مأرب»

- الانتهاكات تجاه المسافرات:

يتم عادةً إيقاف الآلاف من المسافرين في النقاط الأمنية كنقطة تفتيش الفلج وهي البوابة الشمالية لمدينة مأرب، حيث يتم فيها إيقاف مسافرين من صنعاء و محافظات شمالية إلى سيئون، واستجوابهم، وفي بعض الحالات تم احتجازهم بشكل تعسفي عند نقطة التفتيش المذكورة، ويبدو غالباً لأسباب عرقية ومناطقية أن معظم الأشخاص قد احتجزوا أثناء سفرهم بناءً على أسماء عائلاتهم أثناء مرورهم عبر نقطة تفتيش "الفلج" أو في مبنى الجوازات، ويُنظر إلى بعض أسماء العائلات على أنها من المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء حتى عندما لا يكون لدى أفراد الأسرة أي انتماء "لأنصار الله" (الحوثيين)، بل وقد يكونون من المعارضين لها. وقد وجهت تهم لأفراد -دون دليل- بالانتماء إلى "أنصار الله (الحوثيين) والتواصل مع إيران. واختفى الكثير ممن أخذوا من نقطة تفتيش "الفلج"، ولم تعرف أسرهم بمصيرهم أو أماكن احتجازهم. ورغم أن أقاربهم بحثوا عنهم، لم تسمح سلطات مأرب بزيارتهم، أو بالإفصاح عن مصير المخفيين قسراً أو مكان احتجازهم.

رصدت منظمة إنسان (٦) حالات اعتقال تعسفي بحق المسافرات، ومن خلال أقوال الشهود من الضحايا ممن تم الإفراج عنهن تبين وجود أكثر من (١٣) معتقلة أخرى في سجن الأمن السياسي. وتلاحظ المنظمة أن معظم الحالات التي حققت فيها أن القبض على الضحايا تم إما في النقاط الأمنية كـ(نقطة الفلج و نقطة سوق السلاح الأمنية) أو في إدارة الجوازات أو، في حالات أقل داخل مدينة مأرب.

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة إستئناف م/أ رب
نيابة :

بسم الله الرحمن الرحيم
الرقم: ٤٦٢
التاريخ: ٢٠١٨/٩/١٢
المرفقات:

الأخ / مدير عام شرطة م/مأرب — المحترم

تحية طيبة وبعد:

بالإشارة إلى الشكوى المقدمة من المواطن/مجاهد محمود الجيلاني والتي يفيد فيها قيام قوات النجدة بالقبض على ولده/ماجد مجاهد محمود الجيلاني وزوجته/سندس عبد ربه علي الجوفي وطفلهما البالغ من العمر سنة في إحدى النقاط الأمنية م/مأرب أثناء سفرهم إلى حضرموت ومنها إلى البحرين وذلك يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٩/٧م.وقد تم إخلاء سبيل زوجة المقبوض عليه وبالنسبة للمدعو/ماجد مجاهد محمود الجيلاني فما يزال مصيره مجهول.كما أفاد مقدم الشكوى قيام الجهات الأمنية في المحافظة بإبلاغه بالحضور إلى مقر قوات التحالف العربي وتم سماع أقوال مقدم الشكوى والد (المقبوض عليه)من قبل ضباط في التحالف العربي م/مأرب.وحيث أن هذا الإجراء يمثل مخالفة دستورية وقانونية،حيث نصت المادة ٤٥ من دستور الجمهورية اليمنية على أنه (لا يجوز تسليم أي مواطن يمني لأي سلطة أجنبية) وكذلك نصت المادة ١٠من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (يحظر تسليم أي مواطن يمني لأي سلطة أجنبية)كما نصت المادة السابعة من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (الإعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانوناً ويجب أن تستند إلى قانون).

وعليه:

يتم الإطلاع والتوجيه بسرعة الإفادة عن مصير المقبوض عليه/ماجد مجاهد محمود الجيلاني والتهمة المنسوبة إليه .وكذا الإفادة عن الجهة المسئولة عن إبلاغ المدعو/ماجد مجاهد الجيلاني بالحضور إلى مقر قوات التحالف إن صح ذلك ومؤاخذتها بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخه.

وتقبلوا تحياتنا...

رئيس نيابة استئناف م/مأرب

صورة مع التحية:
للأخ/محافظ المحافظة — المحترم
للأخ/وكيل أول وزارة الداخلية — المحترم

وثيقة اثبات سجن ماجد الجيلاني مع زوجته وطفلهما وتسليمه للتحالف

- الانتهاكات تجاه النازحين:

أدت الحرب في اليمن إلى حدوث موجات نزوح وانتشار الكثير من مخيمات النزوح في عدد من المحافظات اليمنية، إلا أن مدينة مأرب تحتضن العدد الأكبر منهم بأكثر من ٢,٥ مليون شخص.

في ظل هذه الظروف رصدت المنظمة (٧) حالات اعتقال تعسفي تجاه النازحين منهم (٣) أطفال. بتهم تتعلق بالانتماء "لأنصار الله (الحوثيين)، ويلاحظ أن الضحايا من المعتقلات تنتمي إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء.

وقال فريق الخبراء في تقريره: إنه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩م ، تلقى الفريق تقارير لم يتم التحقق منها عن عنف جنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي المرتكب ضد النازحين.

- الظروف و الدوافع:

- التمييز ضد النساء بسبب الأصل، والانتماء:

تضمنت الاحتجازات التعسفية تمييزاً بأشكال مختلفة بما في ذلك التمييز على أساس المعتقدات أو العرقية و/ أو النوع الاجتماعي، حيث تنتمي الضحايا إلى فئتين رئيسيتين هما المسافرون والنازحون.

ترتبط الانتهاكات تجاه المسافرات، بالإجراءات التي فرضتها الحكومة المعترف بها دولياً والتحالف العربي، والتي تشمل إغلاق مطار صنعاء ووقف الرحلات الجوية، ورفض الاعتراف بجوازات السفر الصادرة عن حكومة صنعاء، واستمرت لأكثر من ست سنوات منذ أغسطس ٢٠١٦م، وحتى تم استئناف عدد محدود من الرحلات الجوية التجارية إلى وجهة واحدة فقط وهي عمّان الأردن عقب الهدنة في ٢٠٢٢م.

- الاعتقال بدوافع سياسية:

يبدو أن السلطات في مأرب تستخدم المعتقلات كورقة سياسية، حيث أن الاعتقالات في أوساط النازحين باعتباره مجتمعاً مضيفاً للمجتمعات النازحة أو الزائرين للمحافظة من أبناء مناطق الشمال، أو ممن ينتمون أو تربطهم علاقة بالهاشميين تشير إلى محاولة السلطات التابعة للإصلاح استعداء المجتمع في مأرب تجاههم وتصويرهم على أنهم خطر على الأمن والاستقرار في مأرب، مما يزيد من شعور الكراهية بحقهم وممارسات التمييز العنصري بحقهم.

كما لاحظ فريق الخبراء الدولي أن السلطات في مأرب تمارس هذا النمط من الاحتجازات التعسفية واعتبر أنه تمييزاً بأشكال مختلفة بما في ذلك التمييز على أساس المعتقدات الدينية أو العرقية و/ أو النوع الاجتماعي، وأوضح الفريق أيضاً أن هناك عدة عوامل ودوافع لممارسة هذه الانتهاكات، من ضمنها الاعتبارات السياسية من العوامل المحفزة الرئيسية، حيث يتم احتجاز الأشخاص على أساس انتمائهم المتصور إلى طرف معارض، تتضمن الأمثلة على هذا النوع من الاعتقالات التعسفية الحالات التي حقق فيها الفريق بشأن مدنيين محتجزين في سجن الأمن السياسي بمأرب بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠م، حيث تم اعتقال هؤلاء المدنيين في البداية من قبل القوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً عند دخولهم مأرب أو ذهابهم إلى دائرة الجوازات أو أي مكان آخر، بعد وصولهم من مناطق واقعة تحت سيطرة أنصار الله الحوثيين أو من الخارج.

وتم احتجازهم بتهمة الانتماء إلى جماعة "أنصار الله (الحوثيين) لأن أسماء عوائلهم مرتبطة بالجماعة أو لأنهم من شمال اليمن، واحتجز المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة دون توجيه اتهامات رسمية أو إجراءات قانونية، وظل بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي طوال فترة احتجازهم لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. وفي بعض الحالات التي حقق فيها الفريق كان يتم احتجاز الأشخاص لغرض محدد وهو صفقات تبادل الأسرى، على سبيل المثال أبلغت السلطات في سجن الأمن السياسي بمأرب المحتجزين بأنهم سيطلقون سراحهم فقط من خلال تبادل السجناء مع أنصار الله (الحوثيين). وكان هذا بغض النظر عن كون الفرد منتمياً إليهم أم لا.

ووصف أحد المحتجزين نظاماً يتم بموجبه تقسيم الرجال والأولاد حسب الانتماء المتصور، ثم تحديد عدد السجناء الذين يستحقون مبادلتهم.

- استغلال وضع المرأة وابتزاز الأهالي:

تشير أنماط الاعتقالات إلى أنها وسيلة للتكسب المالي والابتزاز باعتبار أن واقع هذه الاعتقالات وسياقاتها يشير إلى أن السلطات في مأرب تستغل المعاناة التي خلفها إغلاق مطار صنعاء، وحالة الضعف المرتبطة بها، إضافة إلى الخصوصية الثقافية للمرأة والخوف من الوصمة الاجتماعية، واستعداد الأهالي لدفع مبالغ مالية من أجل الإفراج عن نسائهم، وعدم توفر أو فعالية وسائل التظلم أمامهن، كل ذلك شكل مناخاً مواتياً لممارسة هذه الاعتقالات لا سيما استخدام النساء كرهائن لأغراض انتقامية وبغرض التكسب المالي، وذلك في ظل عدم الخوف من المحاسبة وضمان الإفلات من العقاب.

- الانتقام من الضحايا:

ترتبط هذه الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة أيضاً بالتراجع العسكري والخسائر على الأرض التي مُنيت بها القوات الموالية للتحالف العربي، ويبدو أنها بدافع من الانتقام تجاه الضحايا من خلال ممارسة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

- استخدام النساء كرهائن:

في أشكال أخرى من الاعتقالات كان يأخذ شكل اقتحام للبيوت والاعتداء على القاطنين فيه بالضرب للبحث عن مطلوبين من أقرباء الضحايا، أو اعتقال كافة أفراد المنزل كوسيلة للضغط على المطلوب لتسليم نفسه.

- إرهاب المجتمع وتخويفه:

تمارس السلطات في مأرب الاعتقالات التعسفية على نطاق واسع كشكل من أشكال القبضة الأمنية لإرهاب المجتمع وترويعه، كل ذلك في ظل مناخ من شيوع الانتهاكات والإفلات من العقاب.

- تعميق مشاعر العنصرية والكراهية تجاه النازحين:

إن واقع هذه الاعتقالات وسياقاتها، يشير إلى أن السلطات في مأرب تستغل المعاناة التي خلفتها الحرب، وحالة الضعف المرتبطة بهذه الفئة، والتوتر مع المجتمع المضيف، فكثيراً ما ارتبطت الانتهاكات تجاه هذه الفئة من الضحايا من النازحين،

بتهم بدون دليل،تتعلق بالتعاون مع أنصار الله (الحوثيين) وتوزيع الأموال وغيرها، مما يضيف معاناة أخرى للنازحين خاصة وأن مثل هذه التهم تزيد من التوتر مع المجتمع المضيف وتضاعف مخاطر العنف تجاههم بسبب ما قد يُفهم من أن النازحين يشكلون خطراً أمنياً واقتصادياً تجاه المجتمع المضيف في مأرب مما قد يزيد من أفعال العنصرية والعنف والكراهية والاستعداء تجاههم، ويجعلها مبررةً أو مقبولة.

٣- المجلس الانتقالي (عدن، حضرموت):

خلفية:

تمّ تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في منتصف شهر مايو ٢٠١٧م، يضم المجلس عدداً من القيادات المنتمين من محافظات جنوبية أخرى، مع الزبيدي رئيساً، وبن بريك نائباً، ومع دعم عسكري من قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. تنتشر قوات المجلس الانتقالي في جنوب اليمن، تضم هذه القوات قوات الحزام الأمني، و قوات تسمى "بالنخبة".

يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي – ذو توجه انفصالي - على معظم عدن ولحج وأبين وشبوة وجنوب حضرموت، وتشرف هذه القوات على محتجزات غالبيتها غير رسمية، إلى جانب أخرى تشرف عليها قوات من التحالف العربي.

- أبرز انتهاكات المجلس الانتقالي:

- الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والاغتصاب:

رصدت منظمة "إنسان" (١٣) حالة اعتقال تعسفي، وإخفاء

قسري، وتعذيب قام بها المجلس الانتقالي في عدن وحضرموت، إلا أن حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب أكبر بكثير من ذلك، وهذا ما تؤكده التقارير المحلية والدولية، فعلى سبيل المثال قالت منظمات محلية إنه خلال الفترة بين (٢٠١٥م و ٢٠٢٠م) ارتكبت القوات الإماراتية وجماعات مسلحة تابعة لها (٤١٩) من الاحتجازات التعسفية أو المسيئة، و (٣٢٧) من وقائع الإخفاء القسري و(١٤١) من وقائع التعذيب، و (٢٥) واقعة قتل في مكان الاحتجاز.

كما وثقت منظمات محلية في ٢٠٢٣م انتهاكات المجلس المتعلقة بالحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة بلغت (١٠٢) حالة و(١٢) واقعة عنف جنسي.

ترتبط الانتهاكات بالصراعات التي شهدها الجنوب، وبمواقف المجلس الانتقالي تجاه المعارضين للانفصال في الجنوب خصوصاً، والمعارضين السياسيين بشكلٍ عام. وقد أشار فريق الخبراء إلى أنه في معظم الحالات التي تم التحقيق فيها، كان المعتقلون إما قادة في ما يسمى «بالمقاومة»، أو جنود وضباط في القوات المسلحة اليمنية، أو «شماليين»، أو نشطاء حقوق الإنسان، أو صحفيين أو مرتبطين بتيارات دينية، وأشار إلى أنه بناءً على مصادر موثوقة، فإن قوات الحزام الأمني تسلك سلوكاً عدوانياً باستمرار، وبصورة تشيع الخوف في كل مكان بين السكان، لا سيما سكان حي البساتين وأماكن أخرى في عدن، وشملت الممارسات الموصوفة دخول قوات الحزام الأمني إلى المنازل في منتصف الليل أو أخذ النساء من الشارع لاغتصابهن، وشمل ذلك الاغتصاب الجماعي، واستخدام الأسلحة لإخضاع الناجين أو اغتصابهم، والعنف الشديد مثل العض والقطع بالسكاكين.

ومـن الممارسـات الشـائعة الأخـرى اختطـاف النسـاء واغتصابهـن، أو التهديـد بـه، كوسـيلة لابتـزاز الأمـوال فـي شـكل أخـذ رهائـن.
كمـا تسـتخدم قـوات المجلـس الانتقالـي الاعتقـالات التعسـفية وغيرهـا مـن الانتهـاكات، ضمـن حملـة قمـع وإرهـاب تجـاه حـزب الإصـلاح بهـدف إنهـاء التواجـد السياسـي للحـزب فـي المحافظـات الجنوبيـة. وسـبق هـذه الحمـلات، تحريـض إعلامـي واسـع علـى مـن يسـمونهم "الإخـوان المسـلمين".

كمـا ترتبـط الانتهـاكات بالمواقـف العنصريـة تجـاه أبنـاء الشـمال، وسـعي الانتقالـي إلـى طـرد الشـماليين مـن الجنـوب، فـي إطـار حملـة مـن التخويـن والتحريـض علـى المواطنيـن مـن أبنـاء الشـمال واعتبارهـم خلايـا نائمـة تتبـع جماعـة أنصـار اللـه (الحوثييـن)، ويتعـرض المحتجـزون فـي أقبيـة السـجون وأماكـن الاحتجـاز لصنـوف مـن التعذيـب، وضـروب مـن المعاملـة القاسـية واللاإنسـانية والمهينـة، كاللطـم، والـركل، والحـرق، والإيهـام بالغـرق، والتعليق، ومنـع المـاء والحصـص الغذائيـة عنهـم، ومنعهـم مـن أداء الشـعائر الدينيـة، وممارسـات أخـرى محطـة للكرامـة تصـل إلـى الاغتصـاب أو التلويـح بـه.
وخـلال الفتـرة مـن مايـو ٢٠٢١م إلـى ديسـمبر ٢٠٢٢م، وثقـت مفوضية الأمـم المتحـدة السـامية لحقـوق الإنسـان (OHCHR) فـي اليمـن حـالات انتهـاك لحقـوق الإنسـان ضـد حريـة التعبيـر والإعلام قامـت بها أطـراف ومـن ضمنهـا القـوات التابعـة للمجلـس الانتقالـي، وشـمل ذلـك قتـل وجـرح صحفييـن، واعتقـال واحتجـاز تعسـفي، ومداهمـات وإغـلاق لوسـائل الإعـلام والتحريـض عليهـا.

فعلى سبيل المثال قامت قوات الحزام الأمني في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، بمداهمة مقر فرع نقابة الصحفيين اليمنيين في مديرية التواهي في عدن جاء ذلك بعد حملة مضايقة وترهيب ضد النقابة وقيادتها لرفضها دعم مؤتمر الإعلام الجنوبي التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي.

- سمات وفئات الضحايا:

في حين وثقت منظمة إنسان (٩) حالات اعتقال تعسفي لثمانية ضحايا من أبناء الشمال بدوافع عنصرية، وحالة واحدة لصحفية في محافظة حضرموت، فيبدو أن هناك قائمة أوسع من الممارسات بدوافع تمييزية تجاه الضحايا ضمن فئات مختلفة، فقد تضمنت الاحتجازات التعسفية وغيرها من الانتهاكات المرتبطة بها تمييزاً بأشكال مختلفة بما في ذلك التمييز على أساس المعتقدات و/أو النوع الاجتماعي، حيث ينتمي الضحايا إلى عدة فئات تتضمن:

- أبناء الشمال: ترتبط الانتهاكات بالمواقف العنصرية تجاه أبناء الشمال، وسعي الانتقالي إلى طرد الشماليين من الجنوب، في إطار حملة من التخوين والتحريض على المواطنين من أبناء الشمال واعتبارهم خلايا تتبع أنصار الله (الحوثيين).
- المعارضين للانفصال: وتشمل المعارضين السياسيين، والمعارضين لدولة الإمارات، حيث تستخدم الاحتجازات لإخضاع أي معارضة اجتماعية لأنشطتها أو انتهاكاتها.
- أعضاء حزب الإصلاح (الإخوان المسلون): تستخدم قوات المجلس الانتقالي -وبدعم مباشر من الإمارات- الاعتقالات

التعسفية وغيرها من الانتهاكات -ضمن حملة قمع وإرهاب- تجاه حزب الإصلاح بهدف إنهاء التواجد السياسي للحزب في المحافظات الجنوبية.

- الصحفيين: حيث يمارس المجلس الانتقالي سياسة ممنهجة في تضييق الحريات ومضايقة الصحفيين، بما في ذلك التهديدات والمضايقات والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والقتل المستهدف، وعادة ما تصف الأصوات المستقلة والحُرة والناقدة بأنهم «عملاء أجانب يحاولون تقويض الأمن القومي».
- الفئات الضعيفة، وتشمل (المهاجرين واللاجئين الأفريقيين): في تقريره في العام ٢٠١٨م، قال فريق الخبراء الدوليين أنه وجد أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني ارتكبت أعمال عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب ضد المهاجرين واللاجئين الأفارقة في منطقتين في عدن هما (مركز احتجاز المهاجرين في البريقة وفي حي البساتين). تمّ إغلاق مرفق المهاجرين، لكن تم افتتاح مرفق جديد في العام ٢٠١٩م، حيث تم احتجاز ما يقدر بنحو خمسة آلاف شخص من إريتريا وإثيوبيا بين ٢١ أبريل و٣٠ مايو، بينهم رجال ونساء وفتيات وفتيان.

- الدوافع :

- دوافع عنصرية: من خلال ما سبق يتضح أن جميع الانتهاكات التي يقوم بها المجلس الانتقالي الجنوبي تتم بدوافع عنصرية ضد الشماليين، فكثيراً ما لجأ عناصر المجلس الانتقالي إلى القيام بعمليات طرد جماعي للشماليين من محافظة عدن في إطار حملة من التخوين والتحريض على المواطنين من أبناء الشمال.

- دوافع سياسية: تُمارس الانتهاكات بدوافع سياسية ضد الضحايا من الأطراف الأخرى، لا سيما ما يسمى بالحكومة الشرعية والقوات التابعة لها، وأعضاء حزب الإصلاح، وقائمة طويلة ممن تعتبرهم معارضين لها ولقواتها وللإمارات العربية المتحدة.
- نشر الخوف وقمع الحريات: يسعى المجلس الانتقالي إلى تأكيد سيطرته على الجنوب وإضفاء الشرعية السياسية لوجوده عبر قمع الحريات وتكميم الأفواه لا سيما في أوساط نشطاء حقوق الإنسان، أو صحفيين.
- استغلال النساء كوسيلة لابتزاز الأموال: ومن الممارسات الشائعة اختطاف النساء واغتصابهن، أو التهديد به، كوسيلة لابتزاز الأموال في شكل أخذ رهائن.

٣- الأطراف المسلحة في تعز والحديدة :

خلفية:

عاشت تعز منذ ٢٠١٥م صراعاً مسلحاً متعدد الأوجه، ومتغير الأطراف، ومتشابك الأبعاد، غذته جهات مختلفة، و قد اندلعت صراعات أخرى تركزت أغلبها وسط مدينة تعز، كالصراع بين قوات «محور تعز » و «كتائب أبي العباس »، وقتال آخر اندلع بين سلطة الأمر الواقع بتعز وبين عناصر مسلحة تابعة لتنظيمات متطرفة.

هنالك أيضاً صراعات محدودة إما بين القوات التابعة لما يسمى بالحكومة الشرعية وجماعات مسلحة صغيرة، أو بين جماعات وجهات مسلحة أخرى.

وفـي أوقـات متفرقـة خـلال العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩م، دارت اشـتباكات بيـن قـوات محسـوبة علـى حـزب الإصـلاح وموالية للرئيـس السـابق هـادي وقـوات جماعـة أبـو العبـاس السـلفية والمدعومـة مـن الإمـارات فـي محافظـة تعـز، حُسـمت فـي آخـر جـولات الصـراع بإخـراج القـوات التابعـة لأبـو العبـاس وسـيطرة القـوات المحسـوبة علـى حـزب الإصـلاح بتاريـخ أغسـطس ٢٠١٨م.

وشـهدت مناطـق الحجريـة وريـف تعـز الجنوبـي الغربـي قتـالًا بيـن قـوات «محـور تعـز» و «اللـواء ٣٥ مـدرع» وظهـرت خـلال العامين ٢٠١٩، ٢٠٢٠م بـوادر صـراع بيـن القـوات المحسـوبة علـى الحكومـة فـي تعـز وبيـن قـوات تابعـة لطـارق صالـح المدعومـة إماراتيـاً فـي السـاحل الغربـي لتعـز.

- أبرز انتهاكات الأطراف المسلحة في تعز والحديدة :

رصـدت منظمـة "إنسـان" (١٤) حالـة انتهـاك فـي محافظتـي تعـز والحديـدة تشـمل: (٣) حـالات اقتحـام للبيـوت تـم فيهما ارتـكاب حالتي ضـرب واعتـداء، وحالتـي اعتقـال تعسـفي، وحالتـي إخفـاء قسـري ، وتـم رصـد حالتـي اغتصـاب ومحاولـة اغتصـاب قامـت بهـا قـوات تابعـة للقـوات التابعـة لطـارق عفـاش فـي تعـز و الحديـدة، ويبـدو أن الانتهـاكات أكبـر بكثيـر مـن ذلـك، حيـث تعانـي المحافظـة مـن انفلات أمنـي بسـبب انتشـار العديـد مـن العصابـات المسـلحة الصغيـرة في المناطـق المحسـوبة علـى مـا يسـمى بالقـوات الحكوميـة، وتشـكل هـذه العصابـات مصـدر إزعـاج أمنـي بمـا تمارسـه مـن أعمـال مقلقـة للسـكان، فـي ظـل عجـز واضـح فـي السـيطرة عليهـا،

وينتمي الكثير من أفراد هذه العصابات إلى ما يسمى بالقوات الحكومية ويتم التغطية على ممارساتهم من قيادات محسوبة على العسكريين و الأمنيين.

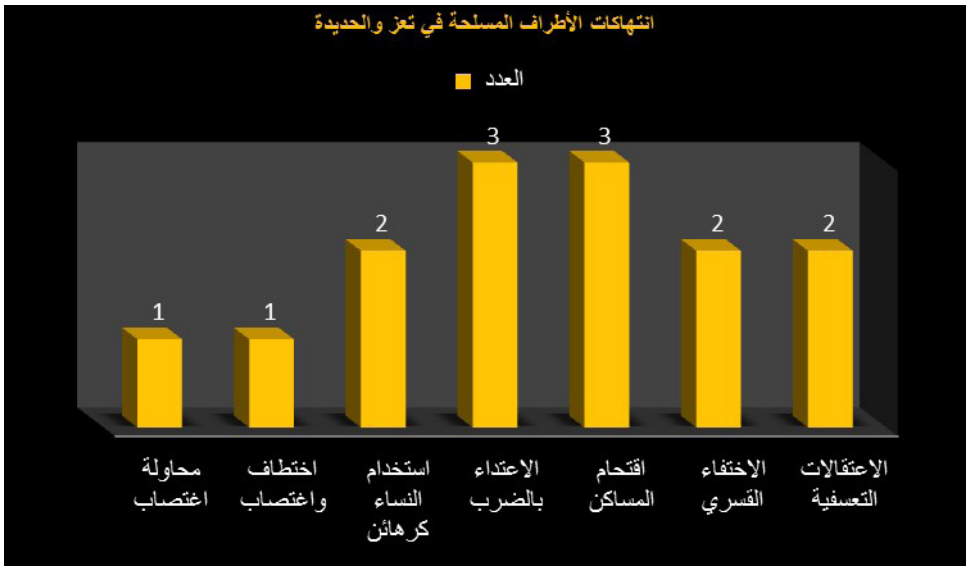

«انتهاكات الأطراف المسلحة في تعز والحديدة»

- سمات وفئات الضحايا:

- الناشطات: أدى النزاع في تعز، مثله مثل أي مكان آخر في اليمن، إلى زيادة العبء على المرأة، فضلاً عن خطر تعرضها لانتهاكات حقوق الإنسان. أصبحت النساء في كثير من الحالات المعيل الرئيسي للأسرة، وكثيراً ما غامرن بمفردهن خوفاً من اختطاف أو قتل. بعض أبرز الناشطين في تعز كانوا من النساء، قُتل عدد قليل منهن أثناء النزاع. إن أثر النزاع على السكان المدنيين في المدينة، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين لم يتم الإبلاغ عنه إلى حد كبير .
- المهمشات: استضافت تعز عدداً كبيراً من أفراد مجتمع «المهمشين» الذين عانوا أيضاً من انتهاكات عديدة أثناء النزاع. بشكل عام، هناك فئات من الضحايا تتركز تجاههم عدد من الجرائم والانتهاكات خاصة تلك المتعلقة بالعنف الجنسي، في حين رصدت منظمة "إنسان" حالة اعتقال تعسفي تجاه حالة واحدة من المهمشين.

- الدوافع العنصرية تجاه المهمشين:

يتعرض المهمشون للنبذ والحرمان الشديد، كما هو الحال بالنسبة للنساء والفتيات.

مما يجعل النساء والفتيات «المهمّشات»، وأولئك اللواتي يعشن في المناطق الريفية هُنّ الأكثر تهميشاً وحرماناً وضعفاً أمام العنف القائم على النوع الجنساني.

وقد أشار فريق الخبراء الدوليين أنه لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني وأفراد من اللواء ٣٥ المدرع تستهدف الضحايا على أساس طائفتهم أو طبقتهم أو أوضاعهم المهمشة الأخرى، وأنه من (٣٧) حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م) ضد أفراد المجتمعات الضعيفة والمهمشة على أيدي الجماعات المسلحة في جنوب اليمن قد شملت اغتصاب: (١٩) امرأة مختلفة، و(٦) أولاد، وفتاة واحدة، ومحاولة اغتصاب فتاتين وامرأة، والاعتداء الجنسي على رجل وصبي، وخطف (٦) نساء كرهائن.

وأشار الفريق إلى أن الجناة -مرتكبي هذالجرائم- هم أعضاء في الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وأفراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثين، والذين كانوا سابقاً ضمن تشكيلات تابعة لما يسمى بالمقاومة وتم ضمهم من قبل الحكومة المعترف بها دولياً والإمارات العربية المتحدة إلى قواتها في الفترة بين (٢٠١٦م-٢٠١٩م) دون أي تدريب أو تدقيق أو إشراف داخلي، ووضع هؤلاء الأشخاص في مناصب السلطة والقوة ضد السكان الأكثر ضعفاً وبشكل متزايد.

القسم الـرابع:
أصوات الضحايا

فـي هـذا القسـم سنسـتمع إلـى أصـوات الضحايـا وقصصهـم الإنسـانية، عسـى أن تكـون أقـوى مـن سـوط الجلاديـن..

(تم إخفاء هوية بعض الشخصيات حفاظاً على سلامتهم
وبحسب طلبهم)

القصة رقم (١)

مسافرة من مصر تعتقل في مأرب لمدة خمس سنوات:

"اسمي (سحر رجب) من جمهورية مصر العربية ، عمري (٢٨) من مواليد المنوفية، أول مرة أزور اليمن، أنا متزوجة من يمني، عشت معاه سنة في مصر، وجيت ووصلت لمطار سيئون، في ١٦ ديسمبر ٢٠١٨م، وأنا في الطريق إلى مدينة إب مسكوني في مأرب - الأمن التابع لمأرب - «حبسوني وأنا كنت حامل بالشهر السادس، بدون ما أعرف ليه، لمدة خمس سنوات، طلبت كثير أن يكلموا أهلي أو يتصلوا بيهم أو يخلوني أتصل بأهلي.

ما خلوني أتصل لمدة خمس سنوات!! إخفاء قسري يعتبر، يعني مش عارفة ليه بيعاملوني كده ليه!، وأنا مش فاهمة ليه أنا هنا أصلا!، عندهم مشاكل مع الرئيس بمصر، أيش دخلي أنا؟!... يقولو هو قتل العلماء بتوعنا، أنا أيش دخلي؟! كنت في سجن الأمن السياسي في محافظة مأرب في البدروم، سرقوا عليا ذهب وسرقوا عليا اللابتوب بتاعي، أخذوا عليا تلفونات، والبطائق الشخصية بتاعي، كل شيء وما أدولي حاجة.

ولدت في السجن وعاشت بنتي وتربت معاي في السجن لما أصبح عمرها خمس سنوات!!

تعرضت للتعذيب الشديد وشد الشعر في سجن الأمن السياسي من قبل رجال ملثمين ونساء، حصل لي نزيف أكثر من مرة بسبب الضرب الشديد على بطني.

أنا مش عارفة ليش محبوسة أصلاً هذه المدة كلها! وليه ما كلموا أهلي! وليه ما سلموني للسفارة بتاعت بلادي! ليه عملوا معاي كده! وليه عذبوني بهذه الطريقة!؟

فيه عدة زميلات كانوا في السجن معاي وهن : (ص.س). و (ل.ت) و (ز.ظ)، هم خرجونا في نهاية شهر مايو ٢٠٢٣م، واشترطوا علينا ما نسافر وما أروح مكان، و إنّي أظل في المحافظة لحد ما يشوفوا يعملوا إيه وإلا حيرجعوني السجن تاني!! أنا هربت عن طريق صحراء الجوف مع بنتي و زوجي.

أنا قلقانه، لأنني الآن أعتبر مهددة.. أناشد الحكومة في مصر يعملولي أي حل بسرعة ويرجعوني بلادي.»

القصة رقم (٢)

اعتقال تعسفي ضد صحفية

في حضرموت في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م، اعْتقلت الصحفية (هـ.ف.ب) من قِبْل إدارة المخابرات العسكرية بمديرية المكلا بمحافظة حضرموت.

اشتهرت الصحفية برفع تقارير عن ممارسات الفساد من قبل المسؤولين الحكوميين، تم اعتقالها بتهمة مشاركة معلومات استخبارية مع دولة أجنبية. وزُعم أنها تعرضت لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وقد احتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي، وحُرمت من التواصل مع أسرتها ومحاميها وكذلك من الزيارات.

في ٣ يناير ٢٠٢٢م، تم نقلها إلى سجن المكلا المركزي. وجرت محاكمتها أمام المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة بتاريخي ٢٣ و ٢٩ مارس ٢٠٢٢م، وبتاريخ ٢٢ أبريل أُطلق سراحها بكفالة، وتمت تبرئتها بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٢م.

القصة رقم (٣)

إخفاء قسري أطلقوا سراح أمي

الاسم: (نزيهة ناصر الجنيد - ٤٣ عام)، أم لـ ٥ أبناء، من محافظة ريمة مديرية الجعفرية - تعمل صحفية.

في ٢٥ يناير ٢٠٢١م قررت الضحية السفر إلى القاهرة للعلاج، اضطرت للسفر مع مجموعة من النساء إلى مأرب للحصول على جوازات سفر، لتكون الوجهة التالية بعد مدينة مأرب هي مطار سيئون ثم القاهرة، حيث تعاني من مرض مناعي.

يقول أحد أبناء المختطفة: «كانت أمي مريضة، تريد السفر إلى الخارج للعلاج، كانت الوجهة مصر ولكن اضطرت للسفر إلى مدينة مأرب لقطع جواز سفر لأنه لا تعتمد الجوازات الصادرة من صنعاء».

في شهر يناير ٢٠٢١م انقطع الاتصال بين الضحية وأسرتها، ليتضح أنها مختطفة بسجن الأمن السياسي بمأرب بحسب شهادة رفيقاتها اللاتي خرجن من السجن.

يقول أثنان آخرآن من أبنائها: كانت أمنا مع «مجموعة من النساء»، بعدها احتجزوهن كلهن، وفي اثنتين – من النساء- خرجن بعد ستة أشهر، كلمونا أن أمي محجوزة، وادوا لنا رقم تلفون نتصل وبعدها كنا نتصل».

كان أول اتصال للضحية بأسرتها بعد ستة أشهر من اختطافها، لتنقضي أكثر من ثلاثة أعوام على اختطاف وإخفاء الصحفية دون أي مبرر.

يتابع ابنها الأكبر الحديث: «نناشد إدارة سجن الأمن السياسي في مأرب ونناشد الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق المرأة، والمنظمات العالمية بإطلاق سراح أمي، لأنه لا يوجد أي إدانة أو جريمة بحقها اللهم أن لقبها هو السبب أو شيء من هذا القبيل رغم أنها كانت صحفية مستقلة».

القصة رقم (٤)

هل جزاء الإحسان إلا الإحسان

وثقت منظمة إنسان للحقوق والحريات مع أسرة المختطفة الدكتورة (يسرى محمد شاطر) من مواليد ١٩٨٥م، محافظة صنعاء - مديرية همدان، تعمل في المعهد العالي للعلوم الصحية. ومعتقلة في سجن الأمن السياسي في مأرب منذ سبتمبر ٢٠٢٢م.

يقول أخو الضحية: « أختي دكتورة و تعمل في المعهد العالي للعلوم الصحية، وتنزل بصورة مستمرة مع منظمة الصحة العالمية ((WHO . كمشرف مركزي في جميع الحملات من ضمنها شلل الأطفال، الحصبة، كوفيد ١٩، وغيرها.. تم طلبها ونزلت بعد الموافقة كخدمة إنسانية وواجب إنساني على أساس تخدم البشرية، وإنسان ينزل من محافظة إلى محافظة لأجل يخدمني ويتعاون معي، ما أجازيه هذا الجزاء، بأن أختطفه بهذا الأسلوب - الله المستعان - هل جزاء الإحسان إلا الإحسان!!"

قام أخو الضحية بإبراز وثيقة التكليف الرسمي قائلا: هذا هو التكليف الرسمي الذي نزلت على أساسه، وهو آخر تكليف لها بالنزول إلى مأرب، ولم تسافر إلّا بتكليف وبدون التكليف ما كانت لتسافر بالأصل ولكانت ظلت في صنعاء.

أختي تحب عمل الخير عملها كله أنساني، تقول دائماً أنه واجبها تجاه الأطفال في المناطق النائية الذين يحتاجون إلى من يهتم بهم، كان قلبها كبير وخيرها لغيرها».

و تقول أخت الضحية عن ظروف احتجازها:

حين كانت في مأرب يوم ٢٤ من سبتمبر ٢٠٢٢م الساعة العاشرة جاء لها اتصال من زميلها من مكتب الصحة وقال لها هل أنتِ جاهزة للنزول للميدان؟ ردت عليه: « بأن الأمن السياسي عندي في الفندق، أشوف أيش يشتوا مني بعدها إنشاء الله ألحقكم إلى الميدان.» وفي تلك اللحظة تم اعتقالها، وإلى الآن وهي موجودة في مأرب، وليس لنا علم ما هو سبب الاعتقال وماهي التهمة التي وجهت لها؟ للآن ونحن مستغربين ليش أختي محبوسة في الأمن السياسي!!.

شعورنا شعور لا يوصف لأنها - مكلَف- (امرأة في اللهجة المحلية) والمكلَف في تقاليد اليمن تعتبر عيب أسود، واعتقال المكلَف عيب أسود.

أناشد كل المنظمات الدولية، وأناشد الأمم المتحدة وأناشد بالأخص منظمة الصحة العالمية (WHO) بأن تتحرك بسرعة الإفراج عن أختنا المعتقلة في مأرب».

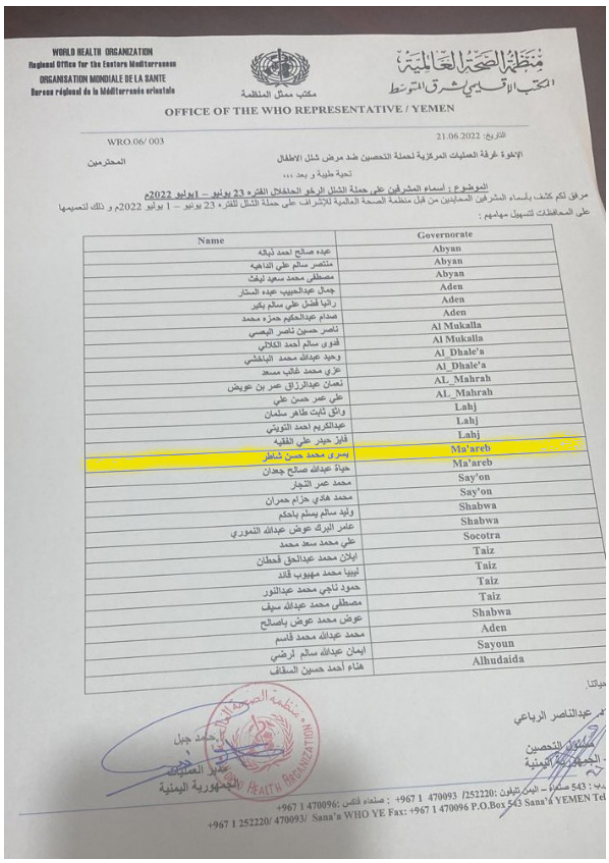

WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
مكتب ممثل المنظمة

OFFICE OF THE WHO REPRESENTATIVE / YEMEN

WRO.06/ 003

التاريخ: 21.06.2022

المحترمين

الإخوة غرفة العمليات المركزية لحملة التحصين ضد مرض شلل الاطفال

تحية طيبة و بعد ،،،

الموضوع : أسماء المشرفين على حملة الشلل الرخو الحاد/ال الفترة 23 يونيو – 1 يوليو 2022م

مرفق لكم كشف بأسماء المشرفين المحايدين من قبل منظمة الصحة العالمية للإشراف على حملة الشلل للفترة 23 يونيو – 1 يوليو 2022م و ذلك لتعميمها على المحافظات لتسهيل مهامهم :

Name	Governorate
عبده صالح احمد ليكله	Abyan
منتصر سالم علي الفاهيه	Abyan
مصطفى محمد سعيد لبخت	Abyan
جمال عبدالحبيب عبده المنتار	Aden
رانيا فضل علي سالم بكير	Aden
صدام عبدالحكيم حمزه محمد	Aden
ناصر حسين ناصر البعسي	Al Mukalla
فدوى سالم احمد الكلالي	Al Mukalla
وحيد عبدالله محمد البلهشي	Al_Dhale'a
عزي محمد غالب مسعد	Al_Dhale'a
نعمان عبدالرزاق عمر بن عويض	AL_Mahrah
علي عمر حسن علي	AL_Mahrah
وائق ثابت طاهر سلمان	Lahj
عبدالكريم احمد النويتي	Lahj
فايز حيدر علي الفقيه	Lahj
يسرى محمد حسن شاطر	Ma'areb
حياة عبدالله صالح جهدان	Ma'areb
محمد عمر التجار	Say'on
محمد هادي حزام حمران	Say'on
وليد سالم يسلم باحكم	Shabwa
عامر البزك عوض عبدالله الثموري	Shabwa
علي محمد سعد محمد	Socotra
ايلان محمد عبدالحق قحطان	Taiz
ليبيا محمد مهيوب قائد	Taiz
حمود ناجي محمد عبدالنور	Taiz
مصطفى محمد عبدالله سيف	Taiz
عوض محمد عوض باصالح	Shabwa
محمد عبدالله محمد قاسم	Aden
ايمان عبدالله سالم لرضي	Sayoun
هناء أحمد حسين السقاف	Alhudaida

د. احمد جبل
ممثل المنظمة
الجمهورية اليمنية

عبدالناصر الرباعي
للتحصين
الجمهورية اليمنية

+967 1 470096 :صنعاء فاكس +967 1 470093 /252220 :صنعاء شارع الستين
+967 1 252220/ 470093/ Sana'a WHO YE Fax: +967 1 470096 P.O.Box 543 Sana'a YEMEN Tel

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الصحة العامة والسكان
قطاع الرعاية الصحية الأولية
الإدارة العامة لصحة الاسرة
برنامج التحصين الصحي الموسع
غرفة العمليات المركزية(عدن)

وزارة الصحة العامة والسكان

البرنامج الوطني للتحصين الموسع

الأخ / مدير عام مكتب الصحة والسكان محافظة مارب المحترم

تحية طيبة ،،،

الموضوع / امر تكليف مشرفين مركزيين لحملة التحصين ضد كوفيد 19 سبتمبر 2022

يكلف الاخوة مشرفين مركزيين بحسب الجدول المرفق للإشراف على سير حملة التحصين ضد كوفيد 19 سبتمبر 2022 :

الرقم	اسم المشرف المركزي	المحافظة المكلف النزول اليها	الملاحظات
-1	الشامي داوود	مارب	
-2	يسرى محمد شاطر	مارب	

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير ،،،

أ/يوسف أحمد يوسف
مدير برنامج التحصين

الجمهورية اليمنية
Republic of Yemen
Ministry of Public Health & Population
وزارة الصحة العامة والسكان

القصة رقم (٥)

اعتقال وتعذيب في عدن

تـروي المعتقلـة السـابقة (فاطمـة القهالـي - ٤٨ عـام) أم لثلاثـة أبنـاء - تنتمـي للمناطـق الشـمالية وتعانـي مـن اضطـراب نفسـي يسـمى اضطـراب وجدانـي (ثنائـي القطـب): «أنـه جـرى اعتقالـي بتاريـخ ١٢ أكتوبـر ٢٠٢١م مـن قبـل نقطـة أمنية تتبـع المجلـس الانتقالـي، وحين لاحظـوا وجـود لاصـق "لبيـك يـا رسـول اللـه" بحقيبتـي، قالـوا ليـش أنـتِ معلقـة لهـذا اللاصـق وركـزوا علـى هـذه الامـر، بعدهـا تـم اعتقالـي وإدخالـي فـي سـجن البحـث الجنائـي - خـور مكسـر.» وتقـول بمـرارة للباحـث الميدانـي الـذي أجـرى المقابلـة معهـا: «تعذيـب يـا ولـدي تعذيـب، نـور قلبـك.. انظـر إلـى الآثـار علـى رجلـي.»

وحيـن سـألها الباحـث مـا هـذا هـل هـي أثـار سلاسـل ؟ أجابـت : كانـوا يسـتخدمون (ضغاطـات حديـد) – حسـب وصـف الضحيـة – وعـن أسـاليب التعذيـب التـي تعرضـت لـه قالـت: «كانـوا يسـدوا لقفـي (فمـي) ويضعـوا لاصـق لتغطيـة فمـي، وقامـوا بتقييـد أيـدي وأرجلـي، وكان معهـم جهـاز كهربائـي يـدوي (تعنـي بالريمـوت) قربونـي إلـى أمـام الجهـاز، و كان فـي كل مـرة يضغـط بإبهامـه علـى الجهـاز، يصعقنـي بالكهربـاء». وقالـت أيضـاً: أن أحـد المحققيـن أخـرج مسـدس مكـروف ووضعـه علـى رأسـها، وشـرحت بكلمـات مكلومـة بعـض مـن معاناتهـا قائلـة: «بسـبب كل مـا قـد شـفته ومريـت فيـه قدنـا أحـرق نفسـي ولا أقـدر أعمـل حاجـة.. والحمـد للـه رب العالميـن».

هـذه التجربـة الأليمـة التـي مـرت بهـا الضحيـة فاقمـت مـن حالتهـا النفسـية ومـا تـزال متأثـرة نفسـياً وبدنيـاً مـن هـذه التجربـة.

وفـي حيـن كانـت الضحيـة تمـر بهـذه الظـروف القاسـية داخـل سـجن البحـث الجنائـي، قـام أحـد القائميـن علـى السـجن بالتواصـل هاتفيـاً مـع أسـرتها مـن أجـل ابتزازهـم ماليـاً، حيـث تـم الإفـراج عنهـا بتاريـخ ٣١ أكتوبـر ٢٠٢١م.

القصة رقم (٦)

اعتقال النساء والاطفال كرهائن

المكان: تعز - مديرية التربة

التاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٢٣م

تروي المعتقلة السابقة (أ.ع.ع - ٣٤ عام) قصتها:

«في تاريخ ١٩ اغسطس ٢٠٢٣م قام ثلاثة أفراد من إدارة أمن مديرية التربة التابعة للواء الرابع في محافظة تعز بتوقيفي أثناء عودتي من السوق مع أطفالي الثلاثة وهم (م) و(ص) و(ر) إلى منزلي الكائن في منطقة جبل صبران، مما تسبب في إثارة فزع الأطفال وخوفهم، بعدها تم قام الأفراد بنقلي مع أطفالي إلى إدارة أمن التربة حيث تم احتجازي مع أطفالي بدون وجه حق في سجن مديرية الأمن للضغط على زوجي من أجل أن يسلم نفسه وهو مستقر بمدينة صنعاء منذ فترة، ورغم صدور أمر من وكيل النيابة بالإفراج عني إلا أن مدير أمن التربة رفض ذلك، وقد علمت أنه في اليوم نفسه، تم اقتحام المنزل من قبل أطقم من الأمن العام والقوات الخاصة، حيث كانت تتواجد فيه أم زوجي (ن.ح.ا) وعمرها ٩٢ عام، وابنتي (هـ.ا.ع) وعمرها ١٧ سنة، وحيث قامت الشرطة النسائية بضرب ابنتي لتدلي بمعلومات عن مكان تواجد والدها حتى أغمي عليها، كما أصيبت أم زوجي -كبيرة السن- بحالة من الهلع والخوف مما أثر عليها نفسيا ومعنويا.»

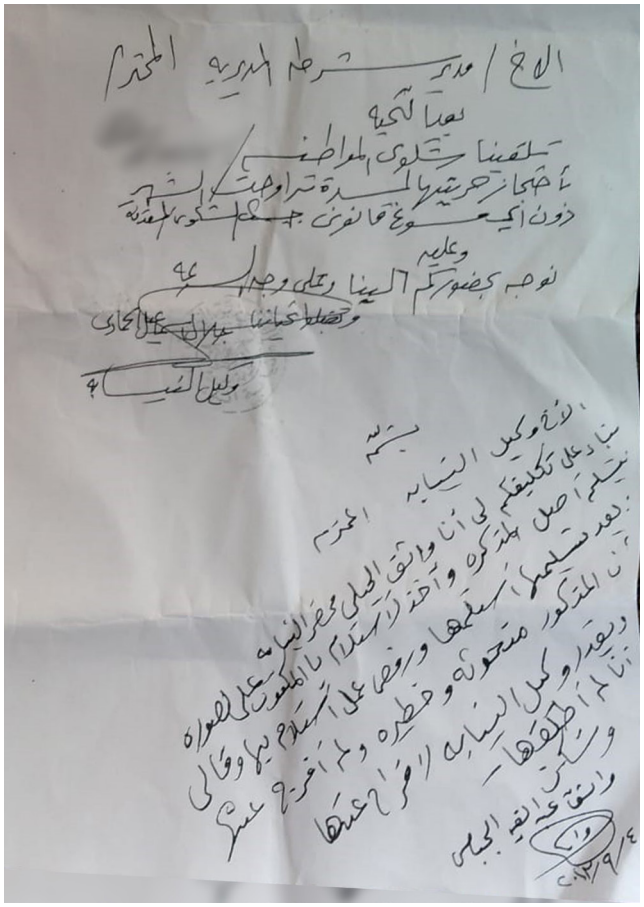

الاخ / مدير شرطة المديرية المحترم

تحية طيبة

تلقينا شكوى المواطن [redacted] بأحتجاز حريته لمدة تزاوحت الشهر دون أي موضوع قانوني يستدعي احتجاز حريته

وعليه نوجه بحضوركم الينا وعلى وجه السرعة

وتفضلوا بقبول الاحترام

مدير مكتب الشباب

المحترم

بناءً على تكليفكم لي أنا وارفق اليكم محضر النيابة على المواطن [redacted] بعد استلامي المذكور واخذ تعهد عليه بعدم تكرار ذلك وافرج عنه

وارفق لكم المحضر

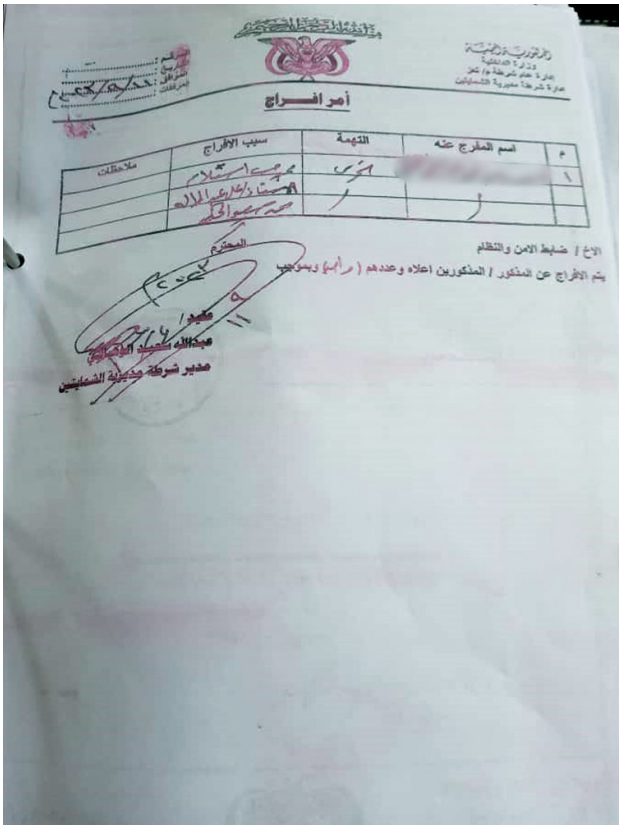

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
إدارة عام شرطة وادي نهر
إدارة شرطة مديرية الشعلبيات

أمر افراج

م	اسم المفرج عنه	التهمة	سبب الافراج	ملاحظات
1	[redacted]	[redacted]	[redacted]	

الاخ / ضابط الامن والنظام

يتم الافراج عن المذكور / المذكورين اعلاه وعددهم ([redacted]) بموجب

المحترم

مقدم /
عبدالله محمد [redacted]
مدير شرطة مديرية الشعلبيات

القصة رقم (٧)

أهلي دفعوا (٥) مليون من اجل الإفراج عني

المكان: محافظة الجوف - مديرية المتون

التاريخ : شهر مايو ٢٠٢١م

تروي المعتقلة السابقة (ر.ح.ا - ١٨ عام) قصتها قائلة:

«في شهر مايو ٢٠٢١م قررت النزول مع (٤) نساء من أسرتي لحضور عرس أبناء خالتي في محافظة مأرب، وعند وصولنا نقطة الفلج فوق الهيلوكس تم توقيفنا نصف ساعة من قبل أفراد النقطة، ثم أمروا سائق السيارة بالتحرك وعند وصولنا نقطة المدينة تم توقيفنا مرة أخرى، وهذه المرة تم نقلنا إلى أحد الأقسام في الشارع العام داخل مدينة مأرب حتى الساعة العاشرة مساءً حيث تم نقلنا إلى سجن النساء على موعد أنهم يفرجوا عنا في صباح اليوم التالي، حيث تم الإفراج عن بقية النساء واحتجزوني أنا فقط.

بعدها جاءت (٣) نساء و (٨) رجال وأخذوا ما معي من ذهب بالقوة .

كان يتم أخذي إلى سجن الأمن السياسي من أول الليل حتى اليوم الثاني، والتحقيق معي بتهمة أنني «زينبية» وأهرب سلاح وذخائر للحوثي وأنني سافرت إلى مأرب لرصد أهداف لأنصار الله "الحوثيين" مقابل دفعهم لنا مبالغ مالية، واتهموني أنني من ساعدت أنصار الله "الحوثيين" على الدخول إلى محافظة الجوف».

تقول الضحية أيضاً: «كان يتم تهديدي وضربي «بقوارير» الماء الثلج، والكيبل الكهربائي أثناء التحقيق، وتعرضت لمعاملة سيئة في السجن دون وجود حتى الحد الأدنى من الحقوق، وبعد سنتين من اعتقالي تم الإفراج عني في ١٧ أبريل ٢٠٢٣م بعد ما دفعوا أهلي ما يقارب (٥) مليون ريال من أجل الإفراج عني.

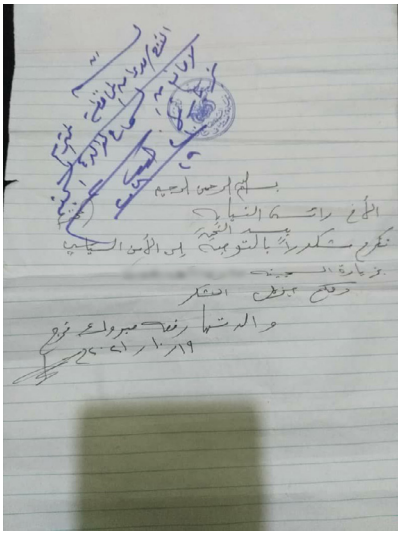

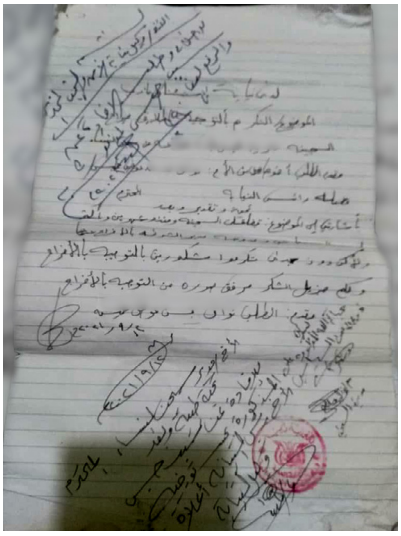

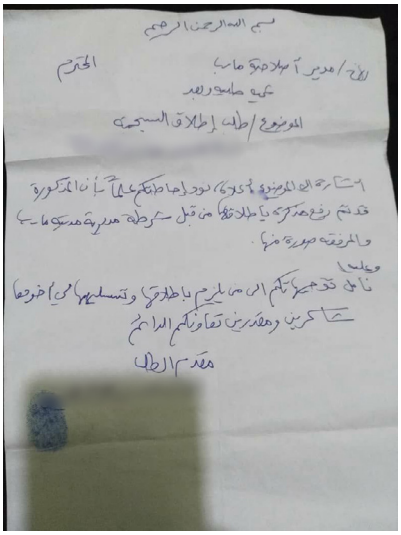

القصة رقم (٨)

هددوني بالتصفية!

المكان: مأرب

التاريخ: ١ أغسطس ٢٠٢١م

تقول المعتقلة السابقة (ع .ح .ش - ٣٧ عام) - أم لـ٣ أولاد، من مواليد مديرية الحالي بمحافظة الحديدة: «في ١ أغسطس ٢٠٢١م قررت النزول إلى محافظة مأرب مع أطفالي (ف) و (ي) قادمين من صنعاء بغرض زيارة أحد أقاربنا في مدينة مأرب، وعند وصولنا نقطة الفلج تم توقيفي مع أطفالي وإنزالنا من على السيارة الهايلوكس رغم ما نعانية أنا وأطفالي من مشقة السفر، قام بعض عناصر النقطة بنقلنا إلى مكان خالي والتحقيق معي بطرح تساؤلات مثل ((ماذا قدمت من خدمات للحوثي؟ وما عملي معه؟ وهل أنا زينبية؟)) حتى الساعة العاشرة مساءً، ثم تم نقلي إلى سجن مجمع النساء من قبل طقم عسكري.

كان يتم أخذي إلى سجن الأمن السياسي والتحقيق معي، حيث تعرضت في السجن للتعذيب الشديد والضرب المبرح بدون أي سبب، وهددوني بالتصفية إذا لم أعترف أني أتبع أنصار الله "الحوثيين".

قمت بعدها بالإضراب لمدة شهر للمطالبة بالإفراج عني، بدون فائدة أو أي استجابة، بل تم نقلي إلى زنزانة الحبس الانفرادي ، حيث تعرضت للضرب بواسطة رجال ملثمين».

وتضيف الضحية -التي يظهر عليها أثر الضرب وتشوهات في الوجه واليدين - قائلة :

«عانيت من عدة أمراض وأوبئة داخل السجن منها حمى الضنك، في ظل غياب شبه كامل للعناية الصحية داخل السجن، حتى تم الإفراج عني بعد سنة وشهرين في أكتوبر ٢٠٢٢م.

القصة رقم (٩)

«أخيراً حصلنا على صيد ثمين!»

المكان: مدينة مأرب

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م

تقول المعتقلة السابقة (ر.ب.ش - ٢٤ عام): «بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م، بعد أن سافرت من صنعاء إلى مدينة مأرب بهدف قطع جواز سفر وأثناء تواجدي داخل إدارة الجوازات تم توقيفي من قبل موظفات ومسائلتي ((هل انتِ هاشمية؟)) ثم تم أخذي معهن فوق سيارة، وادخلوني مركز الإصلاح والتأهيل، وأخذوا كل ما لدي من وثائق وجوالي، ومبلغ مالي (٥٠٠٠) ريال سعودي، واخذوا الذهب حقي.

ثم جاءت مديرة المركز ومعها بطانية وتقول لي ((وأخيراً حصلنا على صيد ثمين))، في اليوم الثاني تم أخذي إلى سجن الأمن السياسي للتحقيق معي وطلب مني الاعتراف بأني هاشمية ومن «أنساب السيد»، وكانوا يسألوني أسئلة مثل : ((ما هي أنشطتي في صنعاء و كم معي أخوة في الجبهة))، كل هذا بسبب اللقب، كان التحقيق من الرابعة عصراً حتى السابعة صباحاً لمدة ١١ يوم، أدخلوا عليّ الكلاب حتى أغمي علي من شدة الخوف، تعرضت للتعذيب الجسدي والنفسي، طلبت منهم السماح لي بالتواصل مع أهلي إلا أنهم رفضوا ذلك طوال فترة حبسي، إلى قبل الإفراج عني في ٢٦ يوليو ٢٠٢٢م».

وعن ظروف السجن تقول الضحية:
أنه يوجد داخل السجن (٧٠) معتقلة، متوزعات على (٣) غرف لا يتجاوز طولها ٣ أمتار، وعرضها ٣ أمتار، وكان يتم إعطائهن وجبة الصبوح عبارة عن (٣) علب فول للجميع.
وفي الجانب الصحي تقول: أنه لم تكن تتوفر أدوية، وكان يتم بيع المخصص لهن للصيدليات وأما ما يعطى للسجينات كانت أدوية منتهية الصلاحية، والنظافة شبه منعدمة في السجن وقد تفشت عدد من الأمراض الجلدية بين أوساط النساء المعتقلات، كما كان وجود الفئران والصراصير داخل مطبخ السجينات أمر مألوف.
وتم حرمان السجينات من أدوات النظافة الشخصية، حيث كانت النساء يقمن بتمزيق قطع من ملابسهن لاستخدامها كحفاظات نسائية، و لا يوجد أي معقم أو صابون.
وأردفت: «كان التعذيب بالأسلاك الكهربائية، بعض السجينات تعرضن للإجهاض بعد تعذيبها وهي حامل، و كان يتم التهديد بالاغتصاب.
وأوضحت الضحية أن هناك ضحايا أخريات يعشن ظروفاً صعبة فمثلاً إحدى السجينات تم تعذيبها حتى تضررت الكلى بتهمة أنها توزع فلوس، وضحية أخرى كانت مصابة بمرض نفسي واتهموها أنها مخابرات للحوثي، وعذبوها حتى فارقت الحياة، وهي موجودة -حتى وقت إجراء المقابلة- في ثلاجة المستشفى العسكري بمأرب. وضحية أخرى كانت حامل وولدت في مكان الاعتقال، بعدما أدخلوها مع أطفالها الخمسة إلى السجن، وكان البعض منهم يبكي من الجوع».

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع
رئاسة هيئة الأركان العامة
دائرة الخدمات الطبية العسكرية
مستشفى مأرب العسكري
إدارة الإحصاء والتسجيل الطبي

مستشفى مأرب العسكري
إدارة الإحصاء والتسجيل الطبي

الواصلين

(شهادة وفاة)

اسم المتوفية	العمر	النوع	الوحدة	سبب الوفاة	تاريخ الوفاة	مكان الوفاة
صفاء خالد محمد صالح الامير	٢٤سنة	انثى	مدنية	سكتة قلبية	٢٠٢١/١/٢٥م	اوصلت الى المستشفى من قبل الاستخبارات جثة هامدة

المختص

مدير ادارة الاحصاء والتسجيل الطبي

عميد
احمد دهمس احمد عبد الله
مدير مستشفى مأرب العسكري

اوصلت الى
المستشفى من قبل
الاستخبارات
جثة هامدة

القسم الخامس:
الاستنتاجـــات

١. العديد من النساء يتعرضن لأشكال معينة من العنف لعدة أسباب منها: المواقف المجتمعية التمييزية، وبسبب الحرب والحصار الدائر في اليمن منذ ٩ أعوام الذي أثر بصورة كبيرة على النساء. كما ترتبط زيادة العنف بأسباب تتعلق بالأطراف المتورطة في الحرب على اليمن التي فاقمت من المشكلة وتخلت عن التزاماتها في منع جرائم العنف وقصرت في الاستجابة لها أو التخفيف من المواقف التمييزية تجاه المرأة (بل تمارس التمييز هي بنفسها) من خلال القيود التي فرضتها، وأدت ممارساتها إلى مضاعفة آثار الحرب وزيادة المخاطر على المرأة، ولم تولي الضحايا الاهتمام الملائم لها كإعادة التأهيل والإنصاف والتعويض، كما فشلت في الكشف عن الجرائم ومحاسبة ومعاقبة المتسببين فيها.

٢. تعرب منظمة «إنسان» عن قلقها بالنظر إلى مستوى العنف الموجه ضد المرأة بما في ذلك الحالات العديدة المبلغ عنها والمتمثلة في الاختطاف والقتل والاغتصاب والتي لم يتم اجراء تحقيقات جادة لمعرفة الحقائق بشأنها كما لم تؤدي إلى اعتقال أو محاكمة مقترفيها، وترى أنه هذه الممارسات تنتهك العديد من الاتفاقيات الدولية وتشكل خرقاً جذرياً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وإهداراً للقيم والحقوق الأصيلة المنبثقة من مفهوم الكرامة الإنسانية، وتشير إلى تقصير ما تسمى بحكومة مجلس القيادة والأطراف التابعة لها في أن تتخذ التدابير الفعالة لحماية أمن المرأة وتأمين عدم تعرضها -هي أو أسرتها- لضغوط تردعهم من التبليغ بتلك الانتهاكات،

وكفالة التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالتجاوزات وتقديم مقترفيها إلى العدالة. وتشير إلى فشل هذه الأطراف في الوفاء بالتزاماتها القانونية باتخاذ خطوات معقولة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ولاستخدام الوسائل التي تملكها للاضطلاع بتحقيق جدي في الانتهاكات التي اقترفت في نطاق ولايتها القضائية، والتعرف على من هم المسؤولين عنها وإنزال العقوبة المناسبة بهم وكفالة التعويض الملائم للضحايا.

٣. لم تقم الأطراف المتورطة بالحرب في اليمن بإيلاء اهتمام خاص بظاهرة العنف ضد المرأة، كما لم تتخذ خطوات فعالة لاستئصالها من خلال منعها والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، إن الأطراف المسلحة التابعة لما تسمى بحكومة المجلس الرئاسي قد فشلت في اتخاذ إجراءات لمنع انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة -بما فيه العنف ضد المرأة - فضلاً عن تقديم الجناة إلى العدالة بعد وقوع جرائم العنف. كما لم تفي بالتزاماتها في اتخاذ التدابير التربوية والقانونية والعملية لتقليص حوادث العنف.

٤. أوضحت الحالات الموثقة لحوادث العنف والانتهاكات لا سيما ممارسات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب، المرصودة من قبل منظمة "إنسان"، والواردة أيضاً في تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، عجز الأطراف المسلحة عن منع مثل هذه الانتهاكات، بسبب الصراعات البينية داخل أطراف الحكم في ما يسمى بالمجلس الرئاسي،

التي على العكس من ذلك زادت من الانتهاكات في ظل الاستقطابات السياسية التي أضعفت، وأخضعت في بعض الأحيان، دور النيابة العامة والقضاء، وأجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة في اليمن.

٥. لم تقم حكومة المجلس الرئاسي والأطراف التابعة لها بالوفاء بواجباتها القانونية في أن تمنع حدوث أفعال الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب، ويمكن التدليل على ذلك من تزايد الأرقام والحالات المبلّغ عنها عن حدوث ممارسات تعذيب من قبل أفراد أو أجهزة تابعة لها، بالإضافة إلى عدم انتهاجها لأساليب المراقبة الصحيحة للسجون ومراكز الشرطة وغيرها من أماكن الاعتقال، ولم تضمن لقاء النساء والفتيات المعتقلات بالأطباء والمحامين.

٦. تتفق منظمة "إنسان" مع ما جاء في تقرير فريق الخبراء الدوليين لعام ٢٠١٩م من أن هناك اتجاهاً ناشئاً يتمثل في أخذ النساء والفتيات كرهائن على نحو مستهدف، وحالات ارتكبتها جهات لإجبار الأقارب على تسليم أنفسهم في الغالب، إن اختطاف النساء والفتيات يعرضهن لخطر العنف الجنسي ويجلب دلالات ووصمة عار معينة في اليمن، مما يعرضهن لمزيد من خطر العنف القائم على النوع.

٧. وثقت منظمة "إنسان" نمطاً متكرراً في الابتزاز وسرقة أموال الضحايا حيث يتكرر كثيراً في حالات الاعتقال التعسفي وعلى ما يبدو من جميع الأطراف التابعة لما تسمى بالحكومة

المعتـرف بهـا دوليـاً (المجلـس الرئاسـي)، بمختلـف انتماءاتهـا، ففـي جميـع الحـالات التـي تـم التحقيـق فيهـا يتـم الاسـتيلاء علـى أمـوال المعتقـلات والذهـب الـذي بحوزتهـن أثنـاء عمليـة الاعتقال، ومصـادرة جوازاتهـن وأوراقهـن الثبوتيـة وجميـع متعلقاتهـن الشـخصية، ومـن ثـم يتـم الاتصـال بعائلاتهـن للحصـول علـى فديـة فـي مقابـل الإفـراج عـن المعتقـلات.

٨. تضمنـت الانتهـاكات المرتكبـة مـن قبـل قـوات أمنيـة محسـوبة علـى حـزب "الإصـلاح" وموالية للحكومـة المعتـرف بهـا شـرعياً بمـا فيهـا الاحتجـازات التعسـفية تمييـزاً بأشـكال مختلفـة بمـا فـي ذلـك التمييـز علـى أسـاس المعتقـدات العرقيـة و/ أو النـوع الاجتماعـي، حيـث تنتمـي الضحايـا إلـى فئتيـن رئيسـيتين همـا المسـافرين والنازحيـن. وجميـع الضحايـا ضمـن هاتيـن الفئتيـن ممـن يرتبـط أسـماء عائلاتهـم بالأسـرة الهاشـمية أو ممـن ينتمون أو تربطهـم علاقـة قرابـة بأحـد أبنـاء المناطـق التـي تسـيطر عليهـا حكومـة الأمـر الواقـع فـي صنعـاء مثـل: (صنعـاء، حجـة، الحديـدة، ريمـة، الجـوف، إب.. الـخ)، وفـي معظـم الحـالات كانـت هـذه الاعتقـالات متعلقـة بتهـم تتعلـق بالتعـاون مـع حكومـة صنعـاء (أنصـار اللـه).

٩. إن واقـع هـذه الاعتقـالات وسـياقاتها يشـير إلـى أن السـلطات فـي مـأرب تسـتغل المعانـاة التـي خلفهـا إغـلاق مطـار صنعـاء، وحالـة الضعـف المرتبطـة بهـا، إضافـةً إلـى الخصوصيـة الثقافيـة للمـرأة والخـوف مـن الوصمـة الاجتماعيـة، واسـتعداد الأهالـي لدفـع مبالـغ ماليـة مـن أجـل الإفـراج عـن نسـائهم، وعـدم توفـر

أو فعالية وسائل التظلم أمامهن، كل ذلك شكل مناخ مواتي لممارسة هذه الاعتقالات لا سيما استخدام النساء كرهائن لأغراض سياسية وانتقامية وبغرض التكسب المالي. كل ذلك في ظل عدم الخوف من المحاسبة وفي مناخ الإفلات من العقاب.

١٠. تستخدم قوات المجلس الانتقالي وبدعم مباشر من الإمارات الاعتقالات التعسفية وغيرها من الانتهاكات، ضمن حملة قمع وإرهاب تجاه خصومها السياسيين والمعارضين السلميين، بما فيهم أعضاء حزب الإصلاح والناشطين الحقوقيين والصحفيين، كما ترتبط الانتهاكات بالمواقف العنصرية تجاه أبناء الشمال، وسعي الانتقالي إلى طرد الشماليين من الجنوب، في إطار حملة من التخوين والتحريض على المواطنين من أبناء الشمال واعتبارهم خلايا نائمة تتبع حكومة صنعاء. هناك حالات متكررة من ممارسات الانتهاكات بحق المهمشين والمهاجرين واللاجئين الأفارقة، تشمل القتل والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب وغيره.

١١. على مدى السنوات العشرة الماضية، قدمت المنظمات المحلية والدولية تقاريراً عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي قد يرقى بعضها إلى حد الجرائم بموجب القانون الدولي، وتم توجيه دعوات متكررة للسلطات المختصة لإجراء تحقيقات فورية في الانتهاكات المزعومة ومقاضاة المسؤولين

عنهـا بمـا يتماشـى مـع الالتزامـات الدوليـة لتلـك السـلطات، كمـا تـم التشـديد علـى ضـرورة إعمـال حقـوق الضحايـا فـي الانتصـاف الفعّـال (بمـا فـي ذلـك التعويضات)، وللأسـف لم نشـهد إي إنصـاف ذي فعاليـة وفـي الوقـت المناسـب للضحايـا فـي اليمن. ومـن المتوقـع مسـتقبلاً أن تسـتمر المعانـاة، خاصـةً مـع تزايـد حـالات الانتهـاكات وبالتالـي تزايـد أعـداد الضحايـا ودخـول ضحايـا جـدد، وبقـاء الضحايـا -خاصـةً مـن النسـاء- بـدون مسـاعدة أو إنصـاف، وتزايـد الاحتياجـات لوقـف العنـف وتحسـين الاسـتجابة لـه وضمـان إعـادة تأهيـل وإنصـاف وتعويـض الضحايـا، والعمـل علـى اتخـاذ إجـراءات تصحيحيـة لمنـع تكرارهـا مسـتقبلاً. وفـي ظـل الظـروف والسـياقات المحليـة والدوليـة فإنـه مـن غيـر المحتمـل أن تقـوم الأطـراف المتورطـة مـن تلقـاء نفسـها بمراجعـة وتقييـم أداءهـا فـي مجـال احتـرام وحمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان، ومعالجـة الأخطـاء.

١٢. ومـن المؤسـف أن الأطـراف المتورطـة فـي الانتهـاكات علـى مـا يبـدو ليسـت لديهـا أي نيـة أو إرادة للقيـام بواجباتهـا تجـاه حقـوق الإنسـان وحقـوق المـرأة وحمايـة الضحايـا، ممـا يعنـي نشـوء بيئـة يسـودها تطبيـع العنـف وينتشـر فيهـا الإفـلات مـن العقـاب، ولا يـزال المدنيـون -بمـن فيهـم النسـاء والاطفـال- يتحملـون وطأة الحـرب التـي طـال أمدهـا ويتعرضـون لجميـع أشـكال العنـف وسـوء المعاملـة والاحتجـاز التعسـفي والتعذيـب الممنهـج بعضاً مـن التهديـدات الكبـرى التـي تواجـه السـلام والأمـن فـي اليمـن، حيـث أن احتمـالات تحقيـق السـلام المسـتدام سـتكون محـدودة للغايـة مـن دون وجـود نظـام قـوي للمسـاءلة والعدالـة فـي البلـد.

١٣. إن تقاعس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مجدداً عن إنشاء آلية مراقبة ومساءلة موثوق بها ومستقلة ومحايدة في القرار الذي تبناه بشأن اليمن في ٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، سيؤدي إلى توسع الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأحجامها عن تقديم أي شكل من أشكال العدالة لضحايا الانتهاكات.

القسم السادس:
التـوصيـــــات

١. يجب على الأطراف المتورطة بالحرب في اليمن إيلاء اهتمام خاص بظاهرة العنف ضد المرأة، واتخاذ خطوات فعالة لاستئصالها من خلال اتخاذ إجراءات لمنع انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة -بما فيه العنف ضد المرأة- فضلاً عن تقديم الجناة إلى العدالة بعد وقوع جرائم العنف، واتخاذ التدابير التربوية والقانونية والعملية لتقليص حوادث العنف.

٢. يجب العمل على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات وأن يكنّ عُرضةً للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التأكد من مراعاة النساء والفتيات ذوات الإعاقة والنازحات والفئات الضعيفة الأخرى، من خلال توسيع خدمات الحماية في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك جمع البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستفادة من المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والحقوقية لتحسين آليات الانتصاف القانوني.

٣. يقع على عاتق المتورطين بالحرب والحصار في اليمن، مجموعة واسعة من المسؤوليات ومن بينها: الالتزام باحترام حقوق المرأة -بتقديم موظفي الدولة الذين ينتهكون الحقوق الإنسانية للمرأة إلى العدالة-، وحماية حقوق المرأة بضمان ألا يؤدي التمييز على أيدي أفراد ومجموعات تابعة لها إلى تآكل هذه الحقوق، والوفاء بحقوق المرأة وتعزيزها بضمان استفادة النساء من حقوقهن في الممارسة العملية من خلال الحصول على معلومات حول حقوقهن وعلى المساعدة القانونية وغير ذلك.

٤. على حكومة ما تسمى بمجلس القيادة الرئاسي أن تتخذ كل ما يلزم من إجراءات تشريعية وإدارية وأخرى، وأن تنظم كل الجهاز الحكومي على نحو يمكنها من الامتثال لجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، علاوة على ذلك، يجب عليها أن توفر وسائل الإنصاف الفعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تحقق وتكشف عن الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تقدم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، وتجبر ضرر الضحايا.

٥. يجب على حكومة المجلس الرئاسي المشكلة من قبل التحالف والأطراف السياسية المكونة لها أن توقف الانتهاكات، خاصة تلك التي ما تزال مستمرة، و ضمان عدم تكرارها، عبر اتخاذ إجراءات مثل ضمان مراقبة السلطة المدنية على القوات العسكرية وقوات الأمن، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، وحماية أعضاء الوظائف القانونية، والطبية، والإعلامية، وما شابهها من الوظائف، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وعزل وكلاءها المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مناصبهم.

٦. يجب على جميع الأطراف الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات وضمان إنصافهم وإعادة تأهيلهم وتعويضهم ومحاسبة الجناة.

٧. يجب أن يتوقف استخدام النساء كرهائن لأغراض سياسية وانتقامية وبغرض التكسب المالي من قبل الأطراف المتورطة، بما في ذلك جميع مظاهر استغلال ضعف المرأة والخصوصية الثقافية لها والخوف من الوصمة الاجتماعية للقيام بأعمال ابتزاز، لاسيما مع استعداد الأهالي غالباً لدفع مبالغ مالية من أجل الإفراج عن نسائهم.

٨. يجب العمل على توفير الدعم لتعزيز آليات المساءلة، كما أن على المجتمع الدولي اتخاذ مبادرات محددة على المستوى الدولي أو في الدول الثالثة -حسب الاقتضاء- في سبيل السعي نحو تحقيق المساءلة.

٩. لا يجدر إسكات ضحايا النزاع المسلّح بقرار من بعض الدول. بل على العكس، يجب دعمهم بكل الوسائل الممكنة لتحقيق حقّهم في الوصول إلى الحقيقة والعدالة والتعويض.

شكر وتقدير

تـود "منظمـة إنسـان للحقـوق والحريـات" أن تُعبـر عـن خالـص شـكرها وامتنانهـا لجهـود كل الأشـخاص الذيـن شـاركوا فـي إعـداد مكونـات التقريـر.. ونـود أن نعبـر عـن امتناننـا العميـق لـكل الأشـخاص الذين سـاهموا فـي تزويدنـا بالمعلومـات المفيدة والقيمة لهذا التقرير:

بفضل مساهماتكم تمكنا من تقديم هذا التقرير
والشـكر أيضـاً بأسـمى وأعلى معانـي التقديـر والاعتـزاز والامتنان لجميـع الضحايـا وذوي الضحايـا الذيـن كسـروا حاجـز الصمـت والخوف وقدموا شهاداتهم.

بفضـل شـجاعتكم وإرادتكـم تمكنا من تسـليط الضـوء على هذه القضية المهمة وتوفير منصة للتوعية والتغيير
" كلمتكم كانت حجر الزاوية في هذا التقرير"

منظمة إنسان للحقوق والحريات

Insan Rights and Freedoms Organization

@IRFOYemen

www.insan-ye.org